

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير

تخصص: تسويق الخدمات

موضوع المذكرة :

دور التسويق في المرضع من الميزة التنافسية في المقاطع المصرفي

دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية [BMC]

إعداد الطالب: _____

محمد عبد الرحمن ولد أحمد

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ تعليم عالي	أ. د . بن حبيب عبد الرزاق
مشرفا	أستاذ محاضر	د. شريف نصر الدين
متحنة	أستاذة محاضرة	د. العشاushi وسيلة
متحتنا	أستاذ محاضر	د. بزاوية محمد

السنة الجامعية: 2010/2011

مقدمة عامة:

شهد العالم سلسلة متلاحقة من التبادلات الاقتصادية والتقنية التي اتسمت بالشمولية والسرعة وقد أحدثت هذه التبادلات تغيرات جذرية في المفاهيم والمصامن والنظريات الاقتصادية العامة وعلى مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسائر البلدان وخصوصا النامية منها. وفي ظل هذه المتغيرات والتحولات الحالية تسعى المؤسسات المصرفية إلى تحقيق الهدف الجوهري الذي وجدت لأجله وهو الحصول على أكبر حصة في السوق.

ويعتبر الاهتمام بالعميل وتحقيق رغباته في الوقت والمكان وبالجودة المناسبة هو الطريقة الأمثل للمحافظة على استمرارية المؤسسة .

إن تطبيق التسويق على مستوى المؤسسة التجارية و الصناعية لا يطرح إشكالاً كبيرة نظراً للخصائص التي تميزها ، لكن تطبيق المبادئ التسويقية على مستوى المؤسسة الخدمية البنكية يتميز بالتعقيد و التشابك.

و المؤسسات الموريتانية كباقي المؤسسات ، تسعى جاهدة لتجسيد هذا النشاط في هيكلها تماشياً مع التغيير الحاصل في كل الميادين ، و تفيضاً لرغبات المستهلك السريعة التطور والتقلب . و يعني تطبيق المفهوم التسويقي عدداً من المتغيرات، أوّلها التزايد المستمر لأهمية تحقيق الميزة التنافسية، لأنها الأساس المتيقن الذي تبقى معه هذه المؤسسات.

كل هذه التغيرات و التطورات فرضت على المؤسسة الموريتانية ضرورة تركيز جهودها على النشاطات التسويقية بإجراء بحوث و دراسات ميدانية مكثفة لتحديد الفرص التسويقية المتاحة في السوق لوضع تحطيط محكم و تقديم المزيج التسويقي بشكل متكملاً يشبّع حاجات و رغبات المتعاملين ، و المواءمة بين أهدافهم و أهداف المؤسسة و قدراتها في ظل الظروف البيئية المحيطة بها .

و مع ازدياد حدة المنافسة العالمية أخذت البنوك بالمنظور العالمي أو الكوني لعملائها ، وفي ضوء هذا التطور ، برزت ممارسات جديدة للبنوك تبلورت في كثرة حدوث الاندماجات بين البنوك، وتزايد أعداد التحالفات الإستراتيجية العالمية واتفاقيات التعاون أو المشروعات المشتركة بين بنوك عالمية و عملاقة، كل ذلك أدى بالبنوك إلى محاولة الرفع من مستوى خدمتها المقدمة.

لكن ذلك لن يتحقق إلا بوضع إستراتيجية تقوم أساساً على اعتبار الزبون في أولوية الاهتمامات . ومع بروز دور المؤسسات كمحرك رئيسي للنمو والتنمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والاتجاه المتنامي لتحويل المنشآت والمؤسسات للقطاع الخاص، كوسيلة لزيادة الكفاءة الكلية على مستوى المنشآت وتوفير بيئة أكثر تنافسية.

من هنا، نجد أن المؤسسات المصرافية العالمية قد حصنت نفسها من خلال إتباعها إستراتيجية

المنافسة القائمة على تشكيله من الاستراتيجيات التالية:¹

1 الجودة: وهي أن تكون خدماتها ذات جودة أعلى من خدمات المنافسين.

2 التكلفة: بان تكون تكلفة الخدمة منخفضة مع تلبية التوقعات للزبائن.

3 الوقت: ويكون من جانبين الأول : تقديم المنتج/الخدمة في حال الطلب والثاني: الانتهاء من الخدمة في الوقت دون تأخير.

4 المرونة: بان تكون قدرة النظام بالمحافظة على مستوى الأداء عند حدوث تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للمصرف.

ولا شك أن النقاط الأربع للمنافسة لا تتحقق إلا باستخدام الوسائل الصحيحة في تصميم النظام الإنتاجي المصرفي وإدارته.

ومن هذا المنطلق حاولنا معرفة تأثير تطبيق التسويق المصرفي على الرفع من الميزة التنافسية وذلك من خلال مدخل الجودة .

و لتحقيق هذه الاستراتيجيات لا بد من مواجهة الإشكالية التالية :

ما مدى مساعدة وظيفة التسويق المصرفي في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية ؟

¹ صباح محمد أبو ناتية "التسويق المصرفي" دار وائل للنشر، 2008، ص207.

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى إطار علمي يمكن من بلورة إطار نظري فكري وتطبيقي حول مساهمة وظيفة التسويق في الرفع من القدرة التنافسية، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبعاد الميزة التنافسية والعوامل المؤثرة عليها، كيف يتم تقييمها ومتى يتم تحسينها، هل يمكن اعتبار الميزة التنافسية أحد أهداف المؤسسة ؟ هل التسويق يمكن اعتباره مصدرًا أساسياً لبناء وتطوير الميزة التنافسية ؟
- هل هناك محاولة لتحسين الميزة تنافسية للبنك الموريتاني للتجارة الدولية ؟
- ما هي حدود النشاط التسويقي في القدرة على الرفع من القدرة التنافسية للبنك الموريتاني للتجارة الدولية ؟

فرضيات البحث:

إن صحة الإشكالية المطروحة يتطلب احتبار صحة مجموعة من الفرضيات هي:

- إن تبني السياسات التسويقية في القطاع المصرفي من شأنه أن يؤدي بالبنوك إلى زيادة ربحيتها في نفس الوقت الذي يحدد فيه ميزة تنافسية على المستويين المحلي والعالمي.
- يعمل التسويق المصرفي على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الخدمية بالبنوك وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية .
- يختلف تقييم عملاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم فعلياً عن مستوى الجودة المتوقعة.

وللتتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، كان لابد من وضع بعض الحدود التي تتنهى عندها الدراسة و المتمثلة في:

- التركيز على أهم متغيرات النشاط التسويقي للخدمات المصرفية ومدى مسانته في الرفع من الميزة التنافسية.
- إن البنك الموريتاني للتجارة الدولية يقدم خدمات تجارية متعددة ذات طابع ربحي، و تم التركيز في الدراسة على قدرة التسويق المصرفي في الرفع من الميزة التنافسية من خلال قياس مستوى جودة الخدمات التي يقدمها المصرف.

المنهج المتبوع:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر اشكاليتنا ، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي وذلك في تحديد ووصف وتحليل الأنشطة التسويقية وتحديد الميزة التنافسية ، أبعادها العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى وصف وتحليل كيفية تقييمها وطرق تحسينها.

كما تم استعمال هذا المنهج لتحليل الوضع العام للبنك الموريتاني للتجارة الدولية، والظروف التي أدت لإنشائه ، ووصف مختلف المهام والوظائف الموكلة له، إضافة إلى كيفية اهتمامه بتطبيق الأنشطة التسويقية من أجل الحصول على موقع تنافسي.

كما تم اعتماد المنهج الإحصائي في الجانب التطبيقي دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية - كعينة من البنوك التجارية الموريتانية أين تم توظيف الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات البحث ومتطلبات الدراسة ومتغيراتها بهدف قياس مستوى أداء البنك من خلال قياس جودة الخدمات المصرفية، وبالتالي تقييم الوضع التنافسي للبنك ، حيث تم تحديد حجم العينة واعتماد الاستماراة إلى جانب الملاحظة لجمع المعلومات وضبطها إحصائيا .

ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث نذكر ما يلي:

الوسط الحسابي: لتقييم الفجوة بين مستوى جودة الخدمات المقدمة ومدى تطابقها مع مستوى الجودة المتوقعة من قبل العملاء.

الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت قيم إجابات العملاء عن الوسط الحسابي.

اختبار^١: لتقييم الفروق المعنوية بين الخدمة المدركة والخدمة المتوقعة.

توزيع كاي تريبيع: لمعرفة الدلالة الإحصائية لنتائج تقييم أفراد العينة.

مبررات اختيار موضوع البحث:

من بين الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع نذكر ما يلي:

1 - كون الموضوع يدخل في مجال التخصص (تسويق الخدمات) .

2 - اقتناعنا بان تسويق الخدمات من الأنشطة الفاعلة في تطوير جودة الخدمات المصرفية من

جهة وتحقيق عائد أكبر ، لذا يجب الاهتمام به وتفعيله ، ومحاولة المراقبة مع التطورات السريعة

والمستمرة التي يتميز بها عصرنا ، ونعتقد أن الرفع من الميزة التنافسية للمصارف وقدرتها على

الولوج إلى العالمية لن يتم إلا بتحقيق هذا الشرط ، حيث أن عملية خلق وتطوير الميزة التنافسية تتأثر بعدي تطبيق هذه الأنشطة.

3 - المساهمة في بناء مؤسسات قوية قادرة على المنافسة خاصة في البلدان النامية والتي من بينها موريتانيا، من خلال قاعدة بيانات تمكن من تحديد الموقف التنافسي للمصرف ككل، و تحديد الأوضاع النسبية للخدمات المصرفية التي يقدمها لزبائنه.

أهداف الدراسة:

تمثل أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تحسين البنوك بضرورة الاستعداد لمرحلة المنافسة العالمية، عن طريق اكتساب مهارات وكفاءات جديدة تسمح لها بمواجهة بل وبفرض وجودها في مجال الصناعة المصرفية على الصعيد الوطني وال العالمي.
2. التعمق في دراسة مفهوم التنافسية لاسيما في البنوك الذي كثر عنه الحديث خصوصا بعد اتفاقيات تحرير الخدمات المالية ، وبالتالي معرفة مؤشرات التنافسية وأهم مكوناتها.
3. تحديد الأهمية النسبية للمعايير التي يستخدمها العملاء في تقييمهم لجودة الخدمات المصرفية.
4. توظيف نموذج الفجوة في تقييم جودة خدمات البنك الموريتاني للتجارة الدولية.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة هناك بعض الدراسات على مستوى الماجستير التي تناولت بصفة أخص الميزة التنافسية، بينما على مستوى الدكتوراه فهناك دراسات ركزت على جانب التسويق المصري.

تقسيمات الموضوع:

لقد تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول ، منه ا فصلين عامين عن تسويق الخدمات المصرفية والميزة التنافسية، بينما ا الفصل الأخير فقد تخصصه للحديث عن حالة موريتانيا، بدراسة دور التسويق المصري في الرفع من القدرة التنافسية للمصارف الموريتانية.

بناء على هذا تطرق في **الفصل الأول** إلى أساسيات حول تسويق الخدمات المصرفية وأهم الخصائص التي تميزه عن تسويق السلع ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية،تناولت في **المبحث الأول** مفهوم تسويق الخدمات ، أما **المبحث الثاني** فقد تم الحديث فيه عن التسويق البنكي ، بينما عالجت في **المبحث الثالث** سياسات التسويق البنكي . في **الفصل الثاني** تم دراسة بعض المفاهيم الأساسية حول الميزة التنافسية في القطاع المصرفي ، ومن أجل ذلك تطرق في **المبحث الأول** إلى المفاهيم الأساسية حول الميزة التنافسية ، أما **المبحث الثاني** فعالج موضوع التسويق ودوره في رفع الميزة التنافسية في القطاع المصرفي ، في حين تمت مناقشة الجودة كمدخل حديث لتحقيق الميزة التنافسية في **المبحث الثالث** .

أما **الفصل الأخير** فتم تخصيصه لدراسة وضعية البنك الموريتاني ، وعليه تناولت في الفصل **الثالث** البنك الموريتاني للتجارة الدولية ومدى قدرة التسويق المصرفي على رفع القدرة التنافسية في ظل التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي في موريتانيا ، حيث عالج **المبحث الأول** نشأة وتطور المصارف الموريتانية ، كما عالج **المبحث الثاني** مكانة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ضمن الهيكل المصرفي الموريتاني ، بينما تطرق في **المبحث الثالث** إلى دراسة ميدانية حاولت من خلالها أن أقف على مدى تنافسية البنك الموريتاني ودور التسويق في الرفع من هذه التنافسية ، وذلك من خلال قياس الفجوة بين تقييم العملاء لجودة الخدمات المتوقعة ومقارنتها مع نتائج تقييمهم لجودة الخدمات المصرفية المقدمة فعليا.

الفصل الأول : تسويق الخدمات والتسويق البنكي

المبحث الأول: تسويق الخدمات

المطلب الأول: مفهوم الخدمة وتطورها

الفرع 1: مفهوم الخدمة

الفرع 2: أسباب نمو الخدمات

المطلب الثاني: طبيعة الخدمات

فرع 1 : خصائص الخدمات

الفرع 2: تصنيف الخدمات

المطلب الثالث: خصائص التسويق الخدمي

فرع 1 : مفهوم تسويق الخدمات

فرع 2: خصائص تسويق الخدمات

فرع 3: إنتاج الخدمات

المبحث الثاني : التسويق البنكي

المطلب الأول: ماهية التسويق البنكي

الفرع 1 : تعريف التسويق البنكي

الفرع 2: نشأة و تطور التسويق البنكي

المطلب الثاني: المنتجات البنكية والتسويق البنكي

الفرع 1 : خصائص المنتجات البنكية

الفرع 2: خصائص التسويق البنكي

الفرع 3: أهداف و وظائف التسويق البنكي

المطلب الثالث: إدارة التسويق في البنوك

الفرع 1 : دور إدارة التسويق البنكي

الفرع 2: موقع إدارة التسويق البنكي

المبحث الثالث : سياسات التسويق البنكي

الفرع 1 : المزيج التسويقي البنكي

المطلب الأول: سياسة المنتج والتسويق البنكي

فرع 1: ابتكار و تطوير المنتجات والخدمات البنكية

فرع 2: مصامن حياة المنتج البنكي

فرع 3: اختيار السوق ووضعية المنتج

فرع 4: إعداد إستراتيجية تسويقية بدلالة دورة حياة المنتج

المطلب الثاني: سياسة تسعير الخدمات والمنتجات البنكية

الفرع 1: أهداف التسعير وتحديد السعر

الفرع 2: استراتيجيات تسعير الخدمات المصرفية

المطلب الثالث: سياسة التوزيع البنكي

الفرع 1: تعريف سياسة التوزيع البنكي

الفرع 2: قنوات توزيع الخدمات المصرفية:

المطلب الرابع: سياسة الترويج البنكي

فرع 1: مفهوم الترويج

الفرع 2: وسائل الإعلان المصري

المطلب الخامس: عناصر مزيج التسويق المصرفى المستحدثة

الفصل الأول - تسويق الخدمات والتسويق البنكي

المبحث الأول: تسويق الخدمات

كان ظهور التسويق مرتبطة بالسلع والمنتجات الملموسة مثل: المنتجات الغذائية، السيارات..... الخ وتدريجيا وبمرور الزمن اقتحم التسويق ميدان الخدمات، قطاع الخدمات يعتبر من القطاعات الاقتصادية الأساسية، إذ عرف هذا القطاع نموا متطردا في القرن الماضي، ويعود هذا التقدم في قطاع الخدمات إلى الازدهار الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي، وكذا إلى التحولات الجذرية في أبعاد المعيشة والحياة

وأصبح قطاع الخدمات عنصرا أساسيا في اقتصادات الدول خاصة المتقدمة منها، إذ يشكل جزءا هاما من الناتج الوطني الخام لتلك الاقتصاديات، مثلا قطاع الخدمات يشكل ثلثي الناتج الوطني الخام في الولايات المتحدة الأمريكية،⁽²⁾ وهذا اتجه الباحثون إلى الاهتمام بتسويق الخدمات والمشاكل المتعلقة به.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى مفهوم الخدمات وخصائصها المميزة، كما نذكر تسويق الخدمات وأهم المشاكل التي تعرضه.

المطلب الأول: مفهوم الخدمة وتطورها

الفرع الأول: مفهوم الخدمة:

ليس من السهل تقديم تعريف لكلمة الخدمة، وهذا يرجع لعدة أسباب ذكر منها:³

(أ) – من الصعب وصف الخدمة التي طبيعتها مجردة عن المنتج و نستعمل عبارة متوج لتعيين الخدمة كعبارة: "منتجات مالية" ، "منتجات سياحية" .

² Michel longlois , GERARD . « le Marqueting des services : le défi relationnel », éd dunod, paris , 1992,- .p21/22

³- Michel longlois , GERARD , op-cit.p22

(ب) - لا تخص كلمة خدمة قطاع نشاط واحد ، ففي يومنا هذا لا تناسب أبدا التصنيفات التقليدية المكان الذي احتلته الخدمات في الاقتصاد ، و أصبحت القيمة المضافة لمصنعي مواد الإعلام الآلي ومنتجين آخرين تشكل قسما كبيرا من الخدمات.

(ج) - تعتبر الخدمات نشاط إنساني من خلال شخص ينجز مهمة لحساب آخر، هذا التعريف محدود جدا، فكثير من الخدمات أصبحت تنجز بالآلات كالغسل الآلي للسيارات و الموزعين الآليين للحلويات .

(د) - نهاية أو نتيجة الخدمة هي شبيهة بالمنتجات المادية ، بحيث نهاية كل منها هي تلبية حاجات المستهلكين.

وقد أعطى بعض الباحثين في مجال التسويق بعض التعريفات نذكر منها:

أ- التعريف الأول:

في 1960 قدمت الجمعية الأمريكية للتسويق تعريفا للخدمة على أنها " تقدم في شكل أنشطة ، أو منافع تعرض في البيع أو تقدم مرتبطة مع بيع السلع ".⁴

وبناء على هذا التعريف نخلص إلى أن الخدمة عبارة عن نشاط المدفوع منها تحقيق أرباح أو الرضا لدى المستفيد منها، كما يمكن تقديم تلك الخدمة على صفتها الموجودة بها أو تكون غير مستقلة وتابعة لمنتج مباع.

ب- التعريف الثاني:

يعرف Gronroos الخدمة على أنها عبارة عن "أشياء مدركة بالحواس وقابلة للتبدل تقدمها شركات ومؤسسات معنية بشكل عام بتقديم الخدمات أو تعتبر نفسها مؤسسات خدمية"⁵

إن فائدة تعريف Gronroos للخدمة بهذه الطريقة تكمن في أنه يسمح لأي مؤسسة تعتبر نفسها خدمية بأن تلجأ إلى البحوث التي تم تطويرها خصيصا للتعامل مع المشكلات ذات العلاقة .

⁴- الصميدعي (محمد جاسم) ، "مداخل التسويق المتقدم " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 213 / 214 .

⁵- حميد الطائي، بشير العلاق "ادارة عمليات الخدمة" دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان الطبعة العربية 2009 ص16.

ج- التعريف الثالث:

"الخدمة تتميز بسلسلة من الأنشطة الموجهة لتسوية الصعوبات التي يعاني منها الزبون. هذه الأنشطة تعطي مكانة للانتقال أو التحول بين الزبون وعمال المؤسسة⁶"

إن الخدمة حسب هذا المفهوم لا تختصر فقط على نشاط معين، فيمكن أن تشمل عدة أنشطة، ووجودها يساهم في حل مشاكل الزبائن، وتحقيق نوع من الأرباح، ويتم تقديمها بالاتصال المباشر بين المستفيد والمقدم(البنك مثلا).

وعادة تقديم المنتج يحتوي على خدمة ما، ففي السوق نجد خمسة أقسام حسب kotler وهي⁷:

- 1 - السلع المادية الكاملة مثل الملح والصابون.
- 2 - السلع المادية الملموسة المدعمة ببعض الخدمات ،مثل السيارات (التي تحتاج إلى قطع غيار وصيانة وضمان).
- 3 - المعروض في الأسواق الذي يحتاج إلى نسبة متساوية من الملموس وغير الملموس مثل المطاعم لأنها في الأصل قطاع خدمي، ولكنها تعتمد على السلع المادية في عملها وهي الوجبات.
- 4 - الخدمات غير ملموسة التي تكون مدعمة بسلع مادية ملموسة مثل خدمة شركات الطيران حيث تحتاج إلى طائرة وطعام على متن الطائرة.
- 5 - الخدمات غير الملموسة البحتة مثل الطبيب النفسي والاستشارات المالية والقانونية.

د- التعريف الرابع:

عرفت الخدمة بكونها "أداء نشاط قد يشتراك به المستفيد ويحقق له منفعة ما، من غير أن يؤدي إلى تملكه لشيء ملموس".⁸

⁶- Michel longlois, Gerared op-cit, P23.

⁷- زكرياء عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مبادئ التسويق الحديث، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص .251

نستخلص مما سبق أنه تنوع الخدمة يأخذ مثلاً على أنه لا يوجد في العادة أي تعريف دقيق لها وهذا راجع إلى الأسباب السابقة الذكر ، كما نستنتج من المفاهيم و التعاريف السالفة أنها اتفقت على نقطتين أساسيتين هما:

1- أن الخدمة غير ملموسة.

2- لا يوجد انتقال للملكية في الخدمة .

ومن بين الأنشطة الخدمية الأساسية نذكر على سبيل المثال لا للحصر : الإدارية — الترفيه — التأجير — السياحة — الفنادق — التصليح والصيانة — البنك والمالية — الصحة — التأمين — الاستشارة والتكونين — العقارات المعلوماتية والاتصال — البريد — النقل ...

الفرع الثاني: أسباب نمو الخدمات :

إن نمو وازدهار سوق الخدمات حقيقة لا تخفي على أحد ، إذ أن الأرقام تحدد نسبة النفقات على الاستهلاكات المخصصة لشراء الخدمات ما بين 40% و 50% من إجمالي النفقات ... و حتى المؤسسات تخصص حصة مالية معتبرة لشراء خدمات الاستشارات ، النقل ، التأمينات ، الخبرات المحاسبية...⁹.

وإن الميزة الأساسية لهذا العصر هي النمو الكبير لنشاط الخدمات. فالقطاع الخدمي الذي يشغل أكثر من 67.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2006¹⁰.

كذلك أن العديد من الدراسات تظهر أن أهمية سوق الخدمات تنمو مع النمو الاقتصادي، لذاك لا مجال للاستغراب إذا لاحظنا مدى تكثيف الاستثمارات الحديثة في ميدان الخدمات، وتغير العديد من المؤسسات المسماة صناعية أو تجارية إلى مؤسسات للخدمات ويرجع العديد من المختصين أسباب ازدهار الخدمات إلى عدة عوامل أهمها:¹¹

⁸- تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2004، ص.21.

⁹- René Y Darmon ,Michel Laroche,John,V.Petrol, (Marketing (fondement et application), 2 éme edition ,copyright ,1982,p564

¹⁰- ساهر سيد محمد، آفاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، سنة 2003-2004، جامعة تلمسان ،ص.97.

¹¹- زكرياء عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مراجع سابق، ص258-259.

- 1 - ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من ثلثي مجموعقوى العاملة في العالم تعمل في قطاع الخدمات.
- 2 - الزيادة في أعداد السلع التي تحتاج إلى خدمات، فسلع الكمبيوتر والانترنت وأنظمة الأمان تحتاج إلى خدمات متخصصة مثل التركيب والصيانة والتدريب وقطع الغيار.
- 3 - ارتفاع مستويات الدخول في كثير من دول العالم حيث جعلت هذه الدخول الإضافية الإنفاق على الكثير من الخدمات أمراً ممكناً وميسوراً.
- 4 - التغيرات التكنولوجية التي حدثت في منظمات الأعمال ، فالتسويق الإلكتروني واستخدام التكنولوجيا أدى إلى زيادة الحاجة إلى الخدمات المدعمة لهذه الأنشطة.

المطلب الثاني : طبيعة الخدمات

بعد التطرق إلى تعريف الخدمة ومعرفة أسباب نمو قطاع الخدمات، نلج في هذا العنصر إلى التعريف أكثر بالخدمة من خلال ذكر خصائصها.

فرع 1: خصائص الخدمات:

الخدمات المتنوعة:

- البعض منها عمومية والأخرى خاصة.
- البعض منها مجاني، والبعض الآخر ذات هدف ربحي.
- البعض منها تجاري والبعض الآخر إداري.

لذلك اغلب الدراسات تميل إلى جعلها موحدة، من خلال معيار تميزها عن المنتجات المادية ذات الاستهلاك الواسع .

هذه التفرقة تعطي مزايا خاصة للخدمات بالمقارنة مع المنتجات .

- فالخدمات "غير ملموسة" بينما المنتجات "ملموسة".
- الخدمات "قابلة للتلف" في حين أن المنتجات يمكن "تخزينها أو تأجيلها".
- الخدمات "أكثر تغیرية وغير متوقعة" بالمقارنة مع المنتجات التي هي "نمطية ومتوقعة".
- الإنتاج والاستهلاك في الخدمات "لا يمكن فصلهما" بينما هما "متفرقين" بالنسبة للمنتجات.
- وأخيراً ما يميز الخدمات عن المنتجات هو كون المادة الأولية المعالجة في حالة الخدمات هم

"الربائين" وهذا هو سر الأهمية القصوى "للبعد البشري" في قطاع الخدمات، وانطلاقاً من هذه المزايا يمكن تحديد خصائص الخدمات في أربع نقاط¹²

- ❖ عدم الملمسة
- ❖ عدم إمكانية الاحتفاظ/تخزين الخدمات
- ❖ عدم ثبات /تماثل الجودة
- ❖ عدم الانفصال عن المصدر

عدم ملموسة الخدمات:

1- اللاملموسة:

إن أبرز ما يميز الخدمة عن السلعة أن الخدمة غير ملموسة، يعني أن ليس لها وجود ماديًّا بعد من أنها تنتج أو تحضر ثم تستهلك أو يتم الانتفاع منها عند الحاجة إليها. ومن الناحية العملية فإن عملية الإنتاج والاستهلاك تحدثان في آن واحد. ويتربّ على ذلك خاصية فرعية أخرى وهي صعوبة معاينة أو تجربة الخدمة قبل شرائها.

وللتغلب على هذه الصعوبة وتحويل حالة عدم الملمسة إلى ملموسة ،يلجأ مسوقو الخدمة إلى إضفاء أشياء أو رموز ملموسة للتعبير عن جودة الخدمة، مثل الاهتمام بالبيئة المادية التي تقدم من خلالها الخدمة (الاهتمام بالتصميم الداخلي والخارجي للمطعم، أو إيلاء عناية بديكورات صالون التجميل مثلاً). أو تقديم شيكولاتة أو باقات زهور لزيارة الفندق . وهذه جميعها أشياء ملموسة تعبر عن مدى اهتمام القائمين على تقديم الخدمة بزبائنهم أو عملائهم.

وقد ترتب على عدم ملموسة الخدمات العديد من التأثير ، أهمها¹³

✓ أن الخدمة تعتبر مستهلكة لحظة إنتاجها.معنى صعوبة تخزين الخدمة قياساً بالسلعة. وعليه ، فإن المقصود الحالي في الطائرة أو المسرح مثلاً يعتبر خسارة طالما أنه لا يمكن حزن هذه المقاعد الحالية لبيعها لا حقاً .

✓ استحالة المقارنة بين الخدمات لاختيار أفضلها كما هو الحال في السلع، وبالتالي فإن عملية الفحص والمقارنة لا تتم إلا بعد شراء الخدمة وليس قبلها.وعليه، فإن أهمية قيام المستفيد من الخدمة بالجولة الشرائية عند شراء الخدمات تكون ضئيلة أو عديمة الجدوى. عكس ما يحصل في حالة السلع المادية

¹²- ساهر سيدى محمد، مرجع سابق، ص106.

¹³- حميد الطاني، بشير العلاق، مرجع سابق، ص23-25.

التي توفر للمشتري فرصة البحث عن السلع وإجراء المقارنة بينها، ومن ثم الإقدام على عملية الشراء.

- ✓ يترتب على عدم ملموسة الخدمة اقتصار توزيعها على الوكلاة والسماسرة، وبالتالي فإن التجار ليس لهم دور في ذلك لأن التاجر هو وسيط تنتقل إليه ملكية الأشياء التي يتعامل بها، وهو ما لا يمكن أن يحصل في الخدمات طالما أنها غير ملموسة، فنقل الملكية ينصب بالطبع على الأشياء الملموسة فقط.
- ✓ بما أن الخدمات غير ملموسة، فإن قدرة مسوقيها على استخدام الأساليب التقليدية في الرقابة على الجودة تكون ضئيلة أو معدومة. ولهذا، توجد أساليب أخرى مبتكرة لقياس جودة الخدمات، مثل قياسات ولاء الزبائن ومستويات الرضا وغيرها
- ✓ يصعب للجوء إلى أساليب المضاربة التقليدية في الخدمات، حيث لا يمكن شراء الخدمة وقت الفيض حيث تصل الأسعار إلى مستوياتها الدنيا وتختزنها فترة من الزمن وبيعها فيما بعد عندما يقل المعروض منها حيث تبدأ الأسعار بالارتفاع. في حين أن المضاربة بالسلع هو أمر شائع.
- ✓ إن عدم ملموسة الخدمات تؤدي إلى تعطيل وظيفة النقل في البرامج التسويقية (خصوصاً النقل المادي)، وهذا يترتب عليه فقدان مؤسسة الخدمة لقدرتها على خلق المنفعة المكانية في الخدمات، أي المنفعة المتأتية من نقل الأشياء من أماكن فيضها حيث الحاجة إليها إلى أماكن الشح حيث يشتد الطلب عليها.

2- عدم إمكانية الاحتفاظ/تخزين الخدمات:

تميز الخدمات بخاصية تعرضها للزوال والهلاك عند استخدامها، إلى جانب عدم إمكانية حجزها. لذا فإن منظمات الخدمة تمنى بخسارة كبيرة في حالة عدم الاستفادة منها. (فوجود أسرة فارغة في فندق مثلاً يشكل خسارة باعتبارها تمثل طاقات معطلة). ولا تشكل هذه الخاصية أية مشكلة إذا كان الطلب مستمراً، إلا أن التباين في الطلب وعدم استمراره بوتيرة واحدة يجعل منظمات الخدمة تواجه بعض الصعوبات (كما في شركات النقل التي تواجه ازدحاماً في فترات بداية ونهاية الدوام الرسمي). ورغم ذلك يمكن التخفيف من آثار هذه الخاصية عن طريق بعض الإجراءات¹⁴ مثل:

- استخدام أنظمة الحجز المسبق لإدارة ومواجهة التغير في مستوى الطلب .
- تشغيل قوة عمل إضافية عند مواجهة التصاعد في الطلب
- تطوير أساليب الخدمات المشتركة (تقديم الخدمة للمجاميع) .

¹⁴- ذكرياء عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مراجع سابق، ص258.

- إضافة منشآت لأغراض التوسيع المستقبلي.
- التسويق المختلف الذي يجلب الطلب في فترات ترايده إلى فترات أخرى مثلاً لحجز المسبق بأسعار مختلفة.

3- عدم ثبات / تماثل الجودة:

قد تتعلق الخدمة بالشخص /المورد الذي يقدمها ، ومن المتعذر القيام بتنميتها ، تسوييرها ، الإعلان أو الترويج لها وتوزيعها وهذا بسبب عدم تماثل جودتها. وقد تتأرجح جودة الخدمات في حدود واسعة حسب الموردين وزمان ومكان تقديمها. وتختلف جودة الخدمة حتماً من مؤسسة إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر وهذا الاختلاف قد يزيد صعوبة في تحديد المشكلة. ففي مجال الصيانة مثلاً، فإنه يتعدّر على المستهلك التعبير عن حاجته بدقة ، في غياب الوحدات القياسية للخدمات . كما أن محام أو محاسب قد يقدم استشارات أفضل من خريج جديد ويمكنه تقديم استشارات مختلفة من يوم لآخر وحسب الحالة النفسية والانفعالية التي يوجد فيها أشلاء تقديمها.

ويستطيع مشتري الخدمات التعرف على الاختلافات في الجودة بين موردي الخدمات من خلال تبادل النصائح مع الآخرين وتوجيه الأسئلة حول جودة ونوعية الخدمة ومدى الثقة بالمورد.

4- عدم الانفصال عن المصدر:

الخدمة غير منفصلة على من يقدمها، وغير قابلة لذلك، فإذا "مرض المغني في آخر لحظة فلا يمكن تعويضه بمعنى آخر". وهذا يعني أن قدرة الإنتاج محددة في قدرات الفنان فقط"¹⁵. وأيضاً فترة ومكان إنتاج الخدمة واستهلاكها لا يمكن فصلهم في أي حال من الأحوال ، ومن هنا تبع مشاكل عديدة تتعلق بأغلبها مشكلة تخزين الخدمات ، وتكيف العرض مع الطلب.

- بالإضافة إلى هذه الخصائص الأربع المهمة التي لها آثار بالغة على القرارات التسويقية نجد أن بعض الكتاب لم يكتفوا بهذه الخصائص واقترحوا خاصيتين يتميز بهما قطاع الخدمات يتعلق الأمر بـ:

5- إنتاج الخدمات غير مركزي:

قطاع الخدمات في مجمله يتميز بصناعة غير مرکزية ، آو ضعيفة التمرکز ، فاغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ، تعتمد خاصة على الموظفين، وتتميز بقلة رؤوس الأموال المستثمرة وإذا حدث وان كانت هذه المؤسسات كبرى و مسيطرة على السوق، فالامر يتعلق بمؤسسات الخدمات العمومية التابعة لمراقبة الدولة ، والتي لها استراتيجيات تسويقية جد متأثرة لتنظيمات السلطة. وكمثال على ذلك قطاع البريد والمواصلات، أو قطاع الصحة، إذ لا يمكن لهم الرفع من تعريفاهم، أو حجم استثماراهم، إلا في الحدود المسموحة من قبل السلطات الرسمية.

6- ضعف معدل إنتاجية الخدمات :

يتميز قطاع الخدمات بضعف معتبر في معدل إنتاجيته بالمقارنة مع قطاع الصناعات اليدوية ،فالعديد من المختصين يحددون أرباح الإنتاجية في ميدان الخدمات في حدود النصف بالمقارنة مع تلك الخاصة بقطاع الإنتاج اليدوي ، والأسباب التي تفسر ذلك متعددة أهمها¹⁶:

- ✓ اغلب الخدمات تعتمد على اليد العاملة، لا على التكنولوجيا.
- ✓ اليد العاملة في المجال الخدمي هي عادة اقل تأثيرا ،عن تلك العاملة في الصناعات الإنتاجية(هذا بالإضافة إلى كون نسبة كبيرة منه يشتغلون بكيفيات متقطعة وموسمية).
- ✓ إجراءات ومعايير حساب المردودية في الإنتاج الصناعي (كمية الإنتاج /ساعة عمل الإنسان) ليست نفسها مطبقة في ميدان الخدمات .
- ✓ إنما النوعية وليس الكمية التي تجعل الخدمة مقبولة من طرف المستهلكين (فالذي يحدد إنتاجية الطبيب الجراح هو نوعية ونجاح العمليات الجراحية وليس عددها).

بناءا على ما سبق نستطيع التمييز بين الخدمات والمنتجات المادية، ولكن أحيانا تطرح إشكالية التداخل بين السلعة والخدمة، فمثلا عندما يدخل الشخص ويتم تقديم وجبة له فهل يمكننا اعتبارها خدمة أو سلعة؟ كخلاصة لما سبق ذكره و لتوضيح أكثر لطبيعة الخدمات يمكن تلخيص

الفرق بين الأساسية بين الخدمة و السلعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) التمييز بين السلع والخدمات

السلعة	الخدمة
--------	--------

¹⁶- Réne. Y. Darmon, op-cit, p550.

- الخدمة لا توجد من قبل، بل تخلق ساعة تقديمها.	- السلعة تصنع قبل أن يتم وضعها في السوق .
- المنتج و المستهلك مسؤولون عن الجودة و النجاعة .	- المنتج يتحكم في النجاعة و الجودة .
- لا يمكن حقيقة التحكم في النتيجة فالمنتاج لا يستطيع التعهد على النتيجة.	- يتحكم المنتج في النتيجة وهو المسؤول عنها .
- القيمة الاستعمالية هي العنصر الأكثر أهمية .	- القيمة التبادلية هي المحددة
- السوق ليس مكان لتحديد السعر و الكمية ، فالتفاوض و المعلومة هي المحددات الرئيسية .	- تتبادل السلع في السوق الذي يلعب دور الحكم .
- الخدمة غير ملموسة .	- السلعة ملموسة .
- نادرا ما يكون تحويل الملكية .	- الشراء يتضمن تحويل الملكية .
- الخدمة لا يمكن إعادة بيعها .	- السلعة يمكن إعادة بيعها .
- في الواقع لا يمكن إثبات الأشياء غير النظرية ، فالخدمة غير موجودة قبل الشراء .	- السلعة يمكن إثباتها .
- الخدمة غير ممكن تخزينها .	- السلعة يمكن تخزينها .
- الإنتاج والاستهلاك و البيع يتمون في نفس المكان	- الإنتاج و البيع و الاستهلاك لا يتمون في نفس المكان.
- الخدمة لا تنقل (المتتجون هم الذين يتقلون) .	- السلعة يتم نقلها .
- المشتري أو الزبون يشارك مباشرة في الإنتاج .	- البائع هو الذي يقوم بالإنتاج .
- اتصال مباشر بين المنتج والزبون وهذا الاتصال ضروري.	- اتصال غير مباشر بين المؤسسة والزبون .
- الإنتاج و الاستهلاك يتزامن و يتطابق .	- الاستهلاك يتبع الإنتاج .

المصدر: ميلودي ام الخير، تحليل النشاط التسويقي للخدمات الاشهارية في المؤسسة العمومية للإذاعة المسموعة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، 2001-2002، جامعة الجزائر، ص 64.

المطلب الثالث - خصائص التسويق الخدمي:

فرع 01: مفهوم تسويق الخدمات:

إن تسويق الخدمات كان دائماً متأخراً عن تسويق السلع المادية، حيث يعود الإهتمام الضعيف المؤسسات الخدمات بالتسويق إلى كون أغلبها صغيرة وأحياناً فردية (إسكافي مثلاً)، حيث ليس لهم تكوين في التسويق والبعض منهم كالأطباء والمحامين ليس لهم حق في تطبيق التسويق بسبب قوانين الإشهار، والبعض الآخر كانت تعاني من طلب زائد كالمدارس والمستشفيات.¹⁷

وعليه يمكننا تعريف تسويق الخدمات بأنه: جميع النشاطات التي تلي حاجات الأسواق دون عرض تجاري يتحمل منتجات مادية.¹⁸

يفهم من هذا التعريف بأن تسويق الخدمات يشمل جميع الأنشطة التي من خلالها تلي حاجات الأفراد والأسواق، وهذا دون عرض لمنتجات مادية ملموسة، أي أنه يشمل المنتجات المعنوية أو غير الملموسة.

وقد اقترح البعض أن النمو المتسارع في قطاع الخدمات لا يعزى للتطوير في التطبيقات التسويقية.¹⁹

إن هذا الادعاء وإن كان لا ينطبق على جميع المؤسسات الخدمية فهو يعتمد على الأسباب التالية :

- إن هيمنة صفة اللاملموسيّة على المنتجات الخدمية قد يتوج عنها مشاكل تسويقية أكثر صعوبة مقارنة بتسويق السلع المادية
- بعض مؤسسات الأعمال الخدمية (مثل المؤسسات المهنية) تعارض فكرة التسويق، فهم يعتقدون أن بعض التطبيقات التسويقية للسلع لا تتوافق مع طبيعة مهنتهم
- إن العديد من المؤسسات الخدمية هي صغيرة الحجم على الاتصال المباشر مع عملائها وقد لا تحتاج لطرق التسويق نفسها التي تمارس من قبل المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم.
- إن بعض المؤسسات الخدمية تواجه طلباً على خدماتها أكبر من قدرة استيعابها أو العرض المتاح لديها (مثلاً المستشفيات العامة والجامعات الحكومية) وهي ليست مضطرة لتناول جاهدة تلبية احتياجات العملاء مثل باقي المؤسسات الأخرى.
- إن القيود القانونية على بعض الخدمات قد تحدد من دور التسويق فيها (الخدمات الصحية الخاصة)

¹⁷ - PH.kotler et B. Dubois, op-cit,p458.

¹⁸ - زوزو ابراهيمي، فعالية التسويق البنكي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "وكالة تبسة"- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2001-2002، ص61.

¹⁹ - هادي حامد الضمور، مراجع سابق، ص62.

- بعض المؤسسات الخدمية تتمتع بقوة احتكارية في حقل الخدمات التي تعمل بها وفشل في إدراك منافسة لها (المنافسة بين المؤسسات العامة).

فرع 2 - خصائص تسويق الخدمات:

لا شك أن تسويق الخدمات يختلف وينفرد عن تسويق السلع الصناعية الملموسة و كنتيجة لذلك فان تسويق الخدمات يتسم بمجموعة من الخصائص (المميزات) الأساسية وهي تمثل فيما يلي²⁰:

- 1 - **مفهوم تأدية الخدمة**: إن استعارة هذا المفهوم واستخدامه في مجال الخدمات ترجع في الأصل إلى كل من Eilgeard & Langear في كتابهم والمتمثل في الالتحام والاتساق الموجود بين الزبون والمؤسسة و علاقات الزبائن فيما بينهم، والفرق الموجود بين المؤسسة التي تظهر للزبون وتلك التي لا تظهر للزبون وإنما يظهر منها التجهيزات الخاصة بإمداد الخدمة .
- 2 - **أهمية القائمين بتأدية الخدمة** : قد يتعلّق مستوى الأداء والانتظام في جودة الخدمة بدرجة كبيرة على تأهيل وجذارة العمال الذين يؤمنون بهذه الخدمات للزبائن.
- 3 - **فتتسويق الخدمات هو أولاً تسويق علّاقاتي**: وأكثر من المنتجات فهو تسويق داخلي، فالتسويق الداخلي معناه أن على المؤسسة تكوين وتجهيزه محمل عمالها نحو نظرة إرضاء رغبات الزبائن وتحسينهم بأهمية إرضاء الزبون ،حيث أنه لا يكفي إدراج قسم التسويق ، وإنما يجب تجنيد عمال المؤسسة لتطبيق التسويق .
- 4 - **أما التسويق الخارجي**: فهو تسويق الدراسات ،التحديد ،الإتصال وتنشيط العمال الذين هم على إتصال مع الزبائن ، فهو يسيطر على الارتباط الشديد الموجود ما بين الجودة المرتقبة من الخدمة ،والعلاقة (زبون — باائع) ، وهذا ما نلاحظه في المهن الحرة، حيث نجد أن الزبون لا ينظر إلى الجودة التقنية للخدمة فقط ، بل إلى جودة الاتصال ، مثلاً في حالة العملية الجراحية لا تعتمد فقط على نجاح العملية بل أيضاً على الثقة في الجراح .
- 5 - **عدم إمكانية تخزين الخدمة**: تعتبر خاصية عدم إمكانية تخزين الخدمة بمثابة أحد التحدّيات الأساسية في إدارة و تسويق الخدمات. فالتجهيزات والمعدات التي يوفرها المطعم والفندق والمسرح قد تتكلف أموالاً كثيرة إذا لم يتمكن القائمون على تأدية الخدمة أن يملئوا قاعة المسرح أو غرفة الفندق..... الخ ، وهم بذلك سيتكبدون نفقات . فلييس لمفهوم التخزين التقليدي أي

²⁰- ساهل سيدى محمد، مرجع سابق، ص 132-134.

دلالة في مؤسسة الخدمة على عكس المؤسسة الصناعية حيث يستعمل للتوفيق ما بين العرض والطلب على المنتجات.

6 - عدم امتنال جودة الخدمة: من السهل وضع نظام لراقبة الجودة بالنسبة للمنتجات المصنعة عند خروجها من الخط الإنتاجي والتعرف على مستويات الانحرافات المقبولة. هذا ما يتعدى في الخدمات ، حيث أن العملية تتطلب وقت ونفقات أكبر .

7 - إن تمييز الخدمة لا يعمّر: قد يbedo من السهل الابتكار في الخدمات، إلا انه غير ممكن مبدئيا في الحياة العملية. انه من السهل إيجاد أفكار عن خدمات جديدة، إلا أن تطبيقها يكون صعبا، لأنه في الكثير من الأحيان يتطلب تغييرا ذهنيا لدى القائمين بتأدية الخدمة وكذا في الطرق والأساليب التي تقدم من خلالها الخدمة، وهذا يستلزم إنفاقا مكلفا لمؤسسة الخدمة. كما أن غياب النصوص القانونية لحماية الابتكار والأفكار الجديدة الخاصة بالخدمات. وعلى هذا الأساس فان الابتكار في الخدمات والتميز يكون ظرفيا في مجال الخدمات (لا يعمّر) وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن معدل الفشل للسلع الجديدة في بعض الدول الصناعية قد بلغ 15% إلى 25% في قطاع الخدمات.²¹

8 - صعوبة الإعلان عن الخدمة: ترجع صعوبة الإعلان عن الخدمة بالأساس إلى الطابع الغير ملموس الذي تمتاز وتصف به الخدمات. إبراز الطابع المادي للخدمة من المقومات الأساسية للإعلان والإشهار بها.

9 - مشاكل خاصة بالبحوث التسويقية: وذلك من خلال ثلاثة أشكال :
- عدم إمكانية تجربة مفاهيم جديدة للخدمة على عكس المنتجات المادية التي يمكن تنمية نماذج تجريبية فيها وتجربتها.

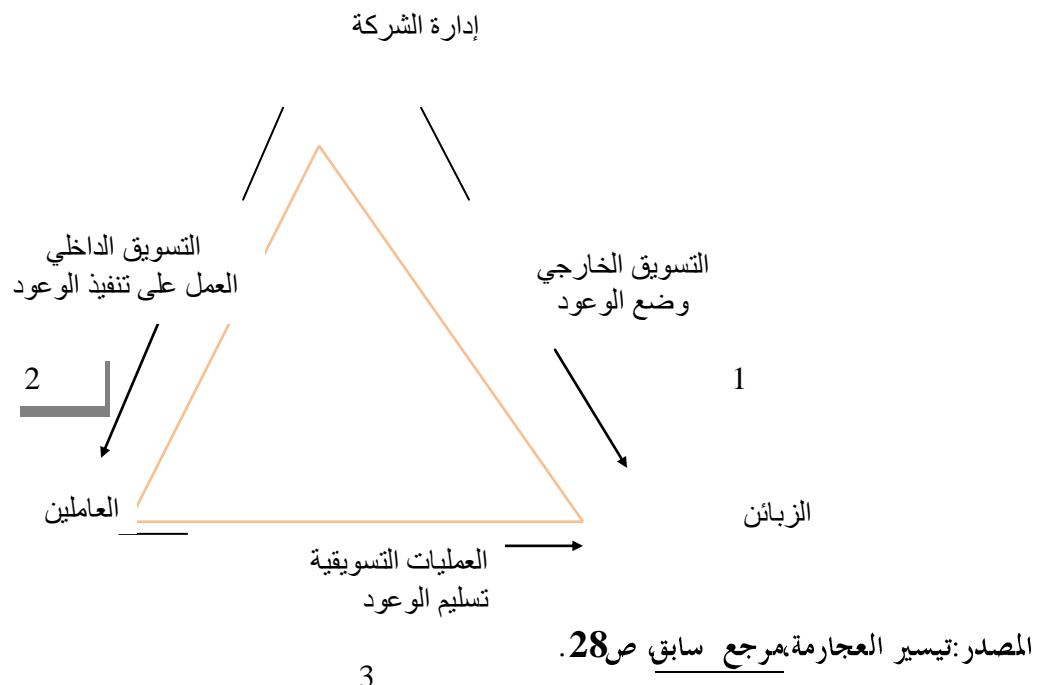
- نظرا لاشتراك الزبون في تأدية الخدمة ، وكذا خصوصيتها بالنسبة إلى كل زبون فهنالك حالات مختلفة يتعدى في الكثير من الأحيان تعميمها ، وهذا ما تنتج عنه صعوبات في تقسيم السوق.

- ليس هناك مرجع إحصائي يعتمد عليه بخصوص استعمال أو استخدام الخدمات والتعرف من خلاله على المرتبة التنافسية لعلامة الخدمة الرائدة، فتسويق الخدمات يقوم على إعداد بنك للمعلومات خاص بكل مؤسسة أو بمجموعة مهنية كما هو عليه الحال في المؤسسات المصرفية والتأمين والتوزيع.

²¹ - زكريا عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مراجع سابق، ص239.

وللتوضيح أكثر حول تسويق الخدمات وركائزه نأخذ الشكل التالي :

الشكل رقم (2) الركائز الأساسية لتسويق الخدمات



والذي يقترح أن هناك ثلاثة أشكال تسويقية من الواجب النجاح فيها لكي تصل الخدمات إلى الخارج بنجاح ، وكلها تدور حول صنع الوعود والمحافظة عليها للمستهلك ، فالرقم 1 يمثل الجهد التسويقي الخارجي وتكون المؤسسة قلقة بتكوين الوعود ، بينما الرقم 2 يمثل التسويق الداخلي المتمثل بقدرة المؤسسة على انجاز الوعود ، في حين أن الرقم 3 يمثل حالة التفاعل بين المفهومين والذي يستخلص في إعطاء أو تسليم الوعود. يعني ذلك أن تنتهز مؤسسات الخدمة هذه السياسة في تحقيق المفاهيم الثلاثة طمعا في الإيفاء بمتطلبات الزبون وكسبه، إذ يتمثل ذلك جليا في مبدئاً المصداقية في الادعاء، والتنفيذ طمعا في تحقيق حالة الرضا والارتياح عند الزبائن.

وبناء على ما سبق نستخلص أنه في ظل المنافسة، المؤسسات الخدمية مرهونة بتجاوز ثلات عقبات تتمثل في: **التميز ، الإنتاجية ، الجودة**.²²

❖ التميز:

تحد مؤسسات الخدمات اليوم صعوبات كبيرة في تمييز مزيجها الخدمي مقارنة بالمؤسسات المنافسة. فتقوم بمواجهة حرب الأسعار التي تحدد المؤسسة مما يؤدي بها إلى تمييز صورتها وعرضها. كذلك من

²² -Christian Gronroos , op-cit,p19.

خلال إضافة وتحديد الخدمات المقدمة ، فمثلاً سمح إدارة الفنادق لزبائنها بإجراء اتصالات الانترنت في غرفتهم . ويقي المشكّل الرئيسي في هذا التقارب "التمايز" هو صعوبة حماية منتجات المؤسسة من التقليد كما انه يمكن التمايز من خلال صورة المؤسسة بمساعدة العلامة والشعارات ، وهذا ما يعطي صورة حيّة وجذابة للمؤسسة.

❖ الإنتاجية:

وتعني إنتاج الخدمة ، فهو مفهوم يظهر التداخل بين الزبون والمؤسسات ، فتحسين الإنتاجية يخضع إلى تقوية كفاءة العمال في كل المستويات الوظيفية ، كما يخضع إلى تنميّط الخدمة وذاك بأقمنة كل الإنتاج أو جزء منه ، تحسين الموجودات ، تحويل بعض عمليات الخدمة نحو الزبون ، وإنشاء وحدة تكيبة التطور التكنولوجي ، والتي تسمح بإعادة النظر في الخدمة نفسها .

❖ الجودة:

تعتبر إحدى الاستراتيجيات المهمة في قطاع الخدمات لضمان مستوى رضا مقبول . وتعرف الجودة على أنها " موقف يكونه المستفيد من خلال تقييمه لعرض الخدمة " يلعب التسويق دوراً مهماً في تطوير جودة الخدمة ، فاحتياجات وتوقعات الزبائن تعتبر عوامل مهمة في تقسيم جودة الخدمة ، إلا أن تحديد جودة الخدمة وقياسها ليس بالأمر السهل على مؤسسات الخدمات القيام به وممارسته كما هو الحال في المؤسسات الإنتاجية ، إذ أن هناك صعوبات وتحديات لابد على المؤسسة الخدمية التعامل معها .

فرع 03: إنتاج الخدمات

تعتبر المؤسسات الخدمية مثل المؤسسات الصناعية ، حيث تحتوي على نظام إنتاج الخدمات ويقصد به نظام التنظيم والإنتاج والتنسيق لجميع العناصر المادية والبشرية للتداخل الحاصل بين الزبون والمؤسسة والضروري لتحقيق تقديم خدمة تحوى على خصائص تجارية ومستويات جودة محددة مسبقاً، يتكون نظام إنتاج الخدمة (Servuction) من العناصر التالية:

- 1- **الزبون** : وهو نفسه المستهلك ويعتبر عنصر ضروري لوجود الخدمة , لأن من دونه لا يكون هناك مبرراً لوجودها لذاك يجب على المؤسسة الخدمية بناء علاقات ذات جودة عالية مع زبائنهما.
- 2- **الدعم المادي**: ويشمل على اللوازم الضرورية لإنتاج الخدمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- 3- **ممثلين مباشرين**: وهم الأفراد الذين لهم اتصال مباشر بالزبون.
- 4- **الخدمة**: وهي نتيجة تفاعل العناصر السابقة الذكر, تهدف إلى تلبية حاجات المستهلك مع تحقيق ربح المؤسسة.
- 5- **نظام التنظيم الداخلي**: وهو الجزء غير المرئي من المؤسسة والذي يساهم في التسيير الكامل للمؤسسة.
- 6- **باقي الزبائن**: إن الخدمة لا تقتصر على فرد واحد وإنما توجه إلى عدد كبير من الزبائن, مما يؤدي إلى ظهور تأثير بين الزبائن والخدمات المقدمة لهم

المطلب الأول: ماهية التسويق البنكي

لقد ظل مفهوم التسويق في البنوك حتى أوائل السبعينيات من هذا القرن ، يقتصر على الإعلان والعلاقات العامة، لكن التغيرات الجذرية التي واجهتها وتواجهها البنوك ، ولا سيما المنافسة الحادة ، سواء من بعضها أو من المؤسسات المالية الأخرى ، أدت إلى تطور هذا الموضوع . هذا وقد أدت المنافسة إلى زيادة دور العميل وبروز أهميته ومكانته ، مما دفع البنك إلى العمل على إشباع حاجات العميل بشكل أفضل مما يفعله المنافسون ، مع الاهتمام في ذات الوقت بالمحافظة على مركز الربحية في البنك.

كما انه يطبق كأدلة تسييرية في المؤسسات المالية و البنوكية التي تتتنوع منتجاتها و خدماتها، و في محيط مالي و بنكي يتسم بالمنافسة الشديدة بين البنوك التجارية و الخاصة.

الفرع الأول: تعريف التسويق البنكي

أعطيت مجموعة من التعريفات للتسويق البنكي و هذا حسب خبرة أصحابها في الميدان المالي و البنكي ذكر منها:

التعريف الأول:

يعرف Wayer التسويق البنكي بأنه "النشاط الذي ينطوي على تحديد أكثر الأسواق ربحية في الوقت الحاضر والمستقبل ، وتقدير الحاجات الحالية والمستقبلية للعملاء، فهو يتعلق بأهداف المصرف وتصميم الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وإدارة الخدمات المصرفية بالطريقة التي يمكن بواسطتها تنفيذ تلك الخطط. كما انه يتضمن عملية التكيف التي يتطلبتها التغيير البيئي.²³

وتكون أهمية هذا التعريف في تركيزه على هدفي الربحية ورضا العميل .

طبقاً للتعريف تبع ربحية المصرف من قدرته على تحديد الأسواق لخدماته والموجهة لإشباع الحاجات المالية الائتمانية للأفراد والمؤسسات. كما أن التعريف يؤكّد على أهمية التخطيط في تأدية النشاط التسويقي في المصرف.

²³- ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفى، عمان ، الطبعة الثانية، 2001، ص 4.

التعريف الثاني:

يرى "بان التسويق البنكي هو حالة فكرية تهدف إلى توجيه مختلف الوسائل، والإمكانيات المتاحة للبنك و التأمين لتلبية و إشباع و إرضاء الزبون، أو بعبارة أخرى هو فن إرضاء الزبائن، و إسعاد رب العمل في نفس الوقت (مرد ودقي جودة و صورة)"²⁴. إن التعريف بسيط و شامل، إذ يعني استعمال جميع الوسائل والإمكانيات للبنك و التأمين بغية رفع مرد ودقي البنك، و تحسين جودة الخدمات و المنتجات و تحسين صورة البنك.

التعريف الثالث:

إما "كوتلر"²⁵ فقد عرف التسويق المصري على انه: "مجموعة الأنشطة المتكاملة التي تجري في إطار إداري محدد، وتقوم على توجيه انسياط خدمات البنك بكفاءة لتحقيق إشباع حاجات المتعاملين من خلال عملية المبادلة التي تحقق أهداف البنك ،وذلك في حدود توجهات المجتمع".

أما "Baker²⁶" فيركز على أهمية وضرورة التسويق في المصرفي، ويؤكد أن "التسويق المصرفي أساسى لعلاقات الإشباع المتبادلة. وتتوقع Baker أن يلعب التسويق الدور القيادي في العمل المصرفي". فهذه النظرة تقوم على أساس ملاحظة أن النشاط المصرفي هو نشاط متبادل.

التعريف الرابع:

أما "محسن احمد الخضيري" فيعرفه على انه: "ذلك النشاط الذي يشمل كافة الجهدات التي تؤدى في المصرف، والتي تكفل كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها هذا المصرف إلى الزبون إقراضًا أو اقتراضًا، أو إيداعًا و خدمات مصرافية متنوعة"²⁷.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن التسويق البنكي أسلوب يهدف لتقديم المنتج أو الخدمة للجهة المستفيدة (العميل) معتمدا على الدراسة العملية لرغبات المتعاملين.

²⁴ - Michel Badoc, marketing management pour les sociére, les éditions d'organisation. paris.1995. p 08

²⁵- Kotler.p, Marketing Managment, Analysis, Planning implementation andcontrol, Engewood cliffs, new jersey,prentise-Hall Inc,1994,p10

²⁶- ساهر سيدى محمد، مرجع سابق، ص157.

²⁷- محسن احمد الخضيري، التسويق المصرفي، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص16.

الفرع الثاني: نشأة وتطور التسويق البنكي

إن التسويق بمفهومه العام يتمثل في تقديم مجموعة من الخدمات للمنظمات والأفراد لكي يحصلوا على المنافع التي يبحثون عنها ويرى "كوتلر"²⁸ بأن التسويق يمثل نشاط الأفراد الموجه لإشباع الحاجات والرغبات من خلال عملية المبادلة وأن هذه الأنشطة تمثل بالخدمات التي تقدمها إدارة التسويق من خلال أنشطتها البيعية والترويجية والتوزيعية والبحثية وغيرها وأن تطور المفهوم التسويقي أثر بطبيعة الحال على تطور الخدمات المقدمة ومنها الخدمات المصرفية

إن التسويق المصرفي لم يظهر صدفة، بل كان الأمر متعلق بالتغييرات الكبيرة التي حدثت في اقتصاد الدول، فازدياد الطلب على موارد المؤسسات المالية وارتفاع المنافسة بينها، ساهم إلى حد كبير في توغل التسويق في البنوك من أجل المواجهة من جهة و من أجل خلق ميزة تنافسية من جهة أخرى، حيث تجمع أغلب الكتابات أن التسويق البنكي ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أوروبا فقد بدأ التسويق يتغلغل في البنوك في بداية السبعينيات، إثر موجة المنافسة التي اعتبرت النشاط البنكي وقائداً، نتيجة لتعدد المؤسسات المالية من جهة، وتنوع نشاطاتها من جهة أخرى و من ثم وجدت هذه المؤسسات المالية الأوروبية نفسها أمام خيار دراسات المحيط، أي الدراسات التسويقية و التركيز أكثر على كيفيات الوصول إلى سوق الادخار، قصد جلب أكبر عدد ممكن من المدخرين . و يعني ذلك أيضاً التخصص في قوات الجمع والاستخدام، لأن التسويق البنكي يعمل على صعيدين: جمع الموارد من جهة طلب المؤسسات المالية، في شكل وداعٍ و مدخلات، و استخدام هذه الموارد من جهة عرضها في شكل قروض.

لذلك سوف نستعرض تطور مفهوم الخدمات المصرفية عبر مراحل النطوير الاقتصادي وتطور الأنشطة التسويقية ولقد حددت هذه المراحل بما يلي²⁹ :

²⁸- محمود جاسم الصميدعي ، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفى، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005 عمان، الطبعة الاولى، ص 45 .

²⁹- محمود جاسم الصميدعي ، ردينة عثمان يوسف، مراجع سابق، ص

1- مرحلة الترويج:

حيث يتم الاعتماد على الإعلان والعلاقات العامة وظهرت في المصارف الكبيرة بما يسمى بإدارة التسويق حيث أن 82% من المصارف الكبرى استحدثت أقساماً رسمية للتسويق وأن هناك 12% من المصارف الصغرى أيضاً قاموا بذلك.

2- مرحلة الاهتمام الشخصي بالعملاء:

لقد أدركت الإدارة في المصارف بأن الترويج وحده كنشاط غير كافٍ لجذب الزبائن في ظل منافسة شديدة ولقد أظهرت الدراسات بأن دور مقدمي الخدمات المصرفية لا يقل أهمية عن الخدمات المقدمة لذلك أعطى أهمية كبيرة لعملية اختبار وتعيين وتدريب العاملين لكي يلعبوا الدور الصحيح في تقديم الخدمات.

3- مرحلة تقديم خدمات جديدة:

نظراً للتطور السريع في المجتمعات والذي أثر بشكل كبير على تطور أذواق وحاجات المستفيدين من الخدمات مما دفع المنظمات المصرفية إلى إيجاد خدمات جديدة لكي تتمكن من مواكبة هذا التطور.

4- تسويق الخدمات كنظام:

لقد اعتبر تسويق الخدمات في هذه المرحلة كنظام متكامل يمثل مجموعة من الأنشطة المتفاعلة والمترابطة والمعدة بهدف إنتاج وتقديم الخدمات للزبائن الحاليين والمرتقبين. ولقد أدركت المنظمات الخدمية تأثير البيئة المحيطة والضغوط الخارجية على طبيعة الخدمات التي تقدمها، وإن نجاحها يعتمد على مدى إمكانيتها على التفاعل معها والاستجابة لها والتكيف معها.

5- مرحلة المراقبة والتخطيط التسويقي:

تسمى هذه المرحلة بقيام البنك بـ ممارسة النشاط التسويقي في إطار أنظمة متكاملة للمعلومات وإعداد الخطط التسويقية والرقابة عليها وذلك نتيجة للتغيرات التكنولوجية التي حدثت في أنظمة المعلومات سواء في مجال حفظ المعلومات أو تسجيلها واسترجاعها فضلاً عن هذا زيادة اقتناص إدارات البنك بأهمية

وجود مثل هذه الأنظمة، خاصة بعد ما تبين أن العمل بالمفاهيم السابقة للتسويق المصرفي لا تؤدي إلى تحقيق أهداف البنوك من حيث الاستقرار والنمو بالمعدلات المطلوبة.

وقد واصل التسويق المصرفي تطوره نتيجة للتطورات المائلة التي شهدتها وما زالت تشهدها الساحة المالية والمصرفية من خلال ظهور:

ا-المفهوم الاجتماعي للتسويق:

لقد ظهرت في الوقت الحالي جماعات تنادي بحماية المستهلك والمجتمع وقد انعكس تطبيق البنوك للمفهوم الاجتماعي للتسويق على عدة نواحي منها:

- العمل على تمويل المشروعات التي تخدم أكبر عدد ممكن من الأفراد.
- تشجيع وتوجيه الأفراد إلى القيام بمشاريع تخدم المجتمع وذلك من خلال منح القروض.

ب-التسويق الإلكتروني:

يعرف التسويق الإلكتروني على انه "استخدام الانترنت والتكنيات الرقمية المرتبطة به لتحقيق الأهداف التسويقية وتدعم المفهوم التسويقي الحديث³⁰"

ويرى البعض أن نمو التسويق الإلكتروني قد أصبح حقيقة لا جدال فيها. مما يدل على ذلك حجم مشتريات المستهلكين عبر الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي بلغت مبلغ قدره 7.8 بليون دولار أمريكي سنة 1998 .

المطلب الثاني: المنتجات البنكية و التسويق البنكي

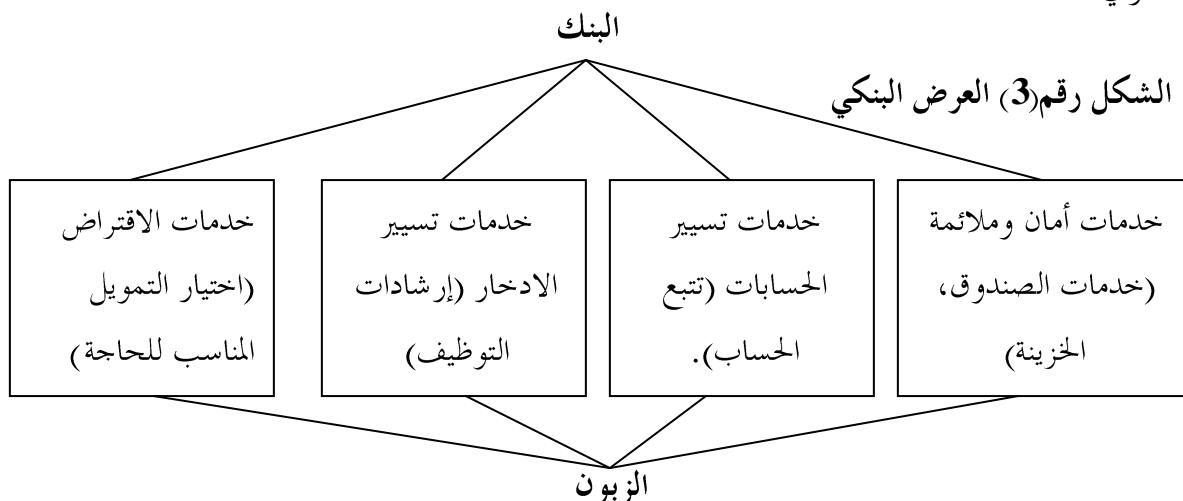
الفرع الأول: خصائص المنتجات البنكية

تنطبق خصائص الخدمات بشكلها العام على الخدمات المصرفية ولكنها تختلف عنها بالأنشطة الأخرى والعاملين والمعدات المستخدمة في تقديمها الأداء والمصرفي وطريقة

³⁰ - محمد عبد العظيم ابو النجا، ادارة التسويق، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الاسكندرية، 2008، ص486-487

كذلك تختلف من حيث طبيعة المستفيدين واختلاف حاجاتهم ورغباتهم وطبيعة المنافع التي يرغبون في الحصول عليها ويمكن إيجاز خصائص الخدمات المصرفية بما يلي:³¹

- ❖ الاعتماد على الودائع: تعتمد المصارف على الودائع في تأدية جميع خدماتها المصرفية والتي تمثل المصدر الأساسي لتمويل المصارف وتحقيق الأرباح للمصرف.
- ❖ تعدد وتنوع الخدمات المصرفية: إن الخدمات التي تقدم من قبل المصارف كثيرة ومتعددة حيث أن إحدى الإحصائيات تشير إلى أن الخدمات المقدمة في المصارف بلغت حوالي (350) خدمة³² مما يزيد من صعوبة تسويق هذه الخدمات .
- ❖ أهمية الانتشار الجغرافي : وذلك من خلال انتشار الفروع المصرفية بشكل مناسب لتقديم الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من الربائن في مناطقهم.
- ❖ احتياج الخدمات المصرفية إلى نوعية خاصة من العاملين المهرة والذين يتميزون بسرعة الأداء والدقة في العمل وأن يكونوا ذو كفاءات عالية.
- ❖ في الوقت الحاضر تتطلب الأنشطة المصرفية استخدام أحدث التقنيات لتنفيذها.
- ❖ صعوبة تقييم الخدمات المصرفية لأن الخدمات المصرفية يصعب لمس الخصائص المادية و المنفعية لها، ولعدم قدرة المصرف على تقديم عرض ملموس للخدمة المصرفية ،فإن الزبون لا يستطيع تقييم شرائه للخدمة المصرفية قبل الحصول عليها وهذا يؤثر على برامج الترويج والتوزيع للخدمة المصرفية .
- ❖ صعوبة تحديد السوق المصرفية بدقة وخاصة في الدول النامية وذلك لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية من جهة والقصور الواضح في الجهود والأنشطة التسويقية للمصرف من جهة أخرى .



الفرع الثاني: خصائص التسويق البنكي

نبحث في هذا الفرع عن المفهوم البنكي للتسويق، أي الخصوصية التي ينفرد بها التسويق في المؤسسات المالية عن باقي أنواع المؤسسات، فنكون بصدده الحديث عن التسويق الخدمي في حالة المؤسسة الخدمية، و نكون بصدده الحديث عن تسويق المنتجات في حالة المؤسسة الإنتاجية.

فالمفهوم البنكي للتسويق يعني: التخطيط المنظم والمتواصل لدراسة الخدمات المتغيرة التي تقدمها المؤسسات المصرفية للإرضاء وتلبية حاجات عملائها ،والغاية الأساسية منه هو الاستجابة لتلك الحاجات ببرامج فعالة متسمة بالإبداع والخلق لا بالمحاكاة والتقليل.³³

لكن المتفق عليه أن تقنيات التسويق البنكي هي نفسها تقنيات التسويق الصناعي. بصفة عامة، و إن وجدت بعض الخصائص التي تميزه و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً- الاعتماد على نظام التسويق الشخصي بدرجة عالية:

تعتمد البنوك بدرجة كبيرة على القنوات التقليدية للتوزيع عند اختيار توزيع الخدمات المصرفية وذلك من خلال عمليات البيع الشخصي التي تقوم على جودة الأفراد العاملين في البنك، حيث يجب اختيار موقعها بعناية حتى تكون أقرب مكان للزبون إلا أنه وفي كثير من الأحيان تلعب العلاقات الشخصية التي تنشأ بين موظف البنك وزبائنه دورا هاما في تسويق المنتج المصرفي ،وانطلاقا من ذلك، فقد صممت منتجات كثيرة اعتمادا على الصيارات الشخصية، بل إن خدمة البنك الشخصي تقوم على خدمة شخص بذاته.³⁴

ثانياً: الحاجة إلى الهوية ومفهوم خاص:

إن تقارب وتماثل منتجات المصرفية التي تقدم البنوك المنافسة جعلت البنك يبحث عن كيفية تمييز منتجاته عن تلك المنتجات التي تقدمها البنوك الأخرى وبالتالي البحث عن هوية مميزة لهذه المنتجات ترتبط في تقديمها بالبنك التابعة له فتصبح بذلك أساسا لجذب الزبائن إلى البنك ولما كانت الهوية مرتبطة أساسا باسم المنتج فإنه يجب اختيار الأسماء بعناية كاملة لتكون جذابة ومقنعة ومحببة للزبائن وسهلة

³³- صباح محمدايو تانية ،التسويق المصرفى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الاولى،2008،ص52.

³⁴- محسن احمد الخضيري، مراجع سابق، ص42-43.

التذكر والطلب لهذا الغرض اتجهت البنوك إلى استخدام الأسماء الرمزية والمحصرة والسريعة جداً في النطق، وبذلك خلقت هوية واسم خاص لكل منتج من المنتجات التي تقدمها للجمهور³⁵

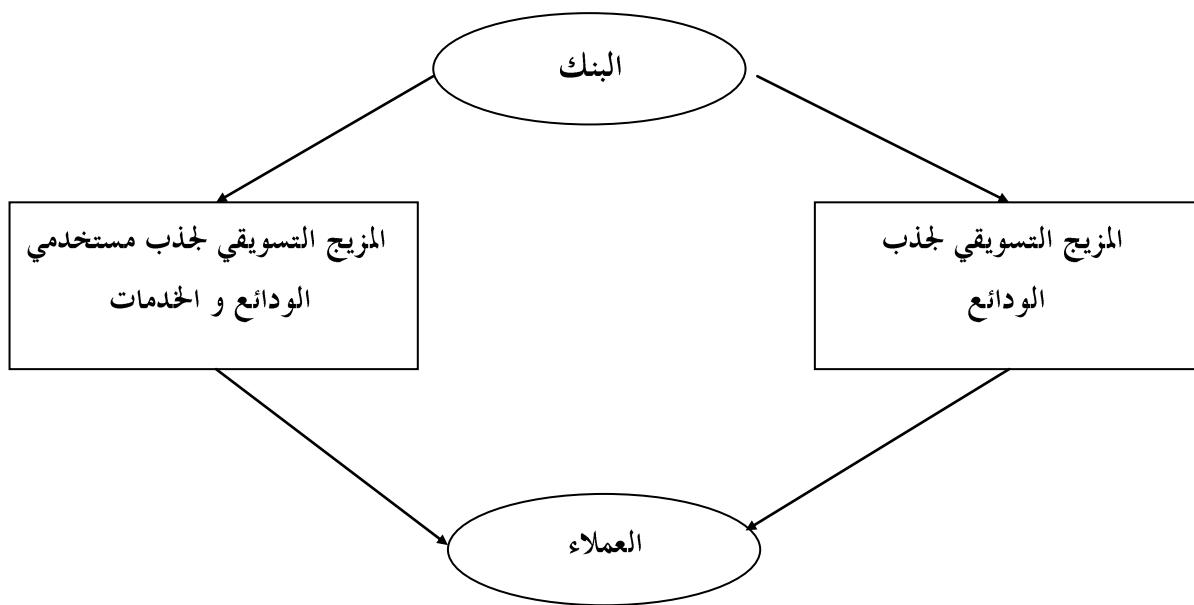
ثالثاً- الانتشار الجغرافي للنشاط المصرفي:

تمتلك البنوك شبكة كاملة من الفروع التي تنتشر جغرافياً بشكل مناسب لتحقيق المنفعة وتقديم المنتجات المصرفية بشكل فعال سواء على المستوى المحلي أين تمارس نشاطها أو على المستوى الوطني أين تنتشر معاملاتها، أو على المستوى الدولي أين تحتاج إلى من يساعدها على اختراق الأسواق الدولية والتصدير إليها بفاعلية.

كما يتمتع التسويق المصرفي أيضاً بالخصائص التالية:

- ✓ تعتبر النقود المادة الأولية للتسويق المصرفي مع ما تميز به من مواصفات.
- ✓ تأثر اللوائح والقوانين والتشريعات الحكومية في المؤسسات البنكية على تقديم عروضها وتحديد أسعارها.
- ✓ تعدد أنواع الأفراد الذين يتعاملون مع البنك، فهناك الموردين وهم المدخرین وكذا الزبائن وهم المستثمرون، والمستهلكون الذين يجمعون بين الصفتين (عدم التفرقة في تسمية المستهلك).
- ✓ الوكالات البنكية قريبة من الزبائن أما مراكز القرارات البنكية ف تكون بعيدة عن انشغالاتهم وتفاعلهم.
- ✓ وجود تعامل مباشر مع الزبائن، وعلاقات مستمرة بينه وبين المصرفي .
- ✓ أماكن الإنتاج هي نفسها أماكن التوزيع والتي تمثل في نقاط بيع المنتج البنكى وهي وكالات وفروع البنك.
- ✓ بيع منتجات مالية يترجم بشراء خطير، لذا على البنك العمل لإيجاد توازن بين التوسيع في النشاطات والحد من المخاطر .
- ✓ يستعمل التسويق في البنك من جهة لجذب الودائع والمدخرات ومن جهة أخرى لتقديم القروض، وهو ما يطلق عليه الوظيفية التسويقية المزدوجة للبنك
- ✓ محاولة التجسيد اللامادي، من خلال عمليات الإشهار لخدمات البنك مثل الاستئمان، الاستشارات؟، الحيوية، العصرنة، القوة، الأمان في الخدمة البنكية.

الشكل رقم (4): الوظيفة التسويقية المزدوجة للبنك



المصدر: محسن أحمد الخضيري، التسويق المصرفي، إيتراك للنشر، القاهرة، 1998، ص 24.

الفرع الثالث: أهداف ووظائف التسويق البنكي

أن أهداف التسويق البنكي توصف بأنها خاصة و مرتبطة بالنشاط البنكي، و لها صلة وثيقة بخصائص التسويق البنكي، لذلك فإن تحديد أهداف التسويق البنكي تكمن فيما يلي³⁶:

- ✓ تحديد أسواق الخدمات المصرفية الأكثر ربحية في الحاضر والمستقبل.
- ✓ تقييم الحاجات والمطلبات الحالية والمستقبلية للمستهلكين.
- ✓ وضع الأهداف التنموية، وإعداد خطط لمقابلتها.
- ✓ إدارة مختلف الخدمات وترقيتها لتحقيق الخطة .

فالتسويق مثل أي تنظيم إداري، يوجه بغية بلوغ أهداف مسطورة ولذلك نجد على مستوى المصرف إن برامج إدارة التسويق يشتمل على أنواع مختلفة من الأهداف التسويقية وهي:

قصيرة المدى : مثلاً إدخال "مخططات جديدة" ودمجها بسياسة او استراتيجية محددة ، أو الرفع من الطلب على الودائع.

³⁶- ساهل سيدى محمد، مرجع سابق، ص 185.

طريقة المدى: كخلق صورة تجارية إيجابية عن المصرف ،قصد تحسين سمعته .

و عليه يمكن القول بأن التسويق يضمن استمرار نشاط البنك في المدى القريب، و السماح بالتوسيع و النمو في المدى البعيد، كما يسهم في رفع مردودية البنك و تطورها.

أما فيما يخص وظائف التسويق البنكي فيمكننا التعرف عليها من خلال الجدول التالي:

المطلب الثالث: إدارة التسويق في البنك

إن إدارة التسويق في الجهاز البنكي هي المحرك الفعلي للعمليات البنكية، فبموجب هذه الإدارة تتم مراقبة و متابعة المعلومات المستمدة في السوق المالي و البنكي، و معرفة و قياس الاتجاه الأولي، و المتوالي للزبون عن مزيج الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك و مدى رضاه عنها³⁷

وتقول أديبيات المعهد القانوني للتسويق إن إدارة التسويق هي :جهة مركزية تتضطلع بوظائف تخطيط وتوجيه و تنظيم و تنسيق ورقابة أوجه النشاط المتعلقة بانسياب المنتج أو الخدمة من أماكن إنتاجه أو طرحه أو توفيره لحين وصوله إلى المستهلك أو المستفيد النهائي ، بما في ذلك المنتفع الصناعي.

إذن فالعمل البنكي، عمل متكامل متعدد الأبعاد، يمثل فيه التسويق وظيفة أساسية لا غنى عنها في عالم اليوم الشديد التغير.

الفرع الأول: دور إدارة التسويق البنكي

على الرغم من أهمية إدارة التسويق في بلوغ الأهداف المنشودة لمنشآت الأعمال على اختلاف أنواعها، وتوجد هناك بعض البنوك التي ما زالت لا تولي إدارة التسويق الأهمية التي تستحقها ، وأسباب هذا الإخفاق كثيرة لا مجال لذكرها وسنحاول تسلیط الضوء على المراحل المختلفة لدور إدارة التسويق كما يحددها "كوتلر"³⁸.

المرحلة الأولى: التسويق يتساوى في الأهمية والشلل مع الوظائف الأخرى داخل المؤسسة (مثل الإنتاج، البحث والتطوير، السيطرة والنوعية.....).

³⁷ - Jean- françois cusey, revue banque (la direction de marketing), N°526, Avril 1992, p 387.

³⁸- قحطان العبدلي، بشير العلاق، إدارة التسويق، زهران للنشر، عمان، 2007، ص16.

المرحلة الثانية: التسويق يتبوأ أهمية وثقلًا أكبر من الوظائف الأخرى (وهو ما يؤكد عليه المفهوم الحديث للتسويق).

المرحلة الثالثة: المستهلك هو سيد السوق (وفق المفهوم الحديث للتسويق)، ومحور ارتكاز دور إدارة التسويق (يعنى أن مهمة إدارة التسويق هي البحث عن المستهلك القانع وإشاع رغباته واحتياجاته).

المرحلة الرابعة: المستهلك كمحور ارتكاز، دور إدارة التسويق هو تحقيق التكامل.

ويعتقد" كوتلر "أن المرحلة الرابعة هي التي تضمن للمؤسسة البقاء والنمو.

إن ميلاد إدارة التسويق في البنوك و المؤسسات المالية لم يأت وليد الصدفة، و لكن نشأ هذا المفهوم وتطور تدريجيا في السبعينيات، و عرف مشاكل مختلفة قبل أن يصل إلى فكرة أن الزبون هو الملك.³⁹

إن فكرة إدارة التسويق تقتم بتعريف الاتجاهات الإستراتيجية، و تبني هيكل بنوية و ذهنيات بالمساعدة المنهجية و الفنية للشبكات الوطنية و الدولية...

إن المهام الوظيفية سابقة الذكر تمثل فيما يلي⁴⁰:

1 - التحليل التشخيصي للسوق المحتملة بالمعنى الأوسع ، ومحيطها وبيئتها (منافسة مباشرة ، المستهلكون الحاليون والمحتملون ، التشريعات النافذة ، جهاز التوزيع ، تغير أنماط الاستهلاك ، الوضع الاقتصادي العام.....)

2 - السعي وراء الفرص المواتية للتنمية والتطور(تبعا لطاقة الشركة، والتطور التكنولوجي المرتقب....)

3 - اختيار وتحديد الأهداف البعيدة المدى (حصة البنك في السوق، الربحية...) بحسب وضع السوق، وإمكانات البنك (المادية ، البشرية ، والتكنولوجية....)

4 - التخطيط العام ذو الأجل المتوسط والطويل للسياسة التي ينبغي على البنك إتباعها من أجل بلوغ الأهداف المرسومة.

³⁹ - Michel Badoc, op-cit, p 25.

⁴⁰- قحطان العبدلي ، بشير العلاق ، إدارة التسويق ، مراجع سابق ، ص17.

إن المناهج الدائمة لإعداد مخطط لا مركزي تعد بالتعاون مع الدائرة المكلفة بمراقبة التسيير، و دائرة الإعلام الآلي، و بناء على ما تقدم ذكره، فإن اختصاصات إدارة التسويق البنكي تمثل في⁴¹ :

- دراسة سلوك الزبائن و اتجاهاتهم و توزيع الخدمات البنكية.
- إدارة الفروع و اختيار موقعها و توزيع الخدمات البنكية.
- الإعلان و الترويج و الاتصال و النشر عن الخدمات البنكية.
- دراسة و تنمية و تطوير و اختيار الخدمات البنكية و المالية الجديدة.
- تسويير الخدمات البنكية.
- المساهمة في إعداد و تعريف الإستراتيجية البنكية، و إدارة و متابعة البرامج التسويقية.
- القيام ببحوث السوق و جمع و فحص و تحليل كافة البيانات الخاصة بتطورات السوق.
- صناعة الفرص التسويقية و خلق الزبائن.

و بصفة عامة تتأثر إدارة التسويق و قدرتها على تحقيق أهدافها بمجموعة من العوامل أهمها ما يلي⁴² :

- ✓ درجة انتشار العادة المصرفية، و تقدم الوعي المصرفي بالبلاد. حيث كلما ازداد الوعي المصرفي، كلما ازداد التعامل المصرفي، و ازدادت ربحية البنوك، و انتشر التعامل على الخدمات المصرفية، و قلت احتمالات تعرض البنك لمخاطر كبيرة.
- ✓ درجة التقدم الاقتصادي للدولة، فكلما كانت الدولة متقدمة اقتصادياً، كلما أمكن البنك تحقيق أهدافه، و استطاعت إدارة التسويق ممارسة نشاطها بكفاءة، حيث توفر مجالات التوظيف المختلفة أمام البنك، و في الوقت نفسه تساعد زيادة الدخل للأفراد على زيادة مدخراهم بالبنك، و تركها لمدة طويلة، مما يساعد البنك على تحفيظ نشاطه.
- ✓ مدى اقتناع إدارة البنك العليا بأهمية وظيفة التسويق في البنك و استعدادها لتقبل الآراء و النتائج المتعلقة بالدراسات و البحوث التسويقية التي تقوم بها الإدارة، و توفير الموارد و الإمكانيات اللازمة للقيام بالنشاط التسويقي.
- ✓ مدى توفر الكوادر، و الكفاءات البشرية المناسبة، للقيام بالواجبات و الأنشطة المختلفة التي تتطلبها وظيفة التسويق في البنك.

⁴¹- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 67.

⁴²- احمد جبر، إدارة التسويق المفاهيم والاستراتيجيات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية ، 2007 ، ص 19.

الفرع الثاني: موقع إدارة التسويق البنكي

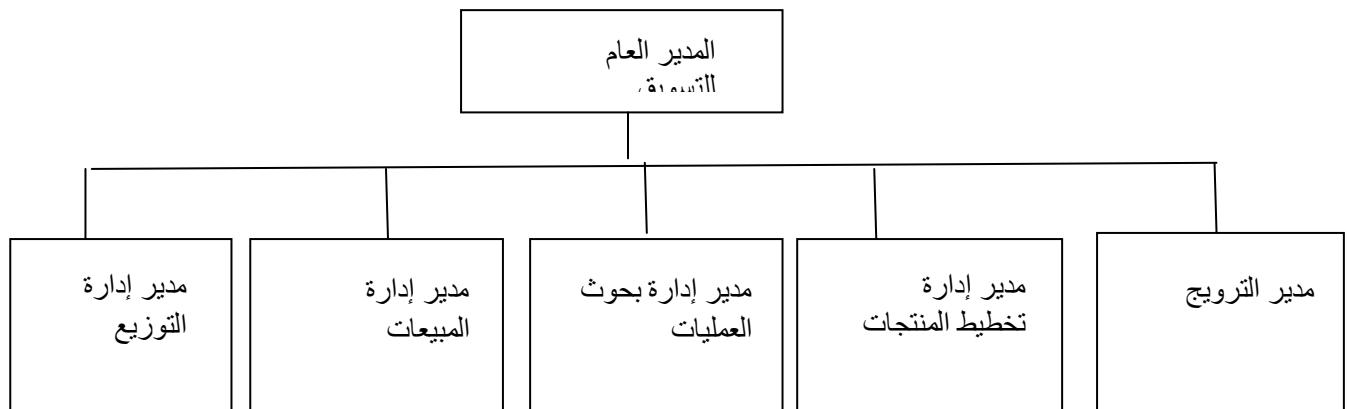
إن التقسيم هو عملية يتم من خلالها تجميع أنشطة إدارة التسويق بشكل منطقي وتوزيعها على المديرين . إنما تعني التقسيم التفصيلي للعمل داخل إدارة التسويق.

أما أساس تقسيم الأنشطة في وحدات إدارية، فإنه يختلف من مؤسسة إلى أخرى ، ومن ظرف لأخر . ولهذا فان على المدير العام التسويق، أو نائب المدير العامان يختار أساس التقسيم الذي يناسب أكثر من غيره ظروف مؤسسته أو على الأقل جزءا منها من اجل بلوغ الأهداف المنشودة. ومن أكثر التقسيمات شيوعا نذكر مايلي⁴³ :

1 - التقسيم على أساس الوظائف: إن هذا التقسيم هو الأساس النموذجي الذي تنظم الأعمال الجديدة بناء عليه. كما انه من أكثر طرق التقسيم قبولا في الحياة العملية . وهذا التقسيم يتعلق بتجميع الأنشطة حول الوظائف الأساسية، أو الوظيفة الأساسية ، مثل التسويق

والشكل التالي يوضح طريقة التقسيم على أساس الوظائف

الشكل رقم (5) تقسيم إدارة التسويق على أساس الوظائف



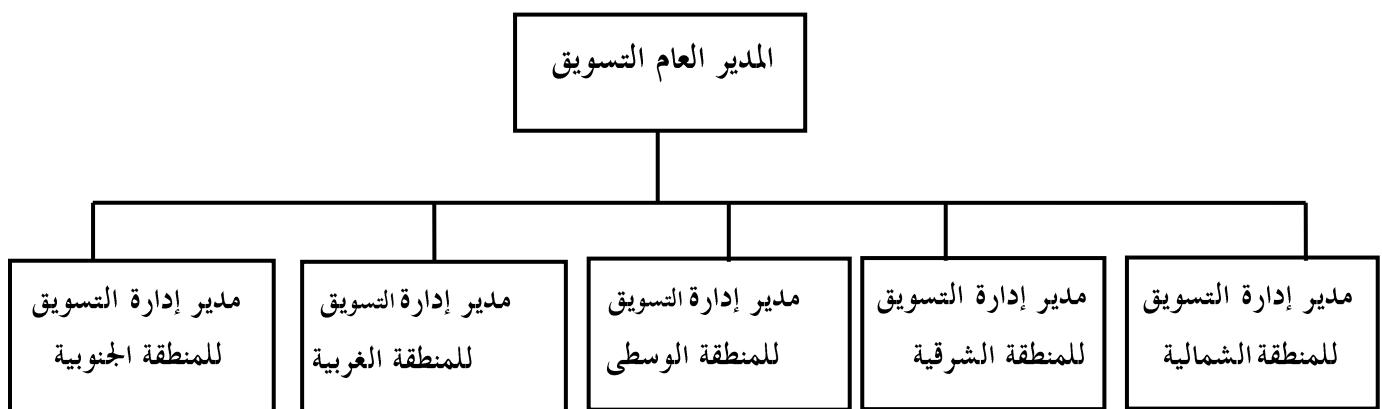
المصدر- قحطان العبدلي، بشير العلاق، مرجع سابق، ص 91. أقسام مستقلة لكل من المناطق

سسات التي تسوق خدماتها

⁴³- قحطان العبدلي، بشير العلاق، مرجع سابق، ص 90.

على نطاق جغرافي واسع الأمر الذي يتطلب جهود تسويقية كبيرة في كل منطقة جغرافية. وتحدد فلسفة الإدارة درجة المركزية واللامركزية بالنسبة لإدارات التسويق في المناطق المختلفة فيما يتعلق بكافة أنواع الأنشطة التسويقية أو بعدد محدود منها.

الشكل رقم (6): دمج إدارة التسويق البنكي على أساس المناطق



المصدر: قحطان العبدلي، بشير العلاق، إدارة التسويق، مرجع سابق، ص 93.

المبحث الثالث: سياسات التسويق البنكي

رغم تنوع وتعدد أهداف النشاط التسويقي البنكي، إلا أنها تجمع في هدفين رئيسيين، يمثلان القاسم المشترك بين جميع البنوك والمؤسسات المالية. المهدف الأول هو إشباع حاجات ورغبات الزبائن، وتحقيق رضاهن، أما المهدف الثاني فهو تحقيق تنافسية ومرد ودي للبنك.⁴⁴

تمثل الأهداف التسويقية إحدى المكونات الأساسية للعملية التسويقية وتعتبر بعد الأساس لها، أما بعد الثاني فيتمثل في الإستراتيجية التسويقية البنكية، وبعد الأخير يتمثل في السياسات البنكية (المزيج البنكي) فالمزيج التسويقي البنكي، عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التسويقية التي يستخدمها رجل التسويق بإيجاد المزيج المناسب من هذه العناصر وفقاً لمتطلبات السوق، وبحكم طبيعة وتكوينها المزيج التسويقي فإنه لا يتخذ شكلاً نمطياً ثابتاً، بل إنه يتغير وفقاً للتغير معطيات السوق.⁴⁵

❖ المزيج التسويقي المصرفي:

⁴⁴- الدكتور اجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، مرجع سابق، ص 5.

⁴⁵- Monique Zollinger : Marketing Bancaire (Vers une Banque du troisième type), Dunod, Paris, 1985, p : 102.

إن هدف مفهوم المزيج التسويقي معروف من طرف كل رجال التسويق دخل أي مؤسسة. فهو يرتكز على إرضاء المستهلك كهدف أساسي. ويمكن بلوغ هذا الهدف من خلال تفاعل عدد من

المتغيرات، ويجب أن يكون في نفس الوقت مصاغاً بالطريقة التي تمكن من تحقيق أهداف المنظمة. فالمزاج الجيد والمتوازن لهذه المتغيرات، يؤدي في الأخير إلى تحقيق إرضاء أعظم للمستهلك.

إن المزيج التسويقي مختلف من صناعة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى وفي كثير من الأحيان خلال دورة حياة المنتج نفسه، من هنا بات من الضروري عليه أن يهتم بالمعرفة التامة لكافة أبعاد المحيط التي تسود وتأثير في السوق، مما يمكنه من التغيير (المزيج التسويقي) من وقت إلى آخر استجابة لعوامل جديدة قد تظهر في السوق.

فإرضاء المستهلك يتوقف على مدى إمكانية متغيرات المزيج التسويقي في المساهمة في تحقيق ذلك. فمن وجهة نظر المؤسسة، ليس هناك أي داع إلى الإنفاق على متغير إن لم يكن يسهم في إرضاء الزبائن، ولا جعل العملية التسويقية أكثر إنتاجية.

لقد تم تعريف المزيج التسويقي من خلال أشكال مختلفة طبقاً لأراء منظرين ومفكرين مختلفين في مجال التسويق، فمنهم من يتكلّم عن المزيج التسويقي في مقارنته التقليدية(أي المنتج، السعر، البيع، التوزيع، والترويج)، ومنه من يتكلّم عنه من خلال the four Ps، أي (المنتج، السعر، المكان، الترويج)، في حين يتكلّم البعض الآخر عن مقاربة the seven Ps&A) أي (المنتج، التعبئة والتغليف، السعر ، البيع الشخصي ، الترويج ، التوزيع المادي ، المكان ، الإعلان).

فأيا كانت المقاربة بخصوص المزيج التسويقي، فإنه يتّبع على رجل التسويق المزاج بين المتغيرات الخاصة بحالة معينة، بالطريقة أو الأسلوب الذي يمكن من تحفيز المستهلك على الإقبال لاستهلاك منتجاته، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

بالنظر إلى صناعة الخدمات ،والخدمات المصرافية على وجه التحديد، فإن مفهوم المزيج التسويقي ضروري ومهم نظراً لطبيعة أهداف التسويق المصرفي.

لقد رکز (El Sahn 1984)⁴⁶ على ضرورة وأهمية المزيج التسويقي في المصرف، فهو يبيّن هذه الضرورة والأهمية على طبيعة الوظائف التي يتعين على المصرف التجاري القيام بها حتى يصبح المزيج التسويقي حيوى باعتبار أن المصرف التجاري:

أولاً: يجب أن يجلب المواد الأولية في شكل ودائع قبل أن توزع إلى كل من السوق الصناعية أو سوق المستهلك. ولكي يجلب أصحاب الودائع لاستثمار نقودهم (أموالهم)، يجب على المصرف إعداد برنامج تسويقي ومن خلاله يحاول المصرف أن يعطي صورة الأمان بخصوص الأموال المودعة ، وعن سهولة الحصول عليها ، وبسعر فائدة مرتفع للزبائن ل حشthem | على أن يصبحوا زبائنه.

ثانياً: يقوم المصرف بتوزيع الأموال التي جلبها وعليه يجب تنمية وإعداد مزيج تسويقي لمنتجاته/خدماته بخصوص السوق التقليدية (الذين يطلبون قروضا).

١ المطلب الأول: سياسة المنتج والخدمات البنكية

بالإمكان تعريف المنتج المصرفي على انه "خدمة أو حزمة من الخدمات و التي تقدم لأية جهة مستفيدة من مصرف أو مجموعة من المصارف لهدف أو مجموعة من الأهداف السوقية".⁴⁷

من التعريف يمكن ملاحظة أن للمنتج المصرفي أنشطة وفعاليات متعددة، تتمثل في حزمة من الخدمات المصرفية التي توفر لدى المصرف لغرض تقديمها للزبائن بالشكل الذي يحقق لهم حاجاتهم ورغباتهم في هذا المجال.

إن المنتج في المصرف يمثل الخدمة ذاتها ، وأي قناعة يحصل عليها الزبون هي من النهج الذي قدمت به الخدمة وليس من امتلاك السلعة أو الآلة المتواجدة في المصرف ، فالإقراض والحصول على القروض ، السحب من الرصيد، معرفة الرصيد، تحويل الأموال، استبدال العملة وأي خدمات أخرى منوعة يحتاجها الزبون حالا دون أي تأخير لوقت آخر ، فلا يمكن للمصرف من تأجيل مثل هذه المهام أمام العديد من الالتزامات المالية الواقية وراء هذه الأنشطة، وان التمايز في الخدمات المقدمة من المصارف يجعل الزبون في موقف يمكّنه من الانتقال في التعامل من مصرف إلى آخر وبسهولة وإجراءات بسيطة، قد لا تأخذ وقتا ، وقد يكون ذلك من طرف الزبون فقط دون الحاجة حتى إلى إشعار المصرف بما سيقوم به، إذ

⁴⁶- ساهر سيد محمد، مراجع سابق ، ص 175-176.

⁴⁷- تيسير العجارمة، مراجع سابق، ص 134.

يكفي مثلاً سحب رصيده في حسابه الجاري بعملية مصرفيّة بسيطة ، وهذا ما جعل المصارف في موقف تستوجب فيه الالتزام بطلبات الزبائن ومواعيدهم وحاجاتهم على نحو مناسب.

إن القطاع المصرفي عادةً ما يقدم مدى معروفاً من الخدمات، وهذه الخدمات عادةً غير مرئية ، ولو أن درجة الملموسة يمكن إدراكتها في الوقت الحاضر عند تقديم هذه الخدمات. من جهة ثانية فإن القطاع المصرفي يمكن أن يقدم خدمات واسعة ومتنوعة الأشكال ، مما يجعل النظر في أنواع الخدمات من المسائل الواجب مراعاتها في هذا القطاع.

وهو ما يجعلنا نعرض كيفية تطوير الخدمات والمنتجات البنكية.

فرع 01: ابتكار و تطوير المنتجات والخدمات البنكية

تعبر فكرة خلق المنتجات والخدمات الجديدة عنصراً مهماً في الحفاظ على الزبائن، فتوفر البنك على مجموعة من الخدمات المميزة تجعله دائماً متميزاً على الآخر، لأن البنك يعيش في وسط يتسم بالتغيير في كل شيء: تغيرات تكنولوجية وفنية سريعة، تغيرات في مفاهيم وحاجات المتعاملين ... الخ.

إن توسيع مدى الخدمة في الوقت الحاضر ⁴⁸ غير المحمول أن يؤدي إلى أي اختلاف يذكر بين المنتجات (الخدمات) المقدمة من مختلف المنافسين، وسبب عدم وجود اختلاف يذكر هو :

✓ انه من السهولة أن يقوم المنافسون بتقليل الخدمات المطروحة جديداً واستخدامها ، كما أن المدى القائم من الخدمات واسع جداً والذي لا يمكن أن تتحقق من خلاله عملية الاتصال الفاعلة عند الزبائن ، والذين قد لا تتوافر لديهم وسائل الاتصال أو أنهم لا يعرفون كيفية الاستفادة من هذه الخدمات الجديدة ، وعليه فإن أي خدمات إضافية - عدا تلك المميزة بطبيعتها - ستختفي أو تدفن في الكم الهائل من الخدمات المتاحة .

إن عملية تطوير الخدمات المصرفيّة يقصد بها "إضافة مزايا جديدة لتلك الخدمات بحيث تؤدي هذه المزايا إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات"

⁴⁸- تيسير العجارمة، مرجع سابق، ص142.

وقد تعني عملية تطوير الخدمات المصرفية، طرح منتجات معروفة حالياً في السوق ولكنها جديدة على المصرف مثل إدخال خدمات التخطيط المالي والقرض الدوار للمنشآت الصغيرة أو الخدمات المالية الجديدة⁴⁹.

وتعد عملية تطوير الخدمات المصرفية عاملاً حيوياً وأساسياً لقيام بالأنشطة التسويقية المختلفة التي يتبعها المصرف بشكل عام، للمحافظة على استمرار نشاط المصرف وتعزيزه على المدى البعيد ، مما يؤدي إلى احتفاظه بالزبائن الحالين وجذب زبائن محتملين ، وزيادة قدرته على المنافسة في السوق التي يعمل بها ، وتحقيق عملية تطوير الخدمات المصرفية إلى تحقيق الغايات المصرفية التالية⁵⁰:

- 1 - جذب واستمالة زبائن جدد.
- 2 - زيادة حجم التعامل من الخدمات المصرفية في السوق الحالية.
- 3 - تخفيض تكلفة تقديم خدمات مصرفية مشابهة تقدمها مصارف منافسة أخرى.

إن أهمية تطوير الخدمات المصرفية تتضح عندما ندرك التشابه بين الخدمات المصرفية المقدمة. ولذلك فإن الحاجة ملحة لتميز هذه الخدمة عن الخدمات المشابهة.

ويتحقق التمييز في الخدمة المصرفية عندما يستطيع المصرف أن يقنع عملائه بأنه مؤسسة فريدة ومتخصصة في نوعية وكمية الخدمات المقدمة أو في المزيج الفريد للخدمات المقدمة

وبصفة عامة فإن تطوير الخدمة المصرفية يتم من خلال مجموعة من الخطوات يطلق عليها خطوات تطوير الخدمات الجديدة وهذه الخطوات هي⁵¹:

❖ مرحلة جمع الأفكار: وتشمل البحث عن أفكار جديدة ذات مضامين خدمية جديدة.

❖ مرحلة غرباء الأفكار: وتتضمن عملية فرز الأفكار وتخفيض عددها إلى أقل عدد ممكن لكي يتم تحديد الخدمات الجديدة ذات الجودة العالية.

❖ مرحلة إخراج الخدمة إلى حيز الوجود لغرض توضيح أهمية الخدمة ومدلولها للزبائن .

❖ مرحلة تحليل الجدوى الاقتصادية للخدمة: والغرض من هذه المرحلة هو التنبؤ بحجم المبيعات المتوقعة إذا ما خرجت الخدمة إلى حيز الوجود، والتعرف إلى احتمال ربحيتها.

⁴⁹- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي، مرجع سابق، ص249-

⁵⁰- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي، مرجع سابق، ص249-

⁵¹- عامر عبد الله موسى، إدارة التسويق، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص140-146.

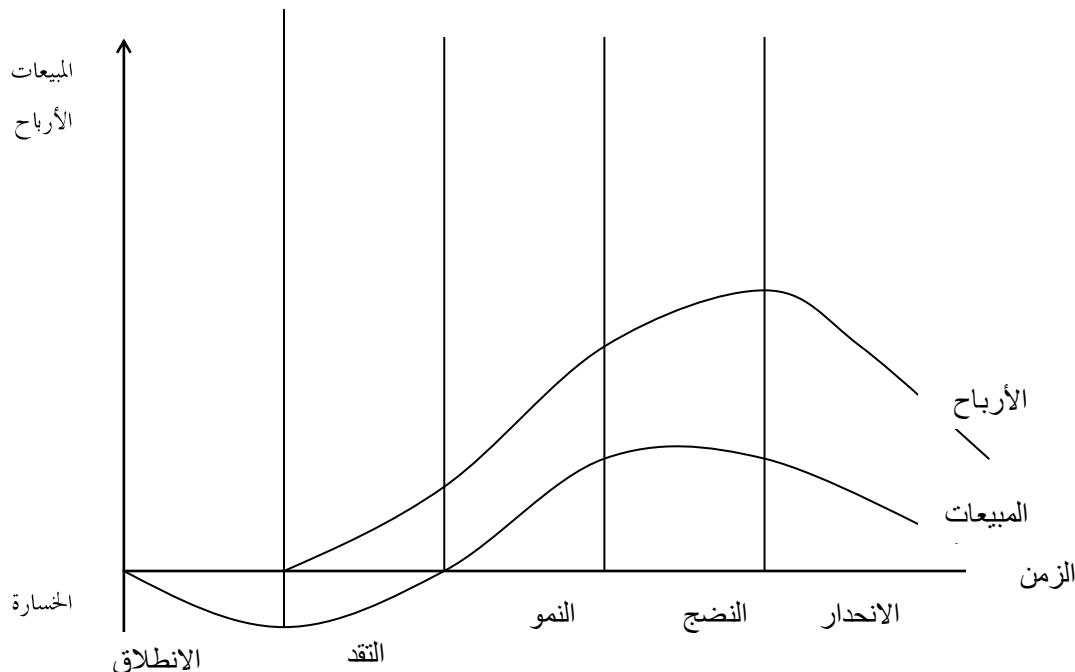
- ❖ **مرحلة اختبار الخدمة:** يهدف اختبار قدرة الخدمة على إيجاد موطن قدم لها في السوق الحقيقة أي معرفة مدى قبولها من قبل المستفيدين ومن ثم معرفة ردود أفعال الزبائن نحو الخدمة الجديدة في السوق لا سيما فيما يتعلق بالتسعير والترويج.
- ❖ **تقديم الخدمة المصرفية الجديدة:** إلى السوق على نطاق واسع والتي تشير إلى بداية دورة حياة الخدمة المصرفية.

فرع 02: مضامين حياة المنتج البنكي:

➢ **دورة حياة المنتج والخدمة البنكية:** يشير مفهوم دورة حياة الخدمة المصرفية إلى التطور في حجم التعامل بالخدمة عبر الزمن . كما يعبر منحني دورة حياة الخدمة عن التاريخ البيعي لها . ولهذا فان المفهوم يمثل إطاراً مفيداً لمدراء التسويق يمكن أن يساعدهم في تحضير الإستراتيجية التسويقية للخدمة المصرفية أثناء مراحل تطور حياتها .

ويوضح المفهوم ، التفاوت في الوضع السوقي للخدمة من مرحلة إلى أخرى وهو ما يحتم تطبيق استراتيجيات تسويقية مختلفة في مراحل الدورة . والحقيقة أن ابرز المشكلات التي تواجه عملية إدراج البرنامج الخاص بتسويق الخدمات المصرفية هي عدم تطبيق استراتيجيات تسويقية تتلاءم مع طبيعة وظروف كل مرحلة من مراحل حياة الخدمة.

الشكل رقم (7): دورة حياة المنتجات البنكية



المصدر: الصميدعي (محمد جاسم) ، "مدخل التسويق المقدم" ، مرجع سابق، ص 229

1. مرحلة الانطلاق: (تسمى كذلك مرحلة التقديم)

في هذه المرحلة يتم تعريف الزبائن بالخدمة المصرفية بوصف ميزاتها وخصائصها وفوائده استعمالها وتميز هذه المرحلة بالانخفاض نسبة المبيعات وارتفاع التكاليف خاصة الترويجية منها لعدم تمكن العديد من الزبائن التعرف على الخدمة المصرفية من جهة وعدم اقتناعه التام بها في مرحلتها الأولى.

والمهم في هذه المرحلة تحديد الوقت المناسب لتقديم المنتج أو الخدمة إلى السوق البنكي وكذا تحية المناخ في هذا السوق لتقبل العرض الجديد وتحدد نهاية هذه المرحلة من خلال :

أ. تحقيق الأرقام والأهداف المبرمجة مسبقا.

ب. ظهور المنافسة من قبل البنوك الأخرى على نفس المنتج.

ما يدل على أن البنك فعلاً قام ببعث خدمة جديدة ومقبولة في السوق.

2. مرحلة النمو:

وفيها يزداد التعامل بالخدمة وتنمو المبيعات مما يزيد من إيرادات المصرف وهو ما يحفز المصارف الأخرى على تقديم الخدمة وتتميز هذه المرحلة بارتفاع الأرباح وسعى المصرف للمحافظة وزيادة حصة السوق بشكل مستمر عن طريق تحسين جودة المنتج أو إضافة نماذج جديدة له.

3. مرحلة النضج: فيها يبدأ الانخفاض التدريجي لمعدل نمو المبيعات وتزداد المنافسة في السوق وتزيد المصارف من ميزانياتها المخصصة للبحث والتطوير لتحسين الخدمة.

4. مرحلة الركود: (وتسمى مرحلة الانحدار) في هذه المرحلة يقل الطلب على الخدمة وذلك لعدة أسباب فقد تكون الخدمة قد أصبحت لا تلبي حاجات ورغبات الأفراد أو ظهور خدمات مصرفية ذات منافع

أكثر وأكثر انسجاماً مع حاجات ورغبات الأفراد، وجود خلل في الأساليب التوزيعية، عدم كفاءة مقدمي الخدمة.

وهي مرحلة طويلة نسبياً، ويتم فيها سحب المنتج تدريجياً، والبدء في إدخال خدمات بنكية جديدة تحل محلها، إن عملية الإلغاء للمنتج أو الخدمة صعبة، لأن الزبائن المستعملين لها منذ مدة طويلة سوف يعارضون فكرة الزوال.

فرع 03: اختيار السوق ووضعية المنتج (Positionnement)

يعتبر تحديد جزء من السوق و اختيار وضعية معينة للمنتج، من أحد الأسس الهامة بالنسبة لرجل التسويق البنكي، بحيث يسمح له تحديد مجموعات من الزبائن، و تجميع كل مجموعة متشابهة تحت جزء معين، ومعرفة الجزء غير المستغل لأجل تنمية العمليات والخدمات البنكية لأجل الحصول على نصيب متنا�ٍ من السوق البنكي يضمن ربحية مناسبة للبنك وبالتالي استمراره.

فرع 04: إعداد إستراتيجية تسويقية بدلالة دورة حياة المنتج

بعد تطرقنا في عنصر سابق إلى دورة حياة المنتج البنكي، نحاول التعرض إلى الإستراتيجيات الخاصة بكل مرحلة:

الاستراتيجيات والتكتيكات في مراحل دورة حياة المنتجات البنكية

لكل مرحلة من مراحل دورة حياة الخدمة المصرفية استراتيجية تسويقية تتناسب وطبيعة هذه المرحلة والعوامل الداخلية والخارجية ويمكن إيجاز هذه الاستراتيجيات فيما يلي⁵²:

1 - الاستراتيجية التسويقية في مرحلة التقديم: في هذه المرحلة يكون نمو الطلب على الخدمات المصرفية بطيء، وذالك لعدم إمكانية التوسع في تقديم هذه الخدمة لأن الأفراد لا يمتلكون المعلومات الكافية عن هذه الخدمة، لذاك لا يوجد لديهم الاستعداد والاندفاع الكافي لاستخدام هذه الخدمة، ويتم التركيز على الأنشطة الترويجية بشكل كبير بهدف إعلام وإنبار الأفراد بتزول الخدمة إلى السوق، وتعليمهم وإرشادهم إلى كيفية الحصول عليها وحثهم وإقناعهم على قبول هذه الخدمة وتعتمد المصارف في هذه المرحلة على :

✓ **استراتيجية المرور السريع:** إن للأنشطة الإعلانية دور أساسي في نمو الطلب على الخدمة المقدمة وزيادة عدد المستفيدين منها، وان هنالك جزء كبير من السوق المستهدف غير مدرك لهذه الخدمة وتركز الأنشطة الإعلانية على منافع الخدمة المقدمة.

✓ **استراتيجية المرور البطيء:** إن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على حجم السوق وعلى إمكانية جعل الخدمة المقدمة مدركة من قبل الأكثريّة، وتكون الفروع التي تقدم الخدمة مختارة ومحددة. وتستخدم هذه الاستراتيجية عندما يكون حجم السوق محدود، أو أن الأفراد لديهم القدرة على دفع السعر المرتفع من أجل الحصول على خدمة ذات جودة عالية.

✓ **استراتيجية التغلغل السريع:** تستخدم هذه الاستراتيجية عندما تكون الأسواق كبيرة ، والمنافسين لا يشعرون بتزول الخدمة المصرفية ، وأن أغلب المستفيدين يكونون حساسين اتجاه هذه الخدمة ومن المنافع أن تكون المنافسة قوية في المستقبل ، وذالك عندما يدرك المنافسون أهمية هذه الخدمة.

ويكون سعر الخدمة منخفض ويتنااسب مع المنافع المتحققة منها .

⁵²- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مراجع سابق ، ص 253

2 - الاستراتيجية التسويقية في مرحلة النمو:

تركز هذه الاستراتيجية على زيادة المبيعات من الخدمة المصرفية وبالتالي زيادة الأرباح، كما تهدف إلى المحافظة على المكانة التنافسية للبنك ولتعزيز هذه المكانة فإن بإمكان إدارة البنك انتهاج عدة استراتيجيات تسويقية نذكر منها⁵³:

- 1- استراتيجية التركيز على الجودة:** وذلك بإضافة مواصفات جديدة تحمل بعض المزايا النسبية للخدمة المصرفية.
- 2- استراتيجية التوجّه لخدمة قطاعات جديدة من العملاء:** عن طريق نظم توصيل وتوزيع الخدمة المصرفية، مع التركيز على الترويج وخاصة الإعلان للوصول إلى العملاء.
- 3- الاستراتيجية السعرية:**

وذلك عن طريق تخفيض الأسعار لجذب عدد أكبر من العملاء للتعامل بالخدمة المصرفية.

3 - الاستراتيجية التسويقية في مرحلة النضج:

في هذه المرحلة يكون الطلب على الخدمة مستقر، ويتحقق المصرف أرباح عالية وتكليف منخفضة ، لذلك يسعى المصارف إلى المحافظة على الوضع القائم، أي استخدام الاستراتيجية الدفاعية لهدف المحافظة على الحصة السوقية والصمود بوجه المنافسة وصد هجمات المنافسين والمحافظة على ولاء المستفيدين من الخدمة ، وتسعى المنظمات المصرفية إلى التركيز على الأنشطة الترويجية ، ودخول قطاعات سوقية جديدة.

4 - الاستراتيجية التسويقية في مرحلة التدهور:

في هذه المرحلة تخرج الكثير من البنوك من السوق مبكرا، وإذا ما قررت البنوك عدم الانسحاب مبكرا أو حذف الخدمة فإنه يمكنها تطبيق بعض الاستراتيجيات للتكيف مع المتغيرات ذكر منها⁵⁴.

⁵³ - ناجي معلا ، الأصول العلمية للتسويق المصرفي ، مرجع سابق ، ص 78 – 79.

⁵⁴ - زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 127.

1-4 - إستراتيجية الاستمرار:

حيث يستمر البنك في إستراتيجيته السابقة بالنسبة لعناصر المزيج التسويقي وتقسيم السوق وذلك حتى تختفي الخدمة من السوق.

2-4 - إستراتيجية التركيز:

حيث يتم التركيز على الأسواق ذات الطلب المرتفع على الخدمة وإهمال الأسواق الضعيفة من ناحية حجم الإقبال عليها.

3 - إستراتيجية إهانة الخدمة (إخراجها من السوق):

حيث يتم تخفيض تكلفة التسويق بشدة من أجل زيادة الأرباح، علماً أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة معدل انحدار المبيعات وفي نهاية الأمر ستضمر الخدمة من السوق.
إن الجدول الموالي يلخص أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنك من خلال مراحل الخدمة المصرفية وتأثيرها على التكاليف والمبيعات والأرباح.

2- المطلب الثاني: تسعير الخدمات المصرفية:

يتم تسعير الخدمة المصرفية لتصبح أكثر ملائمة لقدرة الزبون، بحيث يستطيع تحمله ويقتصر به والتسعير في العمل المصرفي لا ينصرف فقط إلى عامل التكلفة في ممارسة النشاط، بل إنه يرتبط بعامل الإيرادات والعوائد التي يمكن الحصول عليها من ممارسة هذا النشاط، وتلعب قرارات التسعير دوراً كبيراً في استراتيجية التسويق حيث يجب أن يوضع السعر بالعلاقة مع عناصر أخرى مثل دورة حياة السلعة، أهداف البيع واللحصة من السوق وهناك عدة أنواع من الأسعار مثل الفوائد، العمولات والرسوم وأسعار بعض الخدمات الأخرى.

وتشكل العناصر التالية الخطوات الرئيسية في المعادلة من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن :

(إيرادات من الفوائد المدينة + إيرادات أخرى من غير الفوائد - الفوائد الدائنة - مصروفات مختلفة قبل الضرائب)

ويوجد نوعان من التكاليف في المصرف هما:

أ- التكاليف المباشرة: وهي من أجل توفير خدمات الصرف مثل الإيجارات، المعدات، رواتب الموظفين المثبتين الأجهزة والكمبيوتر، وهي المصارييف التي لا تتغير مع الحجم في المدى القصير.

ب- المصارييف الإدارية وال العامة: وهي تتفق لتأمين سير عمل المصرف مثل المصارييف الإدارية.

الفرع الأول :الأهداف والعوامل المؤثرة في تسعير الخدمات المصرفية:

يجب أن تكون أهداف المصرف واضحة بالنسبة لعمله ككل الاستراتيجية التسويقية المتّبعة لديه، بحيث تكون هذه الأهداف متماشية مع أسعار خدماته لأن السعر له نتائج على الأرباح، وزيادة أو نقص حصة المصرف من السوق. لذلك يجب أن يتخذ قرار التسعير على بينة من أهداف المصرف الاستراتيجية العامة، كما يجب على المصرف أن يخطط لردود فعل المنافسين لكل استراتيجية تسعير يقوم بها.⁵⁵

1 - العوامل الداخلية المؤثرة على التسعير:

1-1- الإستراتيجية التسويقية للبنك(عناصر المزيج التسويقي): يعتبر السعر أحد العوامل التي تستطيع إدارة البنك تحقيق الأهداف التسويقية بالتنسيق مع العناصر الأخرى للمزيج التسويقي وهي الخدمة المصرفية والتوزيع والترويج.

فالخدمة المصرفية الجيدة تحتاج إلى مدخلات جيدة⁵⁶ مما يحمل البنك تكلفة مرتفعة وهو ما ينعكس على سعر الخدمة المصرفية المطروح في السوق المصرفية. أما توزيع الخدمات المصرفية فيطلب وجود منافذ تتلائم مع طبيعة هذه الخدمات. كما ان الترويج للخدمات المصرفية وخاصة الجديدة منها يتطلب استعمال كل مكونات المزيج الترويجي مما يحمل البنك الكثير من التكاليف.

1-2- الأهداف التسويقية: ينبغي على الإدارة التسويقية بالبنك وضع الإستراتيجية التسويقية لتحقيق أهداف البنك المتمثلة في⁵⁷:

⁵⁵- جعی عماری، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، بجامعة حسية بن بوعلی ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ، ص 36 .

⁵⁶- بازرعة محمود صادق، إدارة التسويق، الجزء الأول ، دار النهضة ، القاهرة، 1998، ص 158 .

⁵⁷- ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفی ، مرجع سابق، ص 158 .

- البقاء والاستمرار.
- تعظيم الأرباح.
- تحقيق الإستراتيجية القيادية(قيادة تكاليفية أو قيادة سعرية).

3- الأهداف التكاليفية: تمثل التكاليف بعدها هاما في إستراتيجية التسعير ، حيث يتعين على الإدارة التسويقية تحديد السعر الذي يحقق تغطية التكاليف وفي نفس الوقت تحقيق أقصى الأرباح مع حجم أكبر من المبيعات ،لذلك تقوم بعض البنوك بوضع إستراتيجيتها السعرية على أساس التكلفة المنخفضة حتى تستطيع البيع بأسعار منخفضة مقارنة مع المنافسين وبالتالي تحقيق أقصى ربحية .وعموماً فإن البنوك تكون مقيدة بعامل التكلفة في تحديد أسعار خدماتها المصرفية، فإذا ارتفعت تكاليف هذه الخدمات فإن البنوك تقوم برفع معدلات ما تتقاضاه من رسوم وعمولات عليها، ونتيجة لذلك تتعكس مثل هذه الظواهر في انخفاض التعامل مع البنوك خاصة في ظروف المنافسة.

العوامل الخارجية المؤثرة على التسعير: يجب على إدارة التسويق في البنك عند تسعيرها لمختلف منتجاتها المصرفية الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل لها تأثير واضح على حجم مبيعاته وبالتالي على ربحيته ومن بين أهم هذه العوامل⁵⁸:

أ - الموقف الائتماني للعميل: ينبغي تحليل الحالة الائتمانية للعميل ومعرفة موقفه الائتماني من الأسعار المطبقة كأسعار الفائدة والعمولات المختلفة.

ب - درجة المخاطرة في السوق: يعتبر تحليل درجة المخاطرة التي يتعرض لها نشاط العملاء من الأمور الهمة في التسعير،لذلك ينبغي أن تعكس الأسعار التي يتتقاضاها البنك عند المخاطرة في السوق.

ت - ظروف السوق:نظراً لما تتصف به الأسواق المصرفية من منافسة فقد اتجهت معظم البنوك إلى ما يُعرف بفلسفة التوجه بالسوق في تحديد أسعار خدماتها ،ولذلك ينبغي على المسؤولين عن التسويق بالبنك إحداث التوفيق بين أساليب التسعير والإستراتيجية التسويقية ،كما يجب أن تربط الأسعار التي يتتقاضاها البنك بدورة حياة الخدمة المصرفية .

ث - مدى مرونة الطلب على الخدمات المصرفية: تتحدد سياسات التسعير المتبعة والمذكورة سابقاً بمدى مرونة الطلب في السوق ، وتعني مرونة الطلب درجة حساسية الطلب للتغيرات في مستويات الأسعار ، ففي بعض الأسواق يلاحظ أن الطلب لا يتتأثر كثيراً بالأسعار كما هو الحال بالنسبة

⁵⁸- حداد عوض بدبر، تسويق الخدمات المصرفية، دار البيان للنشر والطباعة، القاهرة، 1999، ص210-211.

للسابقات الجارية مثلاً . ومن ناحية أخرى هناك بعض الخدمات المصرفية تكون حساسة للتغيرات في أسعارها.

الفرع الثاني: استراتيجيات تسعير الخدمات المصرفية:

توجد عدة استراتيجيات لعملية التسعير منها ما يلي:

1. **إستراتيجية التسعير المرتفع :** وهى وضع سعر عالٍ للخدمة في البداية، وهى تناسب الخدمات الجديدة للأسباب التالية⁵⁹:

أ - حجم الخدمة المباعة أقل تأثراً بالسعر في البداية.

ب- إستراتيجية السعر المرتفع، تجذب أفراد السوق الأقل حساسية للأسعار قبل غيرهم من الذين يتأثرون بالسعر

ج- يساعد السعر المرتفع في البداية على إعطاء الخدمة الجديدة صورة الجودة والمكانة.

د- التسعير المرتفع وسيلة لتجربة الطلب على الخدمة حيث من السهل البدء بسعر مرتفع، ثم تحفيضه من البدء بسعر منخفض ثم رفعه.

2. **إستراتيجية التسعير للاختراق:** وهى عكس الاستراتيجية السابقة، حيث يتم اللجوء إلى سعر أولى متدن كوسيلة لاستقطاب حصة كبيرة من السوق بأسرع وقت ممكن، ويجب أن تراعى هذه السياسة أحد أو أكثر من هذه الظروف:

أ - أن كمية الخدمة المقدمة شديدة التأثر بالسعر.

ب- يمكن التوفير لدرجة كبيرة من تكاليف إنتاج الخدمة أو توزيعها إذا كان الطلب على هذه الخدمة كبيراً.

ج- ستواجه الخدمة الجديدة منافسة حادة بعد إدخالها إلى السوق.

3. **السعير حسب القيمة:** ما القيمة التي يعلقها الزبون على هذه الخدمة؟ فالفائدة ليست إلا جزء من قيمة الخدمة، وكلما استطاع المصرف إضافة مزايا محسوسة أو غير ملموسة إلى الخدمة زادت القيمة

⁵⁹- زيدان محمد، مراجع سابق، ص 142.

التي يشعر بها الزبون وزاد السعر الممكن طلبه، وتميز الخدمة الجيدة بربط خدمات أخرى بها، أو بزيادة منافع أخرى غير السعر عليها.

4. طريقة الإضافة إلى التكلفة: يتم بوجب هذه الطريقة تحديد تكلفة الخدمة ثم يضاف إليها هامش ربحية معين ليؤدي إلى السعر النهائي، والفكرة الأساسية من وراء هذه الطريقة هي أن كل خدمة يجب أن تساهم في جزء معين من إجمالي ربحية المصرف وهو قائم على افتراض أن المصرف قادر على تحديد كلفة كل خدمة بشكل دقيق

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تسهل عملية التسعير إذا كان هيكل التكلفة معروفاً وإذا استعملت جميع المصارف الأسلوب نفسه فإن المنافسة على الأسعار تخف قليلاً، إلا أنه يؤخذ على هذه الطريقة عدمأخذ أسعار المنافسين بعين الاعتبار ولا سياسة السعر لدى العميل، كما أن هناك عدم دقة في تحديد التكاليف.

5. التسعير حسب الحجم: يتم وضع السعر بشكل منخفض وتنافسي جداً بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن لشراء هذه الخدمة، على افتراض أن التكلفة الكلية للمصرف لا تتغير بتغيير حجم الخدمة، وأن اقتصadiات الحجم سوف تؤدي إلى الربحية.

6. التسعير حسب السوق: باستخدام هذا الأسلوب يفقد المصرف المبادرة في التسعير ويتركها إلى المصارف المنافسة الأخرى، حيث تضع هي الأسعار غالباً ما يكون المصرف الرائد هو الواقع للسعر، وهي شائعة بين المصارف لعدم المعرفة الدقيقة للتكاليف⁶⁰.

7. تغير أسعار الخدمات الحالية يتم تغير أسعار الخدمات الحالية للمصارف وذلك كما يلي⁶¹:

أ - تغير الأسعار بناء على مبادرة المصرف نفسه.

ب - التجاوب مع تغير أسعار المنافسين.

ج - التجاوب مع الأنظمة والقوانين التي تؤثر على التسعير، إذ أن التجاوب مع قرارات التسعير عند اتخاذه بأخذ بعين الاعتبار مجموعة من ردات الفعل لهذه القرارات الصادرة من مجموعات مختلفة كالزبائن، الموظفين والمنافسين.

⁶⁰ - ساهر سيدى محمد، المراجع السابقة، ص 171.

¹ - زيدان محمد، مراجع سابق، ص 143.

⁶¹ - حداد عوض بدير، مراجع سابق، ص 228.

3- المطلب الثالث: سياسة التوزيع البنكي

فرع 01: تعريف سياسة التوزيع البنكي

يعتبر التوزيع النشاط التسويقي الرئيسي الذي يزود نظام التسويق المصرفي بالفعالية المطلوبة. حيث أن القدرة التسويقية للمصرف تكمن في قدرته وإمكاناته على توصيل خدماته إلى عملائه بالشكل المناسب.

فالتوزيع هو النشاط الذي يضفي على الخدمة المصرفية منفعتها المكانية والزمانية. ولهذا فقد كان نشاط توزيع الخدمات المصرفية ولا يزال من أكثر الحالات التي تأثرت بالتطور والابتكار التكنولوجي في الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الإنترنيت مما مكن من ربط المصارف في شكل شبكات وهذا ما أسفر على تقديم خدمة أحسن في المكان المناسب مما مكن من ربط المصارف في شكل شبكات وهذا ما أسفر على تقديم خدمة أحسن في المكان المناسب وبسرعة أكبر خاصة بالنسبة للمعاملات الدولية (*Télétransmission*).

فالثالث الذي يتميز به عامل التوزيع قد ينبع من عدة عوامل⁶² :

- أ غياب إمكانية الاحتفاظ بالمنتج / الخدمة .
- ب ضرورة التمييز والبحث عن القيمة المضافة .
- ت ضرورة تقدير الخطط .
- ث ضعف المستوى الثقافي والمعرفي لدى الزبون بخصوص اقتراحات المؤسسة المصرفية .
- ج حاجة المؤسسة المصرفية إلى الأمان (*Besoin de sécuriser*).
- ح وجود علاقة دائمة ومستمرة للمؤسسة المصرفية مع سوقها (ازدواجية العلاقات ، وتأقلم مستمر مع تغيم حاجات ورغبات الزبون والبيئة).

وقد تشكل هذه العوامل مجموعة من المتغيرات التي تعتبر من أولويات الاستثمار التسويقي في التوزيع.

بالإضافة إلى توسيع شبكات توزيع الخدمة سواء عن طريق إنشاء الفروع أو أجهزة الصراف الآلي ، التي تعبر عن الانتشار المكاني للمصرف وهو ما يدل على قدرة أكبر على التغلغل في الأسواق وتطويرها لمصلحة المصرف. فقد طورت الإدارة المصرفية من الطرق والأساليب التي تعتمد على درجة من التقنية

⁶²- ساهر سيدى محمد، افق تطبيعاً التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية ، ص 172.

المقدمة على تسهيل حصول العملاء على الخدمات المصرفية أينما كانوا . فاستخدام البطاقات البلاستيكية اليوم منتشر بشكل واسع سواء كانت هذه البطاقات ائتمانية أو بطاقات للصراف الآلي .

وأكثر من ذلك ، فقد تم إيصال شاشات الحاسوب في كثير من الشركات ومؤسسات العمل بأجهزة الحاسوب في المصارف التي تتعامل معها ليتم الحصول على الخدمات المصرفية من قبل تلك الشركات في الوقت المناسب وفي أماكن تواجدها وفي متناولها .

إن أحدث ما توصل إليه مجال تطوير نظم توزيع الخدمات المصرفية هو ما يسمى بمندوب البيع المتنقل والذين يكونون في الغالب مسؤول عن حسابات معينة لعدد من المؤسسات الكبيرة .⁶³

وهناك عوامل كثيرة تؤثر على اختيار منفذ التوزيع من أهمها :

- الاعتبارات القانونية بشأن فتح فرع جديد من طرف المصرف لخدمة زبائن في أملاك معينة.
- ويتم طلب الترخيص من البنك المركزي .
- عدد العملاء الحاليين والمرتقبين
- القدرة المالية للمصرف
- الحفاظ على مرتبة تنافسية
- الاعتبارات الأمنية

الشيء الذي يجب الإشارة إليه، أن تحقيق المصرف لأهدافه يتعلق بمدى قدرته على توصيل خدماته إلى عملائه كما يريدونها . وعلى هذا الأساس، فالتوزيع يتضمن توصيل الخدمات المصرفية إلى العملاء في المكان والوقت المناسبين وبالجودة المطلوبة وبأقل تكلفة.

الفرع الثاني: قنوات توزيع الخدمات المصرفية:

1- القنوات المباشرة: تتمثل هذه القنوات في:

مباين البنك وفروعه⁶⁴: وهي أهم قناة من قنوات التوزيع بالنسبة للبنك ، ويتم من خلالها تقديم كافة المنتجات البنكية التي يتطلبها العملاء في المنطقة وخدمتهم بالشكل المناسب ، وبما أن البنك يقع في موقع ثابت فيجب الاعتناء بإختيار موقعه بشكل جيد بحيث يكون مناسباً لخدمة عملاءه الحاليين و

⁶³- ساهر سيدى محمد، المراجع السابقة، ص 173.

المرتقبين وأن تتوفر كافة التسهيلات في هذا الفرع وأن يعمل البنك على تجهيز فرعه من الداخل (أي المحيط الداخلي للفرع) بحيث يوفر الراحة و الطمأنينة سواء للموظفين و العملاء ، ويمكن تقسيم فروع البنك إلى ثلاثة أنواع هي⁶⁵ :

فروع الدرجة الأولى: وهي التي تقوم بتقديم كافة الخدمات وعلى نطاق شامل ، وتشكل جانباً مهماً من معاملات البنك مع عملائه، وتتوارد في مراكز النشاط الاقتصادي الرئيسيّة سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية.

فروع الدرجة الثانية: وهي فروع تقل في حجمها عن فروع الدرجة الأولى وتقوم بتقديم الأنشطة الرئيسية الأساسية للبنك ، وغالباً ما تتوارد هذه الفروع في المناطق التي لا زالت في مرحلة التطوير حيث يقل عدد السكان والنشاط الاقتصادي عن القدر المطلوب لفتح فروع من الدرجة الأولى.

فروع الدرجة الثالثة: وهي فروع يقتصر عملها على تقديم بعض الخدمات المصرفية مثل خدمات قبول الودائع وتقديم القروض بمحالغ محدودة ، وتوجد هذه الفروع في المناطق بعيدة النائية والريفية ، ويمكن تقسيم هذه الفروع إلى نوعين أساسين:

أ - فروع تشغل مركز ثابت في المركز العمراني للتجمعات السكانية إذا كان هناك عدد مناسب من السكان لإقامة هذا الفرع.

ب - فروع متحركة، وتمثل في السيارات المتنقلة التي يعدها البنك لخدمة بعض التجمعات السكانية التي تتصف بعدم الاستقرار.

2 - القنوات غير المباشرة: التوزيع هو وسيلة إيصال الخدمة لم من يتطلبها، ففنانة التوزيع هي وسيلة تزيد من تيسير وجود خدمة ما، وتزيد في الوقت نفسه استعمالها أو المردود من استعمالها، ومن أهم قنوات التوزيع غير المباشرة⁶⁶ :

أ - الوكالء: وهو عبارة عن مكاتب تقدم بعض الخدمات نيابة عن البنك وبالاتفاق معه مقابل تقاضيه عمولات محددة.

⁶⁵ - جمعي عماري، ملقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 39.

⁶⁶ - زيدان محمد، مراجعة سابقة، ص 152-153.

- ب - البنوك الأخرى:** حيث تقوم البنوك بتقديم بعض الخدمات لبعض العملاء نيابة عن البنك المعنى، ثم تقوم هذه البنوك بتسوية حساباتها مع بنك العميل ، وهذا من شأنه تيسير التعامل المصرفي ونشر الوعي والعادات المصرفية لدى الجمهور.
- ت - البنوك المراسلة في الخارج:** وهي بنوك يكون مقرها خارج حدود الدولة ، ثم تقوم بتأدية بعض الخدمات بالنيابة عن البنك بعد الاتفاق معه.
- ث - الوسائل الحديثة:** مثل بطاقات الائتمان، التحويل الإلكتروني للأموال عند نقاط البيع وفروع الخدمات الآلية الشاملة.

4- المطلب الرابع: سياسة الترويج

فرع 1: مفهوم الترويج

يقصد بالترويج استخدام المصرف لجميع الجهد والأساليب الشخصية وغير الشخصية لإخبار الزبائن الفعال بالخدمة المصرفية أو الخدمات المصرفية التي يقدمها، بشرح مزاياها وخصائصها وكيفية الاستفادة منها وإقناع بالتعامل مع المصرف، لذلك فإن عملية الترويج تقوم على شيئين رئيسين⁶⁷ :

- أ- مجموعة من الحقائق والمعلومات عن المصرف وخدماته المصرفية بحيث يتم نقلها إلى العميل بالصورة والشكل المناسبين
- ب- إقناع هذا العميل بأهمية وضرورة التعامل مع المصرف والاستفادة من خدماته وإشباع حاجاته.

والحقيقة أن هناك ثلاثة فئات رئيسية يجب أن يحاول المصرف مخاطبتها باستمرار من خلال ما يقوم به من جهود ترويجية وهي⁶⁸ :

- أ- الحركة والجمهور العام الذي ترغب إدارة المصرف في تكوين صورة إيجابية ومشرفه عن المصرف عندهم، بحيث يبدو المصرف في نظر هؤلاء الأكثر ملائمة والأقوى موقفاً والأعلى شعوراً وإحساساً بالمسؤولية الاجتماعية .

- ب- المساهمون وغالباً ما يكون بعضهم من العاملين في المصرف . وهدف الترويج بالنسبة لهذا الجمهور هو التأكيد على قوة الموقف المالي للمصرف وسلامته وأن أعماله وأنشطته تتم في الاتجاه

⁶⁷- جعی عماری، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 41.

⁶⁸- ساهر سيدی محمد، المراجع السابقة، ص 174.

الصحيح الذي يحقق أهدافهم وتوقعاتهم بالنسبة لهذا الجمهور هو التأكيد على قوة الموقف المالي للمصرف وسلامته، وأن أعماله وأنشطته تتم في الاتجاه الصحيح الذي يحقق أهدافهم وتوقعاتهم بالنسبة للأرباح أو الاستثمارات.

ت - العملاء الحاليين والمرتقبون وهم المنتفعون بما يقدمه المصرف من خدمات. وبالطبع هناك فئات عديدة أخرى يمكن أن تتفرع عن هذه الفئات، والتي تكون في الغالب متفاوتة في خصائصها الاجتماعية والثقافية والسكانية والاقتصادية. ونظراً للآثار التي يمكن أن تعكسها كل هذه الخصائص على إدراك الأفراد فإن البرنامج الترويجي الفعال يجب أن يكون قادراً على استمالة سلوكهم الشرائي وذلك من خلال إقناعهم بخصائص الخدمات المصرفية المقدمة ومزاياها النسبية بالمقارنة مع غيرها مع غيرها من الخدمات المماثلة.

ويعتمد الترويج على أساليب كثيرة ومتعددة كالإعلان، الدعاية التجارية، العلاقات العامة، ووسائل ترويج المبيعات. وعلى إدارة المصرف إن تختار من بين هذه الأساليب ما يناسب إمكاناتها ومتطلبات التطبيق في المصرف.

الفرع الثاني: وسائل الإعلان المصرفي

المجدول (2) المزايا والعيوب النسبية لأهم وسائل الإعلان المصرفي

الوسيلة	المزايا	العيوب
الصحف	مرنة ويعكن توقيتها. تغطي الأسواق المحلية بكثافة . ذات استعمال وقبول واسعين. المصداقية الكبيرة للكلمة المسومة.	مدتها قصيرة. تقرا بسرعة. قلما يفكر الجمهور في نقل الخبر. تقتصر على فئة معينة من المجتمع.
المجلات	اختيار دقيق للجمهور المستهدف. مدتها طويلة. اطلاع عدد كبير من الأفراد. يمكن استخدامها في إثارة الاحتياجات المالية والمصرفية لفئات معينة.	تحتاج إلى فترة طويلة لظهور الإعلان. انتشار أقل من الصحف. المكان المناسب للإعلان يحتاج إلى تكلفة كبيرة.
التلفزيون	الصوت والصورة والحركة في نفس الوقت. تغطية واسعة. يستقطب كافة الحواس.	تكلفة الإعلانات عالية. المدة الزمنية للإعلان قصيرة. صعوبة اختيار جمهور المشاهدين.
الإذاعة	موجة إلى جمهور واسع. اختيار الجمهور حسب نوع البرنامج. تكلفة قليلة نسبيا. يعطي مناطق جغرافية واسعة.	الإعلان محدد بوقت قصير جدا التركيز عليها أقل بكثير من التلفزيون.
البريد المباشر	الدقة في اختيار الجمهور المستهدف. المرونة. يساعد البنوك في ترويج العديد من الخدمات المصرفية.	ذو تكلفة عالية. لا يحظى بالاهتمام في كثير من الأحيان. انخفاض الاستجابة لاستقصاءات البريد.
الإنترنت	يعطي مناطق جغرافية واسعة. تكلفة قليلة نسبيا. وسيلة فعالة في ترويج مختلف المنتجات والخدمات المصرفية.	موجهة إلى فئة معينة من الجمهور. نقص الثقة في المعاملات المصرفية باستخدام هذه الوسيلة. لاتحظى بالاهتمام في كثير من الأحيان.

المصدر: زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المالي، مرجع سابق، ص 167.

المطلب الخامس: عناصر مزيج التسويق المصرف في المستحدثة:

1) الأفراد: بحكم انه لا يمكن فصل الخدمة عن مقدمها ،قد يمثل الأشخاص العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الخدمة المصرفية سواء كان الأشخاص المقدمين لها ،أو الزبائن والعملاء . فالأشخاص المقدمين للخدمة يتمثل دورهم في إظهار نوعية الخدمة المصرفية وإعطاء صورة حسنة عن المؤسسة للعملاء وانطباع جيد حولها. أما العملاء فيكون دورهم في القيام بالدعابة للخدمة المصرفية إذا ما تأثروا وأعجبوا بها.

2) الأنشطة والعمليات: تمثل الأنشطة والعمليات الأساليب التي يتم بها الوصول إلى الموصفات أو الخصائص التي يرغبهما العميل في الخدمة المصرفية، وهذه العمليات لها جودتها التي قد ترضي العميل أو لا ترضيه، حيث يجدو ذلك واضحًا إذ انه لا يكتفي أن يقتنع العميل بمستوى الخدمة المصرفية التي يتلقاها في النهاية، بل يجب أن يقتنع أيضًا بالأسلوب الذي تؤدي به الخدمة ، وبما أن الخدمة المصرفية تتميز ببعدها الشخصي فإنه يتم التركيز على دور العلاقات الإنسانية في آلية إنتاج الخدمة التي ينجم عنها إرضاء العميل بالخدمات المقدمة.

3) المكونات المادية: وتشمل على كافة الأجهزة والتسهيلات المرتبطة بتقديم الخدمة بالجودة المطلوبة، معنى انعها تمثل كافة الجوانب الملموسة المؤثرة على البيئة المصرفية التي تتحقق لها التميز ، أو هي البيئة التي تشكل التفاعل بين موظفي المصرف والعميل.

ولهذا ، فإن لدراسة المزيج التسويقي المصرف دلالات هامة خاصة بتصميم وتحفيظ الإستراتيجية التسويقية للمصرف ،الذي يعتبر مدخلاً تستطيع من خلاله إدارة المصرف أن تصل إلى انساب القرارات التي تمكنها من تحقيق التميز النسبي الذي أصبح أساساً للتنافس في الأسواق المعاصرة .

خلاصة الفصل الأول:

إن مسؤولية إشباع رغبات و حاجات العملاء تعتبر الميرر الاقتصادي والاجتماعي لوجود البنك، معنى أن العميل هو أصل النشاط ذاته لذا يجب أن تعبأ الجهد لإشباع وإرضاء رغبات العملاء المتغيرة والمتطورة، ومن خلال ذلك فإن المطلق التسويقي يرى أن معظم هذه التغيرات تمثل مشاكل للبنك تجعله يبحث باستمرار لتقديم خدمات جديدة ، أو ينشئ استخدامات جديدة للخدمات الحالية ، أو يشق منافذ جديدة لتسويق الخدمات المستخدمة.

كما يجب على المؤسسة البنكية السعي لتحقيق الوفاء لزبائنها، وهذا بالارتكاز على سياسة تجارية ناجعة تعتمد على المنافسة المالية والبنكية، كما تبدو أهمية وضع سياسات ملائمة في مجال النشاط التسويقي، كموجه ومساعد لاتخاذ القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي البنكي، إذ على مسؤول التسويق العمل على التنسيق بين هذه السياسات حتى تعمل في اتجاه ومسار واحد يتميز بالتكامل والدؤام لأجل تحقيق الأهداف.

المبحث الأول: الميزة التنافسية

المطلب الأول: ماهية الميزة التنافسية

الفرع 01: تعريف الميزة التنافسية:

يقصد بالميزة التنافسية الوضع الذي يتبع للمؤسسة التعامل مع مختلف الأسواق و مع عناصر البيئة المحيطة به ا بصورة أفضل من منافسيه ،، يعني أن الميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الأداء بطريقة يعجز منافسيها عن القيام بعثتها.

وهناك عدة تعاريف للميزة التنافسية حسب الزاوية التي ينظر منها إليها:¹

الجدول رقم (3) تطور تعريف الميزة التنافسية

الباحث	التعريف	التوجه أو التركيز
Hofer. 1980	هي المجالات التي تتفوق بها المؤسسة على منافسيها.	الأنشطة.
Fahey. 1989	أي شيء يميز المؤسسة أو منتجاتها إيجاباً عن منافسيها من وجهة نظر الزبون النهائي.	المكانة الذهنية.
Roppaport. 1992	قدرة المنظمة على تقليل كلفتها الكلية وتحقيق عوائد أعلى من خلال السعر مقارنة بالمنافسين وتحقيق قيمة أكبر للزبون.	الكلفة.
Evans. 1993	القابلية على تقديم قيمة أكبر للزبون.	قيمة الزبون.
Macmalland & Tampo. 2000	هي الوسيلة التي تمكن المنظمة من تحقيق التفوق في ميدان منافستها مع الآخرين.	المنافسة.

المصدر: ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 194

¹ - ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 194 .

ويتضح من الجدول أن الميزة التنافسية تخضع إلى اجتهادات مختلفة تجاه النظر إليها والتركيز عليها، وهذا ما يعكس صعوبتها ودرجة تعقدتها واختلافها من منظمة إلى أخرى في كيفية استخدامها أو التعامل معها.

ولكن الشيء المؤكّد الذي نود التركيز عليه هو أن الميزة التنافسية ترتبط أساساً بالأداء المتحقق من المؤسسة والعاملين فيها¹. وبالتالي لا يمكن أن تبني أي منظمة أو تمتلك أي مؤسسة ميزة تنافسية دون أن ترتفق بآدائها إلى المستوى الذي تتفوق به على المنافسين الآخرين .

الفرع 02: أنواع الميزة التنافسية

للميزة التنافسية شقين الأول مفهوم قدرة التميز على المنافسين في الجودة أو السعر، أو توقيت التسليم ، أو خدمات ما بعد البيع، وكذلك على التغيير السريع والقدرة على الابتكار. أما الشق الثاني فهو القدرة على إرضاء العملاء وتحقيق لذاتهم، ولا شك أن النجاح في الشق الأول متوقف على النجاح في الشق الثاني، ومن أنواع الميزة التنافسية نذكر ما يلي:

التنافس بالوقت: حيث سيبارى المنافسون في اختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم المنتج جديد واحتزاز وقت إنتاج وتقديم المنتج وتسليمه المنتجات في التوقيت المتفق عليه والذي يحدده العملاء².

التنافس بالجودة: تتحقق الجودة عندما تتمكن المؤسسة من تصميم وتنفيذ وتقديم منتج يشبع حاجات وتوقعات العملاء . وتعد الجودة بلا شك سلاحاً تنافسياً ، ولن يمانع كثير من العملاء في أن يدفعوا أكثر ليتلقو منتجات ارفع جودة وأكثر انسجاماً مع توقعاتهم. ويطلب التنافس بالجودة عدة مقومات أهمها³:

- جعل الجودة على رأس أولويات الإدارة العليا.
- زرع وتنمية ثقافة الجودة متضمنة حتمية الأداء السليم من المرة الأولى.
- تطوير علاقات مستمرة مع الموردين.
- تبني مفهوم التحسين المستمر تحت أنظمة إدارة الجودة الشاملة.

¹ - ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، مرجع سابق ، ص 194.

² - عماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة في التسويق، الجلال للطباعة، الاسكندرية، 2005 ، ص117.

³ - عماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة في التسويق، مرجع سابق، ص117-118.

- استخدامات متقدمة لتقنيولوجيا المعلومات في تصميم النظام الإنتاجي.

التنافس بالتكلفة: تلعب التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي ، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكلف، حتى إن كثيرا من المؤسسات المتميزة تستهدف أن تكون القائدة أو الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافساها في نفس الصناعة أو النشاط.

إن الاجتهاد في خفض عناصر التكاليف بشكل عام يعد مطلبا أساسيا لتعزيز القدرة التنافسية ، وهو ما يتطلب تصميم معايير اتفاق عملية موضوعية لكل عنصر من عناصر التكلفة وتطويرها بما يتناسب والتغير في تكنولوجيا العمليات ومستويات التكلفة لدى المنافسين¹.

الفرع 03: البحث عن الميزة التنافسية

تنشا الميزة التنافسية من مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من تصميم، تصنيع، تسويق، توزيع وغيره. وكل واحد من هذه الأنشطة يساهم بدرجات متفاوتة في خلق القيمة التي تنتج من انخفاض التكاليف أو المزايا المتفردة. لذلك فالمؤسسة مجبرة على تحليل كل أنشطتها بدقة بغية التعرف على المزايا التنافسية التي تتمتع بها والكشف عن مصادرها الحقيقة. ولهذا الغرض اقترح "بورتر" استخدام وسيلة مهمة أطلق عليها اسم "سلسلة القيمة" ويمكن تعريف سلسلة القيمة على أنها² أداة رئيسية للتشخيص الاستراتيجي للميزة التنافسية ولاكتشاف الوسائل لاكتسابها والحفاظ عليها ". وقام "بورتير" بتقسيم أنشطة القيمة إلى قسمين رئيسيين:

الأنشطة الرئيسية: وهي جميع الأنشطة التي ترتبط مباشرة بالخلق الفعلي، التطوير، التصنيع، التوزيع، البيع، وخدمة المنتج ، و الخدمة المقدمة لعميل الشركة، وتمثل هذه الأنشطة المهمة الأساسية التي تؤديها المؤسسة لإنتاج و توصيل سلعة أو خدمة إلى العميل.

الأنشطة الداعمة : وهي مختلف الوظائف التي تعمل على إثراء أو مساعدة الأنشطة الأولية للمؤسسة.

والجدول (4) يبين سلسلة القيمة:

¹ عماد صقر سالمان، نفس المرجع السابق، ص 118-119.

² - Olivier TORRES-BLAY E'conomie d' Enterprise Organisation et Stratégie à l'Aube de la nouvelle Economie , E'd Economica-paris-2000-p197

³ - روبرت .أبيتس، الادارة الاستراتيجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ، ص 205 .

الأنشطة الداعمة	الأنشطة الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> • البنية التحتية • إدارة الموارد البشرية • تطوير التكنولوجيا • الشراء 	<ul style="list-style-type: none"> • الإمداد والتمويل إلى الداخل • عمليات التشغيل • الإمداد والتمويل إلى الخارج • المبيعات • الخدمة

المصدر: روبرت .أ.بيتس، الادارة الاستراتيجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص

إن تحليل سلسلة القيمة بحثاً عن المزايا التنافسية يتم كما يلي¹:

- تحديد الأنشطة الخالقة للقيمة في المؤسسة.

- تعريف سلسلة القيمة الضرورية للنجاح في القطاع المعن.

- تحليل الروابط بين الأنشطة داخل المؤسسة .

- اتخاذ قرارات تعظيم سلسلة معينة أو عدة سلاسل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة الخالقة للقيمة متراقبة ويتأثر بعضها بعض، وهو الأمر الذي يجعل الميزة التنافسية تنشأ كذلك من مختلف الروابط الموجودة بين هذه الأنشطة.

لذلك، فتحليل تأثير الأنشطة على بعضها البعض والتنسيق الجيد بينها سوف يسمح باكتساب مزايا تنافسية قد تكون أحياناً أكثر قيمة من الاعتماد على الأنشطة المتفرقة.

إضافة إلى الروابط الموجودة داخل السلسلة. توجد روابط أخرى بين سلسلة القيمة

للمؤسسة وسلالسلة القيمة لكل من الموردين والموزعين. هذه الروابط يجب إدراكتها

واستغلالها من طرف المؤسسة لأنها تمنحها فرصاً وإمكانيات أخرى لتحسين مزاياها

التنافسية. كما أن معرفة سلسلة القيمة للزبون هو أمر جيد. إذ بفضلها يتم التعرف على رغبات الزبون ومتطلباته، ومن ثم السعي لتلبيتها لأن الزبون هو جوهر نشاط المؤسسة.

كما أن إرضائه وخلق أكبر قيمة له مقارنة مع المنافسين يعني حيازة المؤسسة على مزايا

تنافسية ، والتي قد تأخذ عدة مظاهر أهمها²:

- الجودة العالية للسلع والخدمات .

¹ -AlainDERRAY. l'analyse stratégique. Ellipses Edition Marketing. paris. p2001.p14

² - نايلي الهامي، تطوير المنتوج المصرفى، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، 2007-2008، ص 30.

- الوقت الأقل للإنتاج والسرعة في خدمة العملاء .
- التوافق مع المتغيرات .
- إدارة العلاقات مع الموردين.

هذه الأشكال المختلفة للمزايا تمثل ممارسات إبداعية تعكس قدرة المؤسسة على الإبداع في أي نقطة من نقاط سلسلة القيمة وبالتالي إنشاء مزايا تنافسية.

المطلب الثاني: حاجة المؤسسة لليقظة

بعد اكتساب المؤسسة للميزة التنافسية، عليها القيام بتقييم مزاياها وذلك من خلال:

- ✓ المعرفة الدقيقة لمحددات الميزة المكتسبة.
- ✓ مدى جودتها وتشخيص الأسباب التي تستدعي تعميم هذه الميزة للحفاظ عليها أطول فترة ممكنة.

الفرع 01 : محددات الميزة التنافسية

تحدد الميزة التنافسية للمؤسسة انطلاقاً من بعدين هامين هما: حجم الميزة ونطاق التنافس

1- حجم الميزة التنافسية: يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة الحفاظ على ميزة التكلفة الأقل أو تميز المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة. وبشكل عام، كلما كانت الميزة أكبر كلما طلبت جهوداً أكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها أو تحبيط أثرها. ومثلاً هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات فان للميزة التنافسية دورة حياة على نفس الغزار. وتبدأ دورة حياة الميزة التنافسية بمرحلة التقديم أو النمو السريع، ثم يعقبها مرحلة التبني من قبل المنافسين بتقليد ومحاكاة الميزة التنافسية ومحاولة التفوق عليها ، وأخيراً، تظهر مرحلة الضرورة وتعني الحاجة إلى تقدم تكنولوجي جديد لتخفيض التكلفة أو تدعيم ميزة تميز المنتج. ومن هنا تبدأ المؤسسة في تحديد أو تطوير وتحسين الميزة الحالية أو تقديم ميزة تنافسية جديدة¹.

¹ - نبيل مرسى خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص86.

وتسعى كل مؤسسة للحفاظ على الميزة التنافسية أطول فترة ممكنة وذلك بحمايتها من التلاشي الناتج عادة عن التعرض للتقليل . وهناك العديد من الحواجز التي بإمكانها حماية الميزة التنافسية من التقليل وإطالة دورة حياتها منها¹:

✓ **حواجز المعلومات:** على المؤسسة التي تريدها التقليل أن تكون قادرة على تحديد المؤسسات التي تمتلك ميزة تنافسية وتشخيص مصادر نجاحها . واللاحظ أن التعرف على المؤسسات الناجحة عملية سهلة في العديد من الصناعات في حين يصعب تشخيص مصادر النجاح نتيجة غموضها ونقص المعلومات عنها .

✓ **مزايا المؤسسة الرائدة:** يمكن أن يكون التقليل مستحيلا نتيجة تمنع المؤسسة الرائدة بمزايا يصعب الوصول إليها من قبل المؤسسات التابعة، فالمؤسسة السباقه لاكتساب الميزة التنافسية يمكنها استنفاد فرص الاستثمار أمام المنافسين لتوسيع طاقتها وتشكيله متوجهها من ما يؤدي إلى تشبع السوق. كما يمكنها الاستفادة من المزايا الناتجة عن الخبرة وكذلك وضع معايير الصناعة التي تنشط فيها.

✓ **المزايا المبنية على أساس الموارد:** حتى وإنتمكن المنافسون من تشخيص مصادر نجاح المؤسسة الرائدة والتي وإن لم تستنفذ كل الفرص في الصناعة فالمؤسسة المقلدة تحتاج إلى تجميع المصادر والقدرات المطلوبة للتقليل. ونشير إلى أن هناك حاصيتين رئيسيتين للموارد المهمة في تحديد قدرة المنافسين على حيازة وسائل التقليل . الأولى تمثل في ما ذا كانت الموارد والقدرات المطلوبة تتمتع بإمكانية الانتقال (أي يمكن شرائها). والثانية تمثل في مدى سهولة تقليل هذه الموارد إذا لم تكن قابلة للشراء .

إن التوليف بين حواجز التقليل الثلاثة يسمح بالحفاظ على الميزة التنافسية لفترة أطول غير انه لا يمكن لأي مؤسسة الحيازة على ميزة إلى الأبد، لذلك فهي مطالبة يتبع متواصل لدوره تميزها لستتمكن من معرفة الوقت المناسب لإجراء التحسين وتنمية هذه الميزة أو إنشاء ميزة أخرى جديدة حتى تضمن النجاح الدائم والأسبقية على المنافسين.

2 نطاق التنافس :

¹- نايلي الهمامي: تطوير المتوج المصرفي: مرجع سابق، ص 82.

يعبر النطاق عن مدى اتساع أنشطة وعمليات المؤسسة بعرض تحقيق مزايا تنافسية. فنطاق النشاط على مدى واسع يمكن أن يحقق تخفيض في التكلفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة. أما النطاق الضيق فيمكن له تحقيق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمته بأقل تكلفة وتقديم منتج مميز له. وهناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة ¹ وهي:

الجدول رقم (5) نطاق التنافس

نطاق التنافس أو السوق	التعريف والشرح
1- نطاق القطاع السوقي	✓ يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة والعملاء الذين يتم خدمتهم. وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.
2- النطاق الرأسى	✓ يعبر عن مدى أداء المؤسسة لأنشطتها داخليا(قرار التصنيع) أو خارجيا بالاعتماد على مصادر التوريد المختلفة(قرار الشراء). فالتكامل الرأسى المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يتحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز، ومن جانب آخر يتبع التكامل درجة أقفر من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد(أو منفذ التوزيع في حالة التكامل الرأسى الأمامي).
3- النطاق الجغرافي	✓ يعكس عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيها المؤسسة. ويسمح النطاق الجغرافي لل المؤسسة بتحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة(أثر مشاركة الموارد)
4- نطاق الصناعة	✓ يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها للمؤسسة. فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة. فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو المخزونات عبر الصناعات المختلفة التي تتسمى إليها المؤسسة.

٢- عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة:

¹- نبيل مرسى خليل، مراجع سبق ذكره، ص87-89.

في حالة اعتماد المؤسسة على ميزة واحدة فقط مثل تصميم المنتج بأقل تكلفة، أو القدرة على شراء مواد خام رخيصة الثمن، فإنه يمكن للمنافسين تحديه أو التغلب على آثار تلك الميزة. أما في حالة تعدد مصادر الميزة، فإنه يصعب على المنافسين تقليلها جمیعا.

2 - **درجة التحسين والتطوير والتجدد المستمر في الميزة:** يجب أن تتحرك المؤسسات نحو خلق مزايا جديدة وبشكل أسرع وقبل قيام المؤسسات المنافسة بتقليد أو محاكاة الميزة القائمة حاليا، لذا قد يتطلب الأمر قيام المؤسسات بتغيير المزايا القديمة وخلق مزايا تنافسية جديدة ومن مرتبة مرتفعة.

الفرع 02: أسباب تنمية الميزة التنافسية

يعتبر التقليد السبب المباشر الذي يدفع المؤسسة إلى إعادة النظر في ميزتها والسعى الجاد لتنميتها والإبداع فيها من جديد. فبمجرد إنشاء ميزة تنافسية قوية سيظهر خطر التقليد نتيجة انجذاب المنافسين مثل هذه الميزة. لذلك فإن الحفاظ على هذه الأخيرة أطول مدة يستلزم وضع حواجز تقليد فعالة تسمح بتعظيم الاستفادة من الميزة وإعطاء وقت كاف لبحث سبل تعميتها وجعلها أكثر تنافسية، إلى جانب ذلك توجد العديد من العوامل المهمة التي من شأنها التأثير على استمراريتها الميزة التنافسية وإيجار المؤسسة على إعادة النظر فيها والسعى لتنميتها. من بين هذه العوامل نذكر مايلي¹:

- ✓ ظهور التكنولوجيا الجديدة : يمكن للتغير التكنولوجي أن يخلق فرصاً جديدة في مجالات تصميم المنتج، طرق التسويق، الإنتاج و التسليم ، والخدمات المقدمة للزبون.
- ✓ ظهور حاجات جديدة للمشتري أو تغيرها: عندما يقوم المشترون بتنمية حاجات جديدة لديهم أو تغيير أولويات الحاجات، ففي مثل هذه الحالات يحدث التعديل للميزة التنافسية أو ربما تنمية ميزة تنافسية جديدة.
- ✓ ظهور قطاع جديد في الصناعة: تبرز فرصة خلق ميزة تنافسية جديدة عندما يظهر قطاع سوقي جديد في الصناعة أو ظهور طرق جديدة لإعادة تجميع القطاعات الحالية في السوق.

¹ - نبيل مرسى خليل، المراجع السابقة، ص 99-100.

والفكرة ليست فقط الوصول إلى قطاعات سوقية جديدة للمستهلكين ولكن أيضاً لإيجاد طرق جديدة للوصول إلى مجموعة خاصة من المستهلكين.

- ✓ **تغيير تكاليف المدخلات أو درجة توافرها:** عادة ما تتأثر الميزة التنافسية في حالة حدوث تغيير جوهري في التكاليف المطلقة أو النسبية للمدخلات مثل: العمالة، المواد الخام، الطاقة، وسائل النقل، الاتصالات ، الدعاية و الإعلان أو الآلات .
- ✓ **حدث تغييرات في القيود الحكومية:** هناك مجموعة أخرى من المؤشرات قد تأثر أو تغير من الميزة التنافسية، مثل طبيعة القيود الحكومية في مجالات مواصفات المنتج، حملة حماية البيئة من التلوث، قيود الدخول إلى الأسواق، حواجز التجارة.

الفرع 03: قياس الميزة التنافسية:

تكون المؤسسة بحاجة إلى معرفة حجم الميزة التنافسية التي تمتلكها ويتم ذلك عبر

مقاييس مختلفة تتأثر بالآتي¹:

- ❖ **مقاييس نوعية:** تنصب هذه المقاييس على أساس مدى درجة رضا الزبون عن خدمات المؤسسة قياساً بالمنافسين الآخرين، ويمكن للزبائن أن يدركون جودة المنتجات المقدمة لهم من خلال التمييز بين عدد من المستويات المختلفة للنوعية والتي تمثل الميزة التنافسية وهي:
 - أ - **النوعية المتوقعة:** وهي تلك الدرجة من النوعية التي يرى الزبون وجوب وجودها في المنتج، وهو أمر يصعب تحقيقه في الغالب بسبب التباين والاختلاف بين خصائص وحاجات ورغبات الزبائن.
 - ب - **النوعية المدركة:** وهي تلك الدرجة من النوعية التي يكتشفها الزبون عند اقتنائه أو حصوله على المنتج ، وقد تكون أكثر أو أقل مما توقعها ، مما يعكس على درجة رضاه من عدمه.
 - ت - **النوعية القياسية:** وهي ذلك المستوى من النوعية التي تقدمه المؤسسة والذي يكون مطابقاً للمواصفات الأساسية المحددة من قبل المؤسسة مسبقاً.

¹ - ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، مرجع سابق، ص، 200-202.

❖ **مقاييس كمية:** وهي المقاييس الأكثر اعتماداً من قبل المؤسسة في قياس الميزة التنافسية وترتبط أساساً بالأداء المالي للمؤسسة في السوق، ويتم ذلك عبر عدد من المؤشرات من

أبرزها¹:

أ - يمكن اعتقاد هذا المقياس في المؤسسات التي تتعامل بأكثر من متجر في السوق وبالتالي تحدد جودة منتجاتها قياساً بالمنافسين سواءً كان ذلك بشكل يفوقها أو يساويها أو دونها. ويعتمد في تحديد هذا المقياس على أساس المردودات المتحققة من المبيعات أو التعويضات المدفوعة للمشترين. كما يتضح من الآتي:

نسبة الضرر جراء مستوى جودة المتجر = إجمالي مردودات المبيعات /إجمالي المبيعات، أو إجمالي قيمة التعويضات المدفوعة للزبائن /إجمالي قيمة المبيعات.

ب - **المنتجات الجديدة النسبية :** وتعبر عن مدى إسهام وتأثير المنتجات الجديدة في القوة التنافسية والمبيعات المتحققة إلى إجمالي مبيعات المؤسسة، وما تتحققه وبالتالي من ميزة تنافسية مضافة إلى المؤسسة

ت - **تكاليف التسويق:** وهي محمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يتم إنفاقها على النشاط التسويقي بمحمله قياساً بالمنافسين، وخير مؤشر على ذلك ما هو معتمد من طريقة تكافع المنافسة في تقدير ميزانية النشاط الترويجي (الإعلان) في المؤسسة.

ث - **الحصة السوقية:** وهو مؤشر مهم في تقدير حصة المؤسسة من المبيعات إلى إجمالي مبيعات الصناعة ذاتها. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما تأثرت قوة المؤسسة في السوق وهي كما يلي: الحصة السوقية=إجمالي قيمة مبيعات المؤسسة/إجمالي قيمة مبيعات الصناعة.

كما يمكن بذات الوقت قياس القوة التنافسية للمؤسسة من خلال قوة مبيعات المؤسسة إلى أقوى المنافسين في السوق وهي كما يلي: القوة التنافسية=إجمالي قيمة مبيعات الشركة في السوق /إجمالي قيمة مبيعات أكبر المنافسين في السوق. وكلما كانت النتيجة تقرب إلى (1) فان ذلك يعني بأن المؤسسة ذات قوة تنافسية كبيرة في السوق، أما إذا كانت النتيجة (1) فان ذلك

¹ - ثامر البكري، نفس المرجع السابق، ص 203 .

يعني أن المؤسسة هي الأقوى والقائد في السوق لكون قيمة مبيعاتها تمثل بذات الوقت قيمة أكبر المنافسين في السوق.

ح نسب الربحية: وهي تلك المقاييس المالية التي تعبر عن نتائج الأعمال التجارية التي تقوم بها المؤسسة، ومن ابرز هذه النسب:

$$\text{هامش الربح من المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{100 \times \text{إجمالي قيمة المبيعات}}$$

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{مجموع قيمة الموجودات}}$$

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{حق الملكية}}$$

وبطبيعة الحال فإن ارتفاع هذه النسب قياساً بالمنافسين يعطي مؤشر مهم على تحقيق الميزة التنافسية.

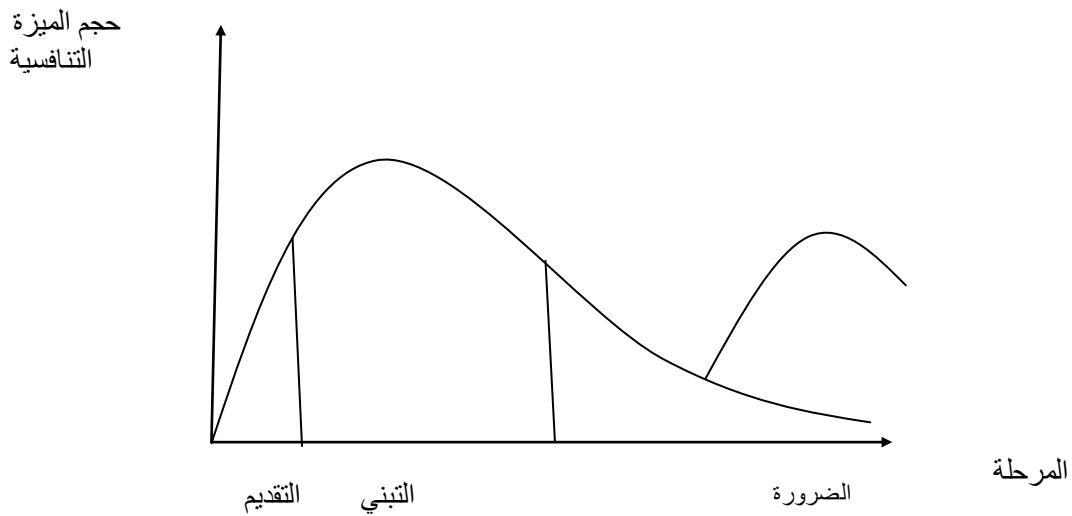
المبحث الثاني: التسويق ورفع الميزة التنافسية في القطاع المصرفي

المطلب الأول: مداخل بناء وتطوير الميزة التنافسية في البنوك

الفرع 01: بناء الميزة التنافسية

إذا ما نجحت المؤسسة في صياغة إستراتيجيتها التسويقية على وفق رسالتها والأهداف الكلية الموضوعة ،فإن ذلك يعني أنها قد خططت لتحقيق ميزة تنافسية تعتمد لها لمواجهة المنافسين في ذات الصناعة التي تعمل بها .ولا شك بأن عملية بناء الميزة التنافسية لا تتم بين ليلة وضحاها، بل تحتاج إلى فحص دقيق لكل الإمكانيات والمصادر المتاحة في بناها، والتي قد تستغرق فترة زمنية طويلة .ويمكن أن يوضح الشكل التالي المراحل التي تمر بها الميزة التنافسية في عملية البناء ومدى علاقتها بعامل الزمن.

الشكل (7) المراحل التي تمر بها الميزة التنافسية في عملية البناء ومدى علاقتها بعامل الزمن



تمثيل المصدر: نبيل مرسى خليل،الميزة التنافسية في مجال الأعمال،الدار الجامعية للطباع وللنشر،الإسكندرية،1996،ص87.

المؤسسة أو المنتجات التي تقدمها وطبيعة السوق التي تعمل بها وحجم المنافسة السائدة فيها . وكلما طالت فترة البناء كلما تطلب المزيد من الاستثمارات واستخدام تكنولوجيا متقدمة تتيح لها فرصة التفوق على منافسيها . وبقدر تعلق الأمر بالجانب التسويقي ، فإن بناء الميزة التنافسية في هذه الفترة يتطلب توافق كبير بين عناصر المزيج التسويقي ، لما لها من اثر كبير على زيادة حجم تأثير الميزة التنافسية ، وكذلك الأمر بالجانب الترويجي والمؤشر بفاعلية الحملات وتأثيرها في الجمهور والسوق المستهدف ، فضلا عن عمليات التخطيط للمنتج وسياسات التسعير المعتمدة .

أما فترة التبني أو المنافع التي تجنيها المنظمة من تحقيق الميزة التنافسية ، فإنها تسعى لأن تكون أطول فترة ممكنة وتعمل على إدامتها من خلال زيادة درجة تعقيد الميزة التنافسية بما لا يتيح الفرصة أمام المنافسين في تقليدها وبسهولة. وقد يعكس ذلك على ارتفاع الكلف المترتبة على بناءها، أو الإمكانيات والمهارات البشرية اللازم لتنفيذها .

أما فترة الانحدار فإنها تعني بأن الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة قد أصبحت تقليدية وقد فقدت قوتها التأثيرية في السوق، و يتأثر ذلك بالانخفاض حجم المبيعات المتحققـة.

وقد يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة ومن أهمها :¹ امتلاك المنافسين لميزة تنافسية أفضل مما تمتلكه المؤسسة، وقد يكون بمحال السعر أو الجودة، أو السرعة في عمليات التسليم وإيصال المنتج، أو المرونة في التعامل مع متطلبات الإنتاج والتسويقالخ.

ويمكن القول إن هناك مدخلين أساسين لبناء الميزة التنافسية:²

مدخل البناء الداخلي: تستند وجهة النظر هذه على ما تمتلكه المؤسسة من موجودات (أبنية، معدات، مكائن، شهادة وعلامة تجارية)، وموارد (مهارات بشرية، مواد أولية، خبرة فنية، أموالالخ) يمكن تسخيرها مجتمعة في خلق وبناء الميزة التنافسية والتي تكون مميزة وصعبة التقليل من قبل المنافسين، وبالتالي يمكن تسمية هذا المنظور بالمدخل المستند إلى القدرات.

ومن وجهة نظر معمقة لهذا المدخل يرى البعض أن بناء الميزة التنافسية يمكن أن يتم على أساس تحليل مكامن القوة التي تمتلكها المؤسسة لكونها الأساس في مواجهة المنافسين في السوق، والتي يمكن تسميتها بوجهة النظر المتفائلة. لأنها لا تقوم على أساس إمكانية تحقيق النجاح على ضوء ما تمتلكه من قوة.

أما وجهة النظر الأخرى فإنها تقوم على أساس معالجة نقاط الضعف أولاً قبل أي شيء آخر، وانطلاقاً من القول بأن القدم لا توضع على الأرض الرخوة عند المسير، بل على الأرض الصلبة . وبالتالي فإن المؤسسة تبني ميزتها التنافسية ومواجهتها للآخرين على أساس معالجة نقاط الخلل التي تعييها أولاً، ويمكن تسميتها أيضاً بوجهة النظر المتشائمة على أساس أن النجاحات يصعب تحقيقها وغير ممكنة قبل أن يتم معالجة نقاط الضعف في المؤسسة لكي تواجه المنافسين.

مدخل البناء الخارجي:

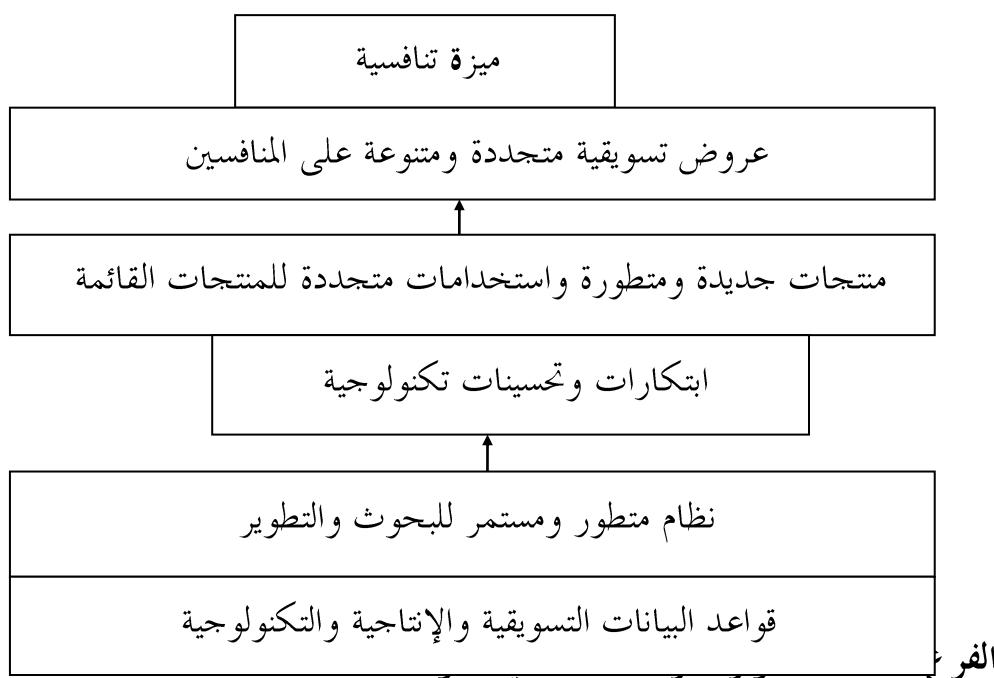
إن إدارة المؤسسة التي تبني هذا المدخل ترى بأن تأخذ البيئة الخارجية كأساس في تحديد توجهها لبناء ميزة تنافسية، ومنظlichen من كون الميزة التنافسية يتم تحقيقها وتنفيذها في البيئة الخارجية، ولذلك فإنها ستركت على السوق بدلاً من تركيزها على البيئة الداخلية، وبالتالي فهي تعتمد على الفرص السوقية الجاذبة لها لتحديد خياراتها الإستراتيجية التي تتحقق لها التميز في السوق .

¹- ثامر البكري: استراتيجيات التسويق : مرجع سابق، ص196-197.

²- ثامر البكري، نفس المراجع السابق، ص197-198.

وقد تسهم عوامل بيئية خارجية عامة في تسهيل بناء الميزة التنافسية وتأثر بشكل خاص في التشريعات والقوانين والتسهيلات الحكومية التي تقدمها إلى سوق الأعمال. كما هو مثلاً في الإعفاءات الضريبية الجمركية، الاستيراد والتصدير... الخ، فضلاً عن حالة الاتعاش الاقتصادي الذي تشهده السوق.

وعموماً فإن أي مؤسسة بإمكانها تحقيق ميزة تنافسية متواصلة عالية باعتمادها على توظيف كل عناصر برنامج العمل الاستراتيجي لتطوير وتحديد المنظمة وهو ما يبينه الشكل رقم(08) المنطق الأساسي في تكوين الميزة التنافسية



المصدر: فرات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسويقية، الجزائر 2005-2006، ص

تحقيق حاجات العميل المصري في الوقت و المكان المناسبين و بالسعر المناسب، أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من الخدمة، مثل الجودة العالية، و بالتالي فهي استثمار بمحموعة الأصول المالية و البشرية و التكنولوجية بهدف¹ :

- إنتاج قيمة للعملاء - في شكل منتجات و خدمات مصرية مختلفة - تلبي احتياجاتهم.

¹ - بن أحميدة محمد: دفاتر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي: جامعة بوينك بلقайд، تلمسان، العدد 3 ابريل 2007، ص 287.

- التميز عن المنافسين فيما يخص الجودة و السعر.

ولقد أكد M. Porter على أن الميزة التنافسية تنشأ من القيمة التي باستطاعة البنك أن يخلقها لعملائه، إذ يمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض، أو تقديم منافع متميزة من خلال الخدمة المقدمة مقارنة بالمنافسين، لذا يمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية¹:

– ميزة التكلفة الأقل : التي تتحقق كنتيجة لقدرة البنك على إنتاج و تسويق منتجاته و خدماته بأقل تكلفة ممكنة.

– ميزة الجودة العالية : حيث يتتفوق البنك على المنافسين بتقديم منتجات و خدمات مصرافية متميزة و عالية الجودة و لها قيمة كبيرة في نظر العملاء.

الفرع 03: مداخل تطوير الميزة التنافسية في البنوك

أدت الزيادة التنافسية إلى سعي البنوك على اختلاف أنواعها إلى رفع كفاءة و فعالية أدائها بهدف امتلاك القدرة التنافسية، حيث بزرت مداخل مازالت تساهم في تنميتها و المحافظة عليها من خلال تلبية حاجات العملاء باستمرار، أو تنمية قدراتها التنافسية من خلال تبني أساليب الابتكار و التطوير.

وهناك عدة مداخل لتطوير الميزة التنافسية أهمها:

1. مدخل تلبية حاجات العملاء:

يتوقف نجاح البنوك في احتراق الأسواق المصرفية في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية العمل باستمرار، و باستعمال كل الوسائل التكنولوجية في تلبية حاجات العملاء التي تتتطور بشكل دائم.

إن اشتداد المنافسة بسبب افتتاح الأسواق المصرفية الوطنية و العالمية جعل هدف كسب ولاء العملاء و استمرارية ارتباطهم بالتعامل مع البنك هدفا استراتيجيا تسعى البنوك إلى تحقيقه. الأمر الذي يستوجب دراسة و تحليل تلك الاحتياجات من خلال بحوث التسويق، و محاولة تصميم و إنتاج السلع القادرة على إشباعها بدرجة عالية وبالتالي يتطلب الأمر ما يلي:

¹ - بن أحmeda محمد: دفاتر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي : مرجع سابق، ص287.

١ -

ت

حقيق رضا العملاء: إن قدرة البنوك على امتلاك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين مرهون بتحقيق رضا العملاء عن القيم و المنافع القادرة على تحقيق الإشباع العالي ل حاجاتهم المتنوعة و المتغيرة باستمرار.

- ب- سرعة الاستجابة في تلبية الحاجات:** من خلال العمل على تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية في الوقت و المكان المناسبين و بالسعر المناسب . معنٍ:
 - تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة متميزة عن ما يقدمه المنافسون.
 - تقديم الخدمات المصرفية بأسعار جذابة و ملائمة لإمكانيات العملاء.
 - ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطرفة: يعني قيام موظفي البنك بتقديم الخدمات بأساليب تستجيب لرغبات و حاجات العملاء، كالشباك الموحد، أو بنك الجلوس و غيرها من الخدمات

2. مدخل تنمية و تطوير القدرات التنافسية:

تعتبر مسألة تنمية القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير قدرة البنوك على تحقيق رضا العملاء و تلبية حاجاتهم كنتيجة لتقديم الخدمة الأفضل و المتميزة دائماً، و تتمثل تلك القدرات في:¹

- **المرونة:** جاء هذا البعد نتيجة لحالة التطور والإبداع التكنولوجي، وبالتالي فهو حالة جديدة أفرزتها متغيرات البيئة وعكستها تغيرات الحياة وأصبحت الكلفة والجودة أبعاداً تقليدية. ويقصد بالمرونة قدرة المنظمة على تقديم مستويات مختلفة ومتعددة ومتعددة بالسوق المستهدف. ويمكن تأثير المرونة في مجالين أساسين:

- أ- قدرة البنك على مسايرة التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا وتصميم المنتجات على وفق تفضيلات الزبائن ، وعلى اعتبار أن المتعامل وسلوكه يمكن في رغبته الدائمة بالتغيير.

¹ - ثامر البكري: استراتيجيات التسويق: مراجع سابقة، ص206-207.

ب - قدرة المنظمة في الاستجابة للتغير في حجم الإنتاج بالزيادة أو النقصان وبحسب مستويات الطلب، وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك الاستعداد الكافي والقدرة على العمل في بيئة غير مستقرة ومتقلبة.

✓ **الكلفة:** تعد الكلفة الأدنى بعد التنافسي الأقدم الذي سعت لاعتماده الكثير من البنوك. والذي يقصد به قدرة البنك على إنتاج وتوزيع خدماته بأقل تكلفة ممكنة قياساً بالمنافسين. وبالتالي فإنه سيملك ميزة تفضيلية يستطيع من خلالها أن ينافس في الأسواق ويسطير عليها.

✓ **التسليم:** أدت التغيرات التنافسية المتلاحقة إلى تغيير نحو التنافس ليشمل عنصر الزمن وتقليصه لصالح العميل و البنك في نفس الوقت.

إن أبعاد المنافسة عبر عنصر الزمن تظهر في:

- اختصار زمن دورة حياة المنتج أو الخدمة المصرفية.

- تخفيض زمن تحويل و تغيير العمليات، أي ضرورة إحداث المرونة في عملية إنتاج الخدمات.

- تخفيض زمن الدورة للعميل، و هي الفترة الممتدة بين تقديم الطلب و تسليم الخدمة.

✓ **الجودة العالية:** تسعى البنوك إلى تحقيق حصة سوقية عالية بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات المستهلك أو تزيد عنها و تستند البنوك إلى مفهوم الجودة الشاملة كسلاح استراتيجي للحيازة على مزايا تنافسية ودخول السوق الدولية، وكذا كسب ثقة المتعاملين

المطلب الثاني: الاستراتيجيات التنافسية التي يمكن تبنيها من طرف البنك
بعد أن يتم تحديد وتقييم المنافسين الرئيسيين، يكون على البنك أن يقوم بتصميم الإستراتيجيات التسويقية التنافسية التي تمكّنه من اكتساب ميزة تنافسية تسهل له تقديم عرض ذو قيمة كبيرة للمستهلك . ولكن يبقى السؤال المطروح في ذا الصدد هو: ما هي بدائل الإستراتيجيات التسويقية التي يمكن للبنك تفزيدها؟ وأي إستراتيجية منهم ستكون أفضل للبنك؟

وما هي الإستراتيجية التسويقية الأفضل لكل خط من خطوط المنتجات التي يقدمها البنك للعملاء؟.

الفرع 01: مداخل وضع الإستراتيجية التسويقية:

يمكن القول بأنه لا توجد إستراتيجية واحدة مثالية أو الأفضل بالنسبة لكل المؤسسات، حيث يجب على كل مؤسسة أن تقوم بتحديد الإستراتيجية التي تتلاءم مع مركزها داخل الصناعة، ومع أهدافها، ومواردها، ومع الفرص السوقية المتاحة أمامها. وحتى بالنسبة للمؤسسة الواحدة، فقد يتم استخدام إستراتيجيات مختلفة في حالة تعدد مجالات الأعمال أو المنتجات الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، استخدمت شركة جونسون آند جونسون إستراتيجية تسويقية ساهمت في تحقيق قيادة سوقية للعلامات الخاصة بها في أسواق المستهلك النهائي التي تتصف بالاستقرار، في الوقت الذي استخدمت فيه إستراتيجية تسويقية مختلفة لمنتجاتها في أسواق الأعمال التي تتعامل فيها، وبصفة خاصة في سوق الأعمال الخاص بخدمات الرعاية الصحية.

وتحتفل المؤسسات أيضاً في الكيفية التي تؤدي بها عمليات التخطيط الإستراتيجي. فهناك العديد من المؤسسات الكبيرة تقوم بتنمية إستراتيجيات تسويقية تنافسية رسمية. بينما نلاحظ قيام مؤسسات أخرى بتنمية إستراتيجيات ذات طابع أقل رسمية، فنجد أنها تعتمد بشكل كبير على اتجاهات الموضة السائدة، الأمر الذي يكون من شأنه تقليل درجة الرسمية في إستراتيجيات التي تتبناها.

الفرع 02: الاستراتيجيات التنافسية الرئيسية

اقترح مايكل "بورتر" ثلاثة استراتيجيات تنافسية¹ يمكن أن تتبعها المؤسسات وهي:

1- إستراتيجية قيادة التكلفة:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، ومن بين الدوافع التي تشجع المؤسسة على تطبيقها هي: توافر اقتصاديات الحجم، آثار منحني التعلم والخبرة، وجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة وكذا سوق مكون من مشترين واعين تماماً بالسعر.

ويتم تطبيق هذه الإستراتيجية بعدة طرق أهمها:

¹- محمد عبد العظيم أبو النجا: التسويق المتقدم: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 284.

- ✓ تعديل الأنشطة والعمليات ذات التكلفة العالية.
- ✓ محاولة استخدام مواد أولية رخيصة السعر دون المساس بجودة المنتج.
- ✓ استخدام وسائل ترويجية بصورة جذابة ومتمنية لخفض من التكلفة الترويجية.
- ✓ تعديل موقع المنظمة ليكون أقرب للمستهلك أو لمصادر التوريد.

2- إستراتيجية التميز والاختلاف:

في هذه الحالة تقدم المؤسسة تشيكيلة من المنتجات مصحوبة بخصائص متميزة تتحقق معها فوائد للمستهلك وتضمن ولاء المستهلك لمنتجاتها . ولهذا تسعى المؤسسات إلى تحقيق التميز سواء في الجودة، أو خدمات ما بعد البيع والضمان التكنولوجي المستخدم.... الخ.

وتحدف المؤسسات في هذه الحالة إلى الحصول على ميزة تنافسية في السوق لمنتجاتها عن طريق التأكيد على هذه الخصائص ذات الأهمية للسوق المستهدف، وكذا استخدام الترويج في تأكيد أهمية هذه الخصائص المميزة

3- إستراتيجية التركيز أو التخصص:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى موقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لجموعة معينة من المستهلكين، حيث يتماثل مستهلكي كل قطاع، ويركز البنك على قطاع واحد يتم تقديم المنتج له بأقل تكلفة، وهذه الإستراتيجية تعتمد على خفض التكلفة لمنتج من خلال التركيز على قطاع واحد من السوق حيث تتم خدمته وإشباع حاجات مستهلكيه⁽³⁾، أو التركيز على استخدامات معينة لمنتج (شريحة محددة من العملاء).

وتحتاج البنوك التي تتبع إحدى هذه الاستراتيجيات الثلاث السابقة الذكر تحقيق النجاح في الأسواق التي تعمل فيها وتقوم على خدمتها. وفي نفس القول نستطيع القول إن البنوك التي لا تسير وفقاً لإحدى هذه الاستراتيجيات الثلاثة بشكل واضح، فإن مصيرها عادة ما يؤول إلى الفشل⁽⁴⁾. ويطلق على مثل هذه المؤسسات التي ضلت طريقها لـاستراتيجية محددة الواقعون على

¹- حسن محمد احمد مختار : الادارة الاستراتيجية: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2008 ، ص197.

²- محمد فريد الصحن : التسويق المفاهيم والاستراتيجيات : الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998 ، ص107.

³- حسن محمد احمد مختار: الادارة الإستراتيجية: مراجع سابق، ص201.

⁴- محمد عبد العظيم أبو النجا: التسويق المقدم: مراجع سابق، ص285.

الطريق. حيث أنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى طريق تخفيض التكاليف، كما لم يستطيعوا أن يصلوا إلى طريق تحقيق قيمة مدركة مرتفعة لدى عملائهم، هذا في نفس الوقت الذي لم يأخذوا فيه حتى طريق التركيز على خدمة قطاع سوقي محدد.

إستراتيجيات التسويق التنافسية "لتريسي، ويرسيما":

قام اثنان من استشاري التسويق في الوقت الحاضر وهما "مايكيل تريسي" Michael Treacy و"فريد ويرسيما" Fred Wiersema بتقديم تصنيف جديد لإستراتيجيات التسويق التنافسية". حيث أشارا إلى أن قدرة المؤسسات على تحقيق قيادة في الأسواق التي تعمل فيها يمكن أن يتم من خلال تقديم قيمة كبيرة للعملاء للذين يتعاملون معهم. وبناءً على هذا تستطيع المؤسسات إتباع أحد ثلات إستراتيجيات من تلك الإستراتيجيات التي يطلق عليها نظم القيمة Value Disciplines، والتي تسعى إلى تقديم وتوصيل قيمة كبيرة إلى العميل. وتتمثل هذه الإستراتيجيات في¹ :

1- إستراتيجية التميز التشغيلي :

تستطيع الشركة هنا تقديم القيمة من خلال قيادتها للصناعة التي تعمل فيها من خلال السعر و توفير الراحة والسهولة عند تنفيذ المعاملات، فهي تعمل على تخفيض التكاليف، كما تسعى لخلق نظام كفء لتوصيل القيمة للمستهلك. وتركز المؤسسة هنا على خدمة هؤلاء المستهلكين من يرغبون في منتجات ذات جودة مرتفعة وموثوقة في أدائها، في نفس الوقت الذي يرغب فيه هؤلاء المستهلكون في الحصول على هذه المنتجات بأسعار رخيصة وبطريقة سهلة وميسرة.

2- إستراتيجية الاقتراب من المستهلك Customer Intimacy :

يمكن للمؤسسة إمداد المستهلكين بالقيمة (المرتفعة) من خلال التحديد الدقيق للقطاعات السوقية التي ترغب في استهدافها، وأيضاً من خلال تفصيل منتجات أو خدمات تتوافق تماماً مع حاجات المستهلكين المستهدفين، وبذلك تتخصص المؤسسة في إشباع الحاجات الخاصة والفريدة للمستهلك من خلال العلاقات القوية معه ومعرفته عن قرب. ومن هنا تقوم المؤسسة ببناء قواعد بيانات تتطوّي على الكثير من التفاصيل الخاصة بالمستهلك بغضّن تسهيل عملية

¹- محمد عبد العظيم أبو النجا ، نفس المرجع السابق ، ص 286 .

تقسيم السوق إلى قطاعات، وتحديد القطاعات المستهدفة، وتمكين رجال التسويق من الاستجابة السريعة لحاجات المستهلكين.

3- إستراتيجية قيادة المنتج:

تعمل المؤسسة هنا على تقديم القيمة المرتفعة من خلال تقديم تيار متواصل ومتدفق من المنتجات أو الخدمات الرائدة، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التنافس على أساس تقديم منتجات وخدمات تقادم بسرعة، وبالتالي تحاول تلك المؤسسات التي يتم وصفها بقيادة المنتج أو الخدمة بان تكون مفتوحة دائماً على الأفكار الجديدة.

كما نجدها تتعقب دائماً الحلول المبتكرة التي يمكن أن يقدمها المنتج أو الخدمة، ومن ثم تعمل بصورة مستمرة على تقديم منتجات جديدة إلى الأسواق بصورة سريعة. وبالتالي يلاحظ أن هذه المؤسسات تخدم هؤلاء المستهلكين الذين يتسوقون إلى الحصول على منتجات وخدمات مبتكرة ومتعددة ومميزة بغض النظر عن تكاليف الحصول عليها والتي قد تتمثل في سعرها المرتفع، أو عدم سهولة ويسر الحصول عليها.

الفرع 03: أنواع استراتيجيات التسويق المصرفي:

بشكل عام ليس هناك اختلاف حول أنواع الاستراتيجيات التسويقية الرئيسية بين الباحثين والكتاب. إلا أن هذه الاستراتيجيات التسويقية تصلح أيضاً وبشكل لا يقبل الشك أساساً لإستراتيجية التسويق المصرفى، لكونها تتناسب مع العمل المصرفي ويتفق الكتاب والباحثون على وجود ستة استراتيجيات رئيسية هي¹:

1- لاستراتيجية المهاجم في السوق:

إن مثل هذه الاستراتيجيات تكون الأفضل للمؤسسات المصرفية التي ترغب في التوسع والنمو وكذلك في الحصول على ميزة تفاضلية عن المؤسسات، وتمكن هذه الاستراتيجيات المؤسسة من توسيع حصتها السوقية وكسب زبائن جدد لها على حساب المؤسسات المصرفية المنافسة الأخرى .

وتركيز هذه الاستراتيجيات على محاولة إبراز نقاط القوة لدى المؤسسة في نفس الوقت تضخيم نقاط الضعف في المؤسسات المصرفية المنافسة من أجل مهاجمتها.

¹- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف: التسويق المصرفي: مرجع سابق، ص 145.

إن محاولة إظهار نقاط القوة التي تميز بها المؤسسة تهدف إلى خلق صورة جميلة ومؤثرة للمؤسسة المصرفية لدى الربائين وخاصة الربائين الحاليين والمرتقبين، وبالتالي استغلال هذه النقاط لصالحها ومحاجة المؤسسات المصرفية المنافسة لها داخل السوق المصرفي ككل.

وتحذ هذه الاستراتيجيات الهجومية خمسة أنواع كما قسها كوتل¹ 1997 وكما يلي:

✓ **مهاجمة الجهات الأمامية:**

هنا تقوم المؤسسة المصرفية المهاجمة بتقليد خصومها من المؤسسات المصرفية المنافسة بإتباع نفس الأساليب في الترويج والتوزيع... وفي حالة نجاح الهجوم على الجهات الأمامية للخصوص فإن المؤسسة المصرفية المهاجمة تحتاج إلى منفعة القوة بدلاً من المنافسة، أي تعزيز قوتها للهجوم.

✓ **مهاجمة أجنحة الجيش(الهجوم الجانبي):**

استناداً إلى هذه الاستراتيجية فإن المؤسسة المصرفية تقوم بمحاجات جانبية متعددة،

وبالإمكان توجيه الهجوم الجانبي على طول بعدين استراتيجيين:

بعد استراتيجي .

بعد قطاعي .

✓ **الهجوم المطلق:**

إن وجود حاجات في السوق المصرفية لم تشبع وقد أهملت من قبل المؤسسات المصرفية المنافسة من جانب، ومناظرة التطوير من جانب آخر هي المعادلة التي تسود في منطق وقطاعات واسعة من سوق المؤسسات المنافسة، إن هاذين المؤشران يمثلان أساس هذه الاستراتيجية.

ويطلب التطوير شن هجوم كبير تحشد له موارد كبيرة على عدة جهات لذا يتوجب على المؤسسة المصرفية المعنية أن تحمي جبهتها الداخلية والأمامية وجنبها ، ويكون التطوير معقولاً ومنطقياً حين تسيطر المؤسسة على موارد متوقعة وتمكن من ضم عدة قطاعات سوقية.

✓ **الهجوم الجانبي(الثانوي)**

¹ نفس المرجع السابق، ص 154.

تعتبر هذه الاستراتيجية من أكثر الاستراتيجيات المستعملة أثناء الهجوم الغير مباشر إذا عملت المؤسسة المصرفية على تحاشي المؤسسة القائمة ، وتقوم بشن هجوم على الأسواق المصرفية الأكثر سهولة ودرجة المخاطرة فيها ضعيفة، وتأخذ هذه الاستراتيجية ثلاثة أشكال وهي¹ :

- التنويع في الخدمات المصرفية بتقديم خدمات جديدة تختلف عن الخدمات السابقة وال حالية.
- التنويع في مجال التسويق المصرفي جغرافياً وعدم الاعتماد على قطاع واحد وذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة .
- استخدام تقنيات تكنولوجية في عملية تقديم الخدمة المصرفية.

✓ هجوم العصابات :

إن هذه الاستراتيجي هي خيار آخر يمكن إتباعه من قبل المؤسسات المصرفية التي تميز بحجمها الصغير وإمكاناتها المحدودة وتمثل حرب العصابات في شن هجمات صغيرة ومتقطعة على قطاعات مختلفة للمصرف الخصم بهدف إزعاجه ومضاييقه والتمكن من الظفر بحصة في واحد من هذه القطاعات، وعموماً يستخدم المصرف مجموعة من الوسائل لتنفيذ هذه الاستراتيجية، كتخفيض الأسعار على الخدمات أو الاعتماد على مختلف الطرق الترويجية والشكل التالي يوضح استراتيجيات المهاجم في التسويق المصرفي.

2 -استراتيجية المدافع في السوق:

استناداً لهذه الاستراتيجية فإن المؤسسة المصرفية تتحذذ تكتيك الدفاع عن حصتها السوقية في السوق المصرفية وذلك عن طريق التعريف بالبرامج أو الخدمات المصرفية الجديدة التي لها

¹ - محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف : التسويق المصرفـي: مرجع سابق، ص 145.

سمات مميزة، ونحاصة لدى المؤسسات المصرفية القائدة في السوق، وذات درجة عالية من القوة مقارنة بالمؤسسات المصرفية المنافسة ومسطورة على سوقها المصرفية.

إن هناك عدة أنواع من هذه الاستراتيجيات الداعمة التي تستطيع المؤسسة المصرفية

استخدامها ويمكن حصرها في ستة أنواع¹:

أ - استراتيجية الدفاع عن الموقع :

إن أساس هذه الاستراتيجية الداعمة هو حماية موقع المؤسسة المصرفية أو القطاع السوقي الذي تمارس فيه نشاطها، عن طريق تعزيز مكانة خدماته وعلاماتها في أذهان العملاء....الخ.

إن الاستراتيجية المتهدمة من طرف المصرف للدفاع عن الموقع الحالي في السوق، إنما هي شكل من أشكال قصر النظر التسويقي، كما أن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم، أي أن تعمل المؤسسة المصرفية على تطوير ما لديها لكي تحافظ على بقائها في السوق المصرفية بشكل مهيمن أو قائد فيه.

ب - استراتيجية الدفاع عن الأجنحة:

إن على المؤسسة المصرفية القائدة في سوق ما أن لا تقف عند حد حراسة سوقها ومن خلال هذه الاستراتيجية تعمل المؤسسة المصرفية على حماية حصتها السوقية والحفاظ على عملائها الحاليين في القطاعات التي لا توليهما أهمية كبيرة لصغرها أو لعدم أهميتها من الناحية الاقتصادية، وبالتالي فإن هذه المناطق هي عبارة عن نقاط الضعف لديها وهي مستهدفة من طرف المصارف المنافسة ، هذه الأخيرة يمكن أن تعمل على إطلاق خدمات مشابهة بأسعار منخفضة للاستيلاء على حصة من هذا القطاع، تستمد قوتها منه وتعمل فيما بعد إلى الانتقال إلى المناطق الأكثر أهمية.

إن أهمية هذه الاستراتيجية تكمن في أنها تمكّن المؤسسة المصرفية من حماية حصتها السوقية في هذه المناطق، كما تمكّنها من القيام بهجوم مضاد على المنافسين، وبالتالي هي بمثابة ذراع واقٍ للمؤسسة المصرفية الأم.

ت - استراتيجية الدفاع بوجب حق الأولوية:

¹ - محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف : التسويق المصرفـي: مرجع سابق، ص 158 .

بشكل عام تعتبر هذه الاستراتيجية من المناورات الدفاعية الأكثر عدوانية ، حيث بمحاجتها تفكك المؤسسة المصرافية بشن هجوم على المنافسين لها قبل أن يبدأوا هجومهم ضدها. وقدف هذه الاستراتيجية إلى توليد ضغوط عالية على المؤسسات المنافسة مع المحافظة على روح المبادرة مما يجعل المؤسسة المصرافية المنافسة بحالة دفاعية على الدوام مما يشل حركتها باتجاه الهجوم المضاد.

ث - استراتيجية الدفاع بالقيام بـ هجوم مضاد:

لقد جرت العادة لدى مدراء التسويق عند مهاجمة المؤسسات المنافسة لهم بأن يستجيبوا لهم بـ هجوم مقابل. حيث أن المؤسسة المصرافية الأكبر لا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي بدون اتخاذ إجراء للرد على الهجوم. لذلك فإن أمام المؤسسة القائدة عدة خيارات استراتيجية لمواجهة المؤسسة المهاجمة بالاعتماد على بعض التكتيكات ، وفي بعض الأحيان يكون هدف المؤسسة هو الحصول على حصة أكبر في السوق المصرافية .

ج -استراتيجية الدفاع المتنقل:

تتطلب هذه الاستراتيجية من المؤسسة المصرافية القائدة في السوق أكثر من مجرد الدفاع عن قطاعاتها السوقية ففي هذه الاستراتيجية تحاول المؤسسة القائدة بسط هيمنتها على قطاعات سوقية جديدة .

ح -استراتيجية الدفاع بالانكماش:

تطبق هذه الاستراتيجية من طرف المؤسسة المصرافية التي لم تعد قادرة على الدفاع عن حصتها السوقية وبالتالي فهي تعمل على التخلص عن القطاعات السوقية الأكثر ضعفا، دون الخروج من السوق المصرافية وهذا ما يسمى بالانسحاب الاستراتيجي.

إن هدف المؤسسة المصرافية من خلال هذه الاستراتيجية هو إعادة توزيع مواردها وتركيز جهودها في خدمة القطاعات الأقوى في السوق ، وذلك لتعزيز قدرتها التنافسية والحفاظ على حصتها في السوق المصرافية .

خ الاستراتيجيات التسويقية لقادة السوق المصرفية الصغيرة : وفق هذه الاستراتيجية فان المؤسسة المصرفية بدلا من أن تكون تابعة في السوق المصرفية الكبير تكون قائدة في سوق مصرفية صغيرة، غالبا ما تتحاشى المؤسسات المصرفية الصغيرة الدخول في منافسة مع المؤسسات الكبيرة وذلك باستهدافها لقطاعات ذات أهمية قليلة أو عديمة الأهمية بالنسبة لهذه المؤسسات .

3 - الاستراتيجيات التسويقية للإتباع :

إن هذه الاستراتيجيات هي الأفضل بالنسبة للمؤسسات المصرفية الصغيرة وخاصة تلك التي لا تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ، لذلك فان جهودها ستتركز على جزء واحد أو قطاعات صغيرة ومحدودة في السوق المصرفية .

إن التبعية تعني أن المؤسسة المصرفية الصغيرة تحذو إلى تقليد المؤسسة المصرفية الكبيرة في بعض الأنشطة والفعاليات .

4 - استراتيجية المكتشف :

تستخدم هذه الاستراتيجية بشكل عام من قبل المؤسسات المصرفية التي تسعى إلى المحاطرة والمغامرة باكتشاف خدمات مصرفية جديدة وتعريف السوق المصرفية بها، وبالتالي تحقيق أرباح عالية وتكون قدرتها في السيطرة على السوق مرتفعة جدا.

5 - الاستراتيجيات التي يستخدمها المتحدون :

تعتبر المؤسسات المصرفية التي تمثل مرتبة متدنية في السوق المصرفية الكلية مؤسسات تتسابق من أجل اللحاق بركب المؤسسات المصرفية الكبرى، لذا فان هذه المؤسسات تسعى لتبني أحد الموقفين التاليين :

❖ مهاجمة المؤسسات المصرفية الكبيرة أو القائدة من أجل الحصول على حصة سوقية إضافية من السوق المصرفية .

❖ إن على المتحدون أن يحددو الهدف الاستراتيجي لهم ولخصومهم ، فالهدف الاستراتيجي هو زيادة حصتهم من السوق المصرفية .

وبعدها يتم اختيار المجموع وفقاً لأحد الأنماط التالية¹:

- بوسع المتحدي أن يهاجم المؤسسة المصرفية القائدة، وتعتبر هذه الاستراتيجية ذات خاطرة كبيرة ومكلفة للغاية وسيكون لها قيمتها وذلك في حالة المؤسسة القائدة لا تخدم السوق المصرفية بشكل جيد.
- بوسع المتحدي مهاجمة المؤسسات المصرفية التي هي من حجمه ، والتي تؤدي وظائفها وأنشطتها بشكل جيد ولكن ليس لديها إمكانيات للتمويل.

الفرع 04 :تقييم الاستراتيجيات التسويقية :

1 - تقييم الإستراتيجية قبل تفيذها:

قبل البدء بتنفيذ الاستراتيجية التسويقية وتحويلها إلى برنامج عمل وأنشطة مختلفة يجب على المؤسسة المصرفية أن تقوم بتقييمها باستخدام معايير التالية:

- ❖ **التوافق الداخلي:** يجب التأكيد من مدى توافق الاستراتيجية التسويقية المصرفية مع فلسفة الإدارة العليا للمؤسسة المصرفية ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية ومراكز القوى الداخلية والموارد المادية البشرية(نقاط القوة والضعف).
 - ❖ **التوافق الخارجي:** يجب التأكيد من مدى توافق الاستراتيجية التسويقية المصرفية مع الظروف البيئية الخارجية المحيطة (الفرص والتهديدات).
 - ❖ **الأفق الزمني المناسب:** يجب أن تكون الاستراتيجية التسويقية المصرفية متوافقة مع الإطار الزمني الخاص بالأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.
 - ❖ **عنصر المخاطرة:** إن كل استراتيجية لا بد أن تنطوي على نسبة من الموارد الإجمالية للمؤسسة المصرفية ، فإذا ما تعرضت هذه الاستراتيجية للفشل فقد يتراوح على ذلك تعریض الأهداف الرئيسية لخطر عدم التطبيق .
- لذلك فإن على المؤسسة المصرفية الانتباه إلى أن مخاطر الفشل المحتمل تزيد بشكل كبير كلما امتدت الفترة الزمنية.

¹ - محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف : التسويق المصرفي: مرجع سابق، ص 163.

❖ أخذ ردود فعل المنافسين في الحسبان : يجب معرفة ما إذا كانت الاستراتيجية التسويقية المصرفية ضمن توقع المؤسسات المنافسة، وعليه يجب أخذ كافة الاستعدادات الازمة لتقدير ردود فعل المؤسسات المصرفية المنافسة اتجاه هذه المؤسسة.

2 - مدى الحاجة لاستراتيجيات تسويقية بديلة:

كما هو معروف فإن البيئة التي تعمل فيها المؤسسات المصرفية هي بيئه سريعة الحركة وغير مستقرة ودائمة التغيير، وقد يكون هذا التغيير سريعاً ومفاجئاً، بحيث تصبح التوقعات التي قامت بها المؤسسة المصرفية عديمة الجدوى وليس لها أي مردود، لذلك يتغير على المؤسسة المصرفية أن تضع خطط للطوارئ ، واستراتيجيات تسويقية مصرفية بديلة حتى يمكنها أن تتكيف مع هذه التغيرات البيئية الغير متوقعة بصورة أكثر منطقية ورشد .

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا في بناء وتعزيز الميزة التنافسية

الفرع 01: مواكبة أحداث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي

هناك ملامح كثيرة مميزة لهذا العصر لكننا نكتفي بذكر تلك المتعلقة بالبنوك سواء بمحيطها الداخلي أو الخارجي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

1) عالمية التنافس: حيث أصبح نشاط البنك لا يقتصر على المحال المحلي أو الإقليمي فقط وإنما اكتسب طبيعة كونية من خلال تدويل الأنشطة المالية عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات التي ساهمت في تنشيط العولمة الاقتصادية.

2) تزايد أهمية العنصر البشري، حيث أن التنافس أصبح يعتمد في الأساس على كفاءة الموارد البشرية.

3) سمحت التكنولوجيا الحديثة بالعمل في الوقت الحقيقي في البنوك، حيث أصبحت السرعة من أهم الأساليب المعتمد عليها في أداء العمل التنافسي.

ولعل أهم ما يميز العمل المصرف في عصر العولمة المالية هـ و تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعى الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من اجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتواافق والإيقاع المتتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

¹- مجلة الاقتصاد والمانجمنت: تسخير المعرفة وتنمية الكفاءات: جامعة ابوبكر بالقابض، تلمسان، عدد 3 مارس، 2004، ص202

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك نفسها في وضع بالغ الحساسية لاسيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية ، إذ أصبحت ملزمة بتدعم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة ب مدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المراحل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة العليا من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في¹ :

- ✓ التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشيكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل .
- ✓ العمل على خلق شبكة مصرافية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنك من جهة وبين المؤسسات والعملاء من جهة أخرى.
- ✓ تفعيل شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي للبنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات التجارية الأخرى.

الفرع 02: الأدوات الحديثة لتسويق الخدمات المصرفية:

- أجهزة الصراف الآلي:

لم تعد أجهزة الصراف الآلي مجرد وسيلة للحصول على النقود بسرعة وإيداع الأموال وتحويلها والتحقق من الرصيد النقدي فحسب، بل أصبحت أيضاً مزودة بجواسب تستطيع البنك تحويلها من مجرد قنوات لتنفيذ المعاملات إلى وسائل تسويقية فاعلة، إذ أن فرص التعامل الفوري بالنقد وشراء العديد من السلع والخدمات بسهولة، مع التامين الكامل من مظاهر العش والسرقة أو تزوير الأوراق النقدية، قد عززت علاقة المستهلك بهذه الأجهزة حيث أصبحت جزءاً مهماً من الحياة اليومية .

لقد كان الهدف من أجهزة الصراف الآلي - التي ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي كبدائل وظيفي للصرافة في البنوك و مختلف فروعها - هو تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله في أقصى سرعة ممكنة ، وفي الثمانينيات انتقل الاهتمام من

¹ - بلوافي محمد: مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفى الجزائري: رسالة ماجستير، تلمسان، 2005-2006، ص 79-78

تخفيض التكاليف إلى تحقيق ميزة تنافسية ، بينما كانت هذه الأجهزة جزءاً لا يتجزأ من البنوك أصبحت تظهر في مختلف المطارات ومحطات الوقود ومتاجر التسوق المختلفة¹ .

وفي التسعينيات ظهرت اتجاهات جديدة غيرت مرة أخرى من دور أجهزة الصراف الآلي ، فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء محطات صغيرة للصرافة الآلية قادرة على أداء وظائف أخرى ، فتعدت مجرد صرف النقود إلى إتاحة فرص تسويقية جديدة ، كما تغيرت قواعد هذه الشبكة لتعطي مالكي أجهزة الصرف الآلي الحق في تقاضي رسوم الخدمات ، مما مكن البنوك من تحقيق إيرادات جديدة ، كما أتاح التطور في الاتصالات إلى تطوير المنظومة المعلوماتية لهذه الأجهزة ، الأمر الذي أدى إلى انتشارها في مختلف الواقع حتى تسهل على مستخدميها السرعة في صرف الأموال² .

يكمن العامل الأساسي الذي يلعب دوراً في تحديد الميزة التنافسية لشبكة أجهزة الصراف الآلي في تنوع وظائفها وزيادة فعاليتها ، إذ يتوقع من أجهزة الصرف أن تلعب دوراً أكثر من كونها أجهزة صرف للنقود ، وباستطاعة البنك جعل هذه الأجهزة مصدر رئيسي لتحقيق الأرباح إذا ما تمكنت من تبني استراتيجيات تسويق مبتكرة عند كل فرصة متاحة ، فقد استطاعت المؤسسات استخدام شاشات هذه الأجهزة في الإعلان وصرف القسائم وطوابع البريد وبطاقات الهاتف.

وقد مكن انتشار استخدام آلات الصرف الآلي بالإضافة قناة جديدة في توزيع تشكيلة من الخدمات المصرفية ، وبذلك فقد أضافت الأجهزة ميزة تنافسية للبنوك بالمقارنة مع المؤسسات العديدة الأخرى ، نظراً لأنها توفر قدرًا كبيراً من المرونة في التعامل من أجل تمكين العميل من تحقيق احتياجاته في المكان والوقت المناسبين.

✓ عولمة آلات الصرف:

تقوم غالبية البنوك العالمية بربط آلات الصرف بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائل للاتصال ، بحيث يمكن لأي عميل في الخارج أن يتعامل مع تلك الآلات في الدول المتواجدة بها³ سواءً خصماً أو إيداعاً في حسابه الجاري لدى البنك المحلي.

¹- زيدان محمد: دور التسويق في القطاع المصرفى: مراجع سبق ذكره، ص87.

²- زيدان محمد: نفس المرجع السابق: ص87.

³- زيدان محمد: مجلة العلوم الاقتصادية: وعلوم التسويق ، العدد 3، 2004، ص132.

✓ الهاتف المصرفي:

يعتمد مفهوم الهاتف المصرفي على تقديم خدمات مصرافية دون توقف إلى العملاء بمجرد اتصالهم هاتفياً بالبنك ومن أمثلة تلك الخدمات، الاستعلام عن الرصيد، التحويلات التي تمت على الرصيد ، الشيكات المحصلة¹.

وقد تم إنشاء خدمة الهاتف المصرفي لتفادي طوابير العملاء من خلال الاتصالات التلفونية بالمصرف برقم سري خاص يتم من خلاله سحب مبلغ النقود من حساب العميل بالبنك وتحويله لدفع بعض الالتزامات الدورية على العميل، مثل فاتورة التلفون، الغاز والكهرباء.....الخ.

✓ النظم المصرفية المباشرة مع العملاء :

بدأت مجموعة من البنوك العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة (ON LINE) مع عملائها من خلال الحاسوب الآلي المتواجد في المكتب أو في المنزل²، ومن خلال هذا النظام يمكن العميل من إجراء معظم العمليات المصرفية الروتينية مثل: تحويلات الأموال من حسابه إلى حسابات أخرى، الاستفسار عن كشف الحساب، دفع مختلف الفواتير، طلبات إيقاف الصرف وغيرها.

كما تمكن هذه النظم العميل من سرعة حصوله على الخدمات المطلوبة، كون هذه الخدمات متاحة في أي وقت مناسب للعميل، كما يتميز هذا النظام في اتساع نطاق العمليات المالية التي يتيحها للعملاء.

✓ الانترنت المصرفي:

إن نظام الانترنت القائم على البنك المترابط لنظام له أهمية كبيرة سواءً على مستوى البنك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنت، كما يعتبر إقامة خط على الانترنت أرخص تكلفة من إقامة فرع للبنك، كما تتعدد أشكال هذه الخدمة، ومن هذه الأشكال³:

✓ إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصادهم .

¹- طارق طه: إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات: دار الجامعة الجديدة، الإزاريطة، 2007، ص 171.

²- زيدان محمد: دور التسويق في القطاع المصرفي: مرجع سابق، ص 89.

³- محمد عبد حافظ: التسويق عبر الانترنت: دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 155.

- ✓ تقديم طريقة دفع العملاء للفوatiers المستحقة عليهم الكترونيا.
- ✓ كيفية إدارة المحفظة المالية (من أسهم وسندات) للعملاء.
- ✓ طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلف.

المبحث الثالث: جودة الخدمات المصرفية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمصرف

المطلب الأول: مفهوم جودة الخدمات المصرفية وأبعادها

الفرع 01: مفهوم الجودة

يحيطى مفهوم الجودة الآن باهتمام زايد في كل المؤسسات وفي كل أنحاء العالم المتقدم والنامي على حد سواء وذلك نظراً لأهمية تطوير وتحسين الجودة كمدخل أساسى لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، خاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية فضلاً عن التطورات التكنولوجية المتلاحقة والاتجاه نحو العولمة والاهتمام بقضايا البيئة ، والتغير الحاصل في سلوك العميل والذي بدا ينظر للجودة كمعيار أساسى لتقييم و اختيار ما يشبع حاجاته ورغباته من سلع وخدمات بغض النظر عن مصدرها¹ وقد عرفت الجودة على أنها."قياس مدى تطابق مستوى الجودة المقدمة مع توقعات المستفيد"². فتقديم خدمة ذات جودة يعني في المصلحة النهائية أن تكون الخدمة متواقة مع توقعات المستفيدين.

أما جودة الخدمة المصرفية فقد تعددت آراء الكتاب حول تحديدها، وقد حددتها Schwartz (1989)³ في أربعة أبعاد رئيسية هي: الخدمة المصرفية، أسلوب تقديمها، خدمة العميل، الموارد والإمكانات المادية والالكترونية.

ويشير تعريف Lyer Jayaraman⁴ إلى طبيعة تسليم الخدمة المصرفية التي يقدمها المصرف كما هي موصوفة في مجموعة مؤشرات مثل، عرض الخدمة المنجزة وتأخر وصول الخدمة، ومعدل خسارتها.

¹-قاسم نايف علوان المحياوي:إدارة الجودة في الخدمات: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص24.

²- حميد الطاني ، بشير العلاق: إدارة عمليات الخدمة: مرجع سابق، ص 141.

³- العدد الثالث، ديسمبر، 2005، ص255 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، بريش عبد القادر،

⁴- رعد حسن الصرن، علومة جودة الخدمة المصرفية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، 198

ومن التعريف الأخرى التي وصفت بها جودة الخدمة إنها¹ "قيام المصرف بتصميم وتقديم خدماته بشكل صحيح من المرة الأولى، وإذا حدث خطأ ما فيمكن التغلب عليه ومواجهته بسرعة بحيث لا يتأثر مفهوم جودة الخدمة في أذهان الزبائن.

لقد ظهرت التعريفات المتعددة لجودة الخدمة المصرفية نتيجة اتساع فجوة العلاقة بين الزبائن ومنظماتهم. لذلك تم التأكيد على أهمية تواريخ تسليم السلع والخدمات من قبل المصارف. وظهرت برامج تحسين الجودة استجابة لهذا الموقف بهدف التغلب على الحاجز الوظيفية، وبناء قاعدة خدمية متميزة، وإقامة نظام مناسب للحاجز، والاعتراف بالقيم المحددة من قبل الزبائن. ومعرفة قيم واتجاهات وتوقعات الزبائن بشكل صحيح، وضمان السرعة في الممارسات الإدارية المصرفية. إلى جانب تدريب أفراد المصرف على طرق التعامل مع الزبائن.

الفرع 02: أهداف الجودة:

هناك نوعان من أهداف الجودة هم²:

أ - **أهداف تخدم ضبط الجودة:** وهي التي تتعلق بالمعايير التي يرغب البنك في المحافظة عليها وهي تصاغ على مستوى البنك ككل وذلك باستخدام متطلبات ذات مستوى أدنى تتعلق بصفات مميزة مثل الأمان ورضا الزبائن.

ب - **أهداف تحسين الجودة :** وهي غالباً ما تنحصر في الحد من الأخطاء والاعتماد على تطوير منتجات جديدة ترضي الزبائن بفاعلية أكبر .

ويمكن تصنيف أهداف الجودة بنوعيها إلى خمسة أهداف:

1 - **أهداف الأداء الخارجي للمنظمة** ويتضمن الأسواق والبيئة والمجتمع.

2 - **أهداف أداء المجتمع** وتتناول حاجات الزبائن والمنافسة.

3 - **أهداف العمليات** وتتناول مقدرة العمليات وفاعليتها وقابليتها للضبط.

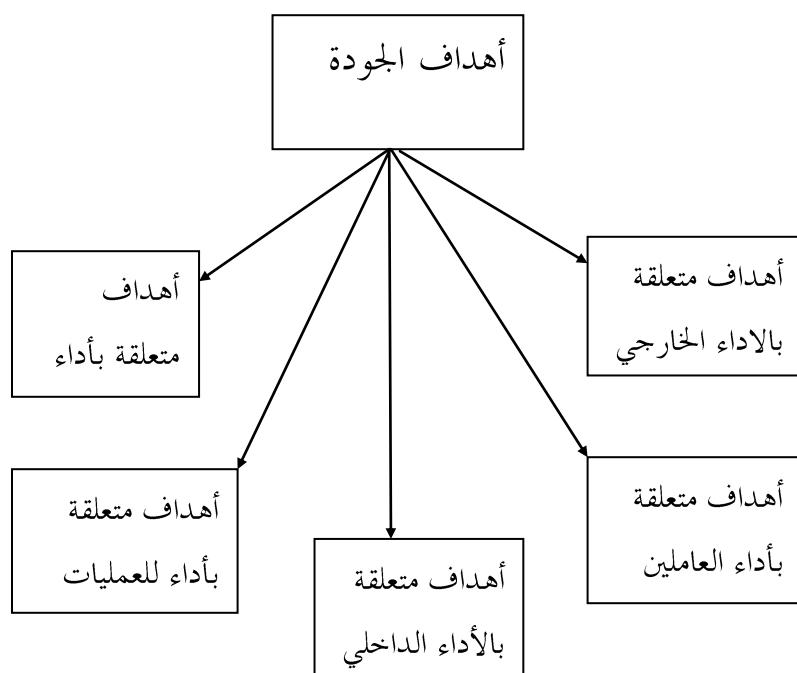
¹- نفس المرجع السابق، ص199.

²- قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، مرجع سابق 2006، ص38-39.

4 - أهداف الأداء الداخلي وتناول مقدرة المنظمة وفعاليتها ومدى استجابتها للتغيرات ومحيط العمل.

5 - أهداف الأداء للعاملين وتناول المهارات والقدرات والتحفيز وتطوير العاملين والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(09) يوضح أهداف الجودة



الفرع 03: أب المصدر: قاسم نايف علوان الحياوي: إدارة الجودة في الخدمات: مرجع سابق، ص 39

يرى "Sallis¹" أن جودة الخدمة لها بعدان أساسيان هما:

الأول: تطابق السلعة مع مواصفاتها. وهذا من منظور القائمين بالإنتاج.

الثاني: تلبية حاجات الزبون. وهذا من منظور التصور أو الانطباع.

¹-محمد عبد العالى النعيمى وأخرون: إدارة الجودة المعاصرة: دار البيازورى للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 37.

في حين يرى "Gronroos" أن لجودة الخدمة بعدين اثنين هما¹:

- الجودة الفنية
- الجودة الوظيفية.

وكلاهما مهمان بالنسبة للمستفيد من الخدمة، فالجودة الفنية تشير إلى جوانب الخدمة الكلمية، بمعنى الجوانب التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي، أما سلوك القائمين على تقديم الخدمة ومظهرهم وطريقة تعاملهم مع المستفيد فهي تمثل مكونات الجودة الوظيفية للخدمة.

وفي مجال تحديد مكونات الخدمة فقد توصلت مجموعة من الباحثين إلى أن الأبعاد التي يبني عليها الزبائن توقعاتهم و ادراكتهم وبالتالي حكمهم على جودة الخدمة، تمت لتشمل عشرة أبعاد² هي:

¹ قاسم نايف علوان المحياوي: إدارة الجودة في الخدمات: مراجع سابق ، ص 92
²- نفس المرجع السابق، ص 94.

الجدول (٦) أبعاد جودة الخدمات المصرفية.

الأبعاد	الخصوصيات
الاعتمادية	وتعني الاتساق في الأداء، واجاز الخدمة الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه.
الاستجابة	وهي القدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة أو الطارئة للزبائن من خلال المرونة في إجراءات ووسائل الخدمة .
الجدرة	وتعكس مستوى الجدرة التي يتمتع بها القائمون على تقديم الخدمة ، من حيث المهارات والقدرات التحليلية والاستنتاجية ، والمعارف التي تمكنهم من أداء مهامهم بشكل امثل ، وفي حالة التعامل مع مقدم خدمة ما لأول مرة ، فإن المستفيد غالباً ما يلتحم إلى معايير مثل الكفاءات العلمية أو عضوية جماعيات معينة لتقدير جدرة مقدم الخدمة وجودة خدماته .
الوصول للخدمة	لا يتضمن هذا البعد الاتصال فحسب، ولكن كل ما من شأنه أن ييسر من الحصول على الخدمة مثل ملائمة ساعات العمل ، وتوافر عدد كافٍ من منافذ الخدمة ، وملائمة موقع المنظمة.
المصداقية	وتعني مدى الالتزام بالمواعيد التي تقدمها الإدارة للزبائن فيما يخص الخدمات المقدمة وتحسينها ، مما يتربّع عليه ثقة متبادلة.
الامان	ويعكس ذلك بالدرجة الأولى خلو المعاملات مع منظمة الخدمة من الشك أو المحاطرة.
الاتصال	أي وجود قنوات اتصال واضحة وإجراءات لنقل المعلومات من الزبائن إلى الإدارة حول الاقتراحات أو الاعتراضات المقدمة لإجراء التعديلات المطلوبة ، وإبلاغ الزبائن عن أساليب الإخفاق والتغيير في درجة الخدمة .
درجة فهم مقدم الخدمة للمستفيد	وتعكس الجهد المبذول للتعرف على احتياجات الزبون ، وموائمة الخدمة في ضوء تلك المعرفة ، كما يتضمن هذا الجانب توفر الاهتمام الشخصي بالزبون وسهولة التعرف عليه .
الأشياء الملموسة	غالباً ما يتم تقدير جودة الخدمة من قبل الزبون في ضوء ظاهر التسهيلات المادية .
اللباقة	وتعني أن يكون مقدم الخدمة على قدر كبير من الاحترام والآداب ، وأن يتسم بالمعاملة الودية مع الزبائن ، ومن ثم فإن هذا الجانب يشير إلى الصداقة والاحترام والود بين مقدم

الخدمة والزبون .	
------------------	--

وقد قامت الدراسات المتلاحقة بتلخيص هذه الأبعاد العشرة في خمسة فقط أطلق عليها مفهوم جودة الخدمة، وهذه الأبعاد أطلق عليها اسم نموذج جودة الخدمة¹ وهذه الأبعاد هي:

وقد قالت الدراسات المتلاحقة بتلخيص هذه الأبعاد العشرة في خمسة فقط ،أطلق عليها نموذج جودة الخدمة ،وهذه الأبعاد هي²:

- الأشياء الملموسة: وهي تشتمل على العناصر المادية للخدمة (المقاعد، الأضواء، الكراسي، المعدات والمكائن...الخ).
- الاعتمادية: معنى درجة الاعتماد على مورد الخدمة ودقة انجازه للخدمة المطلوبة .
- الاستجابة: معنى سرعة الانجاز ومستوى المساعدة المقدمة للمستفيد من قبل مورد الخدمة.
- اللباقه: وتشير إلى معلومات وكياسته القائمين على تقديم الخدمة وقدرتهم على استلهام الثقة والاتمان.
- التعاطف: ويشير إلى درجة العناية بالمستفيد ورعايته بشكل خاص، والاهتمام بمشاكله والعمل على إيجاد حلول لها بطرق إنسانية راقية.

الفرع 04: معايير تقويم أبعاد جودة الخدمة

في دراسة أجرتها مؤسسة Forum الأمريكية عام 1986 تبين من خلالها أن هناك خمسة معايير لتنقيم أبعاد جودة الخدمة وهي³:

- أ - الجداره بالثقة: أي العهد الذي يأخذ المصرف على نفسه بتقديم خدمة مصرفيه ذات جودة متميزه تعكس الثقة بالمصرف وتحقق ولاء الزبون له.

¹

² حميد الطائي، بشير العلاق، ادارة عمليات الخدمة، مرجع سابق، ص 143
³ رعد حسن الصرن: عولمة جودة الخدمة المصرفيه: مرجع سابق، ص 208.

- ب - التأكد من جودة الخدمة : أي المعارف والمهارات والقدرات التي يتمتع بها موظفو المصرف بحيث تعكس ثقة الزبون به.
- ت - الاهتمام: الاهتمام العالي من قبل المصرف بالزبون ، بحيث يستمتع بالرعاية التي يديها المصرف تجاهه.
- ث - سرعة تقديم الخدمة: أي السرعة في تلبية احتياجات ورغبات الزبائن.
- ج - الواقعية: أي تقويم الزبون لفعاليات وإدارات المصرف التي يتلقى الخدمة منها. فمهما كانت الخدمات التي يقدمها المصرف صغيرة أو كبيرة فإن الزبون يلتمس واقعيتها. ولذلك فإن المستفيد من الخدمة يحكم عليها من خلال مقارنة ادراكاته مع التوقعات :

✓ مقارنة إدراكات المستفيد بتوقعاته:

يرى الباحثون أن المستفيدين يحكمون على جودة الخدمة من خلال مقارنة الخدمة التي يتلقونها فعلاً مع الخدمة التي يتوقعون الحصول عليها. وعليه فإن هؤلاء الباحثين يعرفون جودة الخدمة على أنها " حالة التناقض بين توقعات المستفيدين وبين ادراكاتهم " .

إذا كانت الجودة المدركة " التي تم الحصول عليها فعلاً " تفوق التوقعات، فإن المستفيدين سيكونون راضين عن الخدمة، وسعداً بها. أما إذا كان أداء الخدمة أقل من التوقعات، فإن المستفيدين سيكونون غير راضين عن الخدمة.

وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن توقعات العملاء توجد على مستويين مختلفين²

- ✓ المستوى المرغوب: ويتمثل في المستوى المرغوب من الخدمة الذي يتمتع العميل الحصول عليه، فهو خليط مما يعتقد العميل أنه من الممكن حدوثه أو هو ما ينبغي حدوثه.
- ✓ المستوى الملائم من التوقعات: فهو يمثل ذلك المستوى من الخدمة والذي يجده العميل مقبولاً عنده، ويكون جزئياً من تقدير العميل مقدماً لما سيكون عليه مستوى الخدمة.

¹ - ثابت عبد الرحمن&جمال الدين مرسي: قياس جودة الخدمات: مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، طنطا، 1993، ص 151

² - نفس المرجع السابق، ص 151 .

ويوجد بين هذين المستويين نطاق يعرف باسم منطقة التحمل ويقصد بها ذلك المدى من مستوى أداء الخدمات الذي يجده العميل مرضياً. فإذا ما وجد الأداء الفعلي أقل من منطقة التحمل فإن العميل سيشعر بالإحباط والندم وتنخفض درجة ولائه للمؤسسة. أما إذا وجد مستوى الأداء الفعلي أعلى من منطقة التحمل فإنه سيشعر بالسعادة والرضا وتزيد درجة ولائه للمؤسسة.

والشكل (10) يبين مستويات توقعات العملاء.



المصدر: هاني حامد الضمور: تسويق الخدمات : مرجع سابق ، ص 453

المطلب الثاني: جودة الخدمة واكتساب ميزة تنافسية للبنك

للميزة التنافسية شقين¹: أما الأول فهو قدرة التميز على المنافسين، وأما الثاني فهو القدرة على مغازلة فاعلة ومؤثرة للزبائن من خلال جودة كل من تصميم الخدمة وتقديمها، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول، وبؤدي النجاح في الشقين إلى النجاح في تقديم منفعة أعلى للعميل وكسب رضاه وولائه ومن ثم إلى زيادة الحصة السوقية للبنك.

الفرع 01: جودة الخدمات المصرفية كميزة تنافسية:

تعدد الاستراتيجيات التنافسية المصرفية فهنا ك التنافس بالوقت والتنافس بالتكلفة والتنافس بالجودة⁽²⁾، وتعد جودة الخدمات المصرفية سلاحاً تنافسياً فاعلاً أصبحت البنوك تستعمله

¹- بريش عبد القادر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: مرجع سابق، ص 261-260.

²- بريش عبد القادر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا : مرجع سابق، ص 259.

كوسيلة لتمييز خدماتها عن منافسيها لتحقيق الميزة التنافسية ، ويطلب التنافس بالجودة عدة متطلبات أهمها (1) :

أ - استلهام حاجات العملاء وتقعاتهم كأساس لتصميم الخدمات وكافة الوظائف ونظم البنك.

ب - جعل الجودة على رأس أولويات الإدارة العليا في البنك.

ت - زرع وتنمية ثقافة الجودة لدى كل العاملين بالبنك.

ث - اختيار وتدريب وحفز العاملين لتقديم أداء متميز قائماً على الابتكار المصرفي فنياً وتسويقياً.

ج - تبني فلسفة تأكيد الجودة المنسجمة مع مبدأ الجودة من المنبع والأداء السليم من المرة الأولى بدلاً من تبني فلسفة مراقبة الجودة.

ح - تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة.

خ - استخدام التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات في تصميم وتقديم الخدمات المصرفية.

والبنوك يمكنها أن تجني العديد من المزايا في حالة تقديم خدمات مصرافية عالية الجودة واكتساب ميزة تنافسية حيث يمكنها زيادة ولاء المستهلك ودفعه لاستمرار التعامل معها وتقليل حساسيته للسعر، ويمكن البنك من زيادة أرباحه والحصول على نصيب وحصة سوقية أكبر.

الفرع 02: معايير القدرة التنافسية للبنك

تعدد معايير الميزة التنافسية للبنك والتي يمكن اعتبارها من زاوية أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة والتحكم في التسيير ، ويمكن تحديد أهم هذه المعايير كما يلي:

أ - مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة.

ب - مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخصصات التي ترصد لذلك.

¹ نفس المرجع السابق، ص259.

² مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 261.

- ت - مدى الاهتمام ببحوث التطوير المصرفي.
- ث - مدى وجود توجه تسويقي.
- ج - مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك.
- ح - مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة.
- خ - مدى استخدام احدث تكنولوجيا الصناعة المصرفية.
- د - القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

المطلب الثالث: الجودة الشاملة كمدخل لزيادة الميزة التنافسية:

الفرع 01: مفهوم إدارة الجودة الشاملة

Total Quality

تعددت التعريفات المقدمة لإدارة الجودة الشاملة

و تبانت في تحديد مضمونها حسب وجهات نظر الباحثين، فحسب "Juran" فإن إدارة الجودة الشاملة هي عملية إدارية تقوم بها المنظمة بشكل تعاوني لانجاز الأعمال من خلال الاستفادة من القدرات الخاصة بكل من الإدارة والعملين لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فرق العمل وبالاسترشاد بالمعلومات الدقيقة للتخلص من كل أعمال المدر في المؤسسة¹.

بينما يعرفها "Jablonski" بأنها فلسفة للإدارة تمثل مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تسمح للفرد العامل أن يعمل بشكل أفضل².

و يؤكّد هذا المضمون تعريف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي لإدارة الجودة الشاملة فهي نظام تسيير استراتيجي متكامل يسعى لتحقيق رضا العميل بمشاركة جميع العاملين، كما يقوم باستخدام مختلف الطرق الكمية لتحسين العملية الإدارية بشكل مستمر³.

¹- مدحت أبو النصر ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ، ص 64-65

²- قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات مراجع سبق ذكره، ص 143 .

³- زيدان محمد، دور التسويقي القطاع المصرفي ، مراجع سبق ذكره، ص 109 .

و يعرف Crosby إدارة الجودة الشاملة بأكملها المنهجية المنظمة لضمان النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقاً، فهي الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب حدوث المشكلات، و ذلك من خلال التشجيع على السلوكات الجيدة، و كذلك الاستخدام الأمثل لأساليب التحكم ذلك لأن تحفيز و تشجيع السلوك التنظيمي الأمثل في الأداء بكفاءة و فاعلية يساعد على منع مختلف مشكلات الأداء في المؤسسة¹).

إن التعريف السابقة رغم اختلافها ترکز على أن تحقيق الجودة الشاملة هو نتيجة مباشرة للظروف والعمليات الداخلية والهيكلية التي تقوم عليها عملية الإنتاج، ولهذا فالاهتمام بخطوطات هذه العمليات وتحليلها لمعرفة كيف تسهل أو تعرقل عملية الإنتاج، وتزيد أو تعيق الجودة.

لقد أدت العولمة إلى زيادة المخاطر التنافسية، و من ثم ظهرت الحاجة إلى تبني إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتعزيز و زيادة القدرة التنافسية للمنظمات و منها البنك، فالبنوك تنافس على جذب العملاء هذه حقيقة قائمة، لكن مدخل و أدوات التنافس تباين و يمكن معظمها في فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

فإدارة الجودة الشاملة TQM هي ثورة إدارية جديدة و تطور فكري، و ثقافة تنظيمية جديدة أصبحت المدخل الرئيسي إلى التطوير و التحسين المستمر الذي يشمل كافة مراحل و مناحي الأداء و يشكل مسؤولية تضامنية بين الإدارة العليا بالبنك و كافة الأقسام والإدارات و فروع العمل، سعيا لإشباع حاجيات الزبائن، و يشمل نطاقها كافة مراحل العمليات منذ بدء التعامل مع الموردين مروراً بعمليات التصميم والتشغيل وحتى تقديم الخدمة إلى الزبون⁽²⁾. و لذلك ظهرت أهمية الأخذ بمقاييس إدارة الجودة الشاملة في البنك لتطوير الخدمات المصرفية، و يرجع ذلك لعوامل عديدة أهمها⁽³⁾:

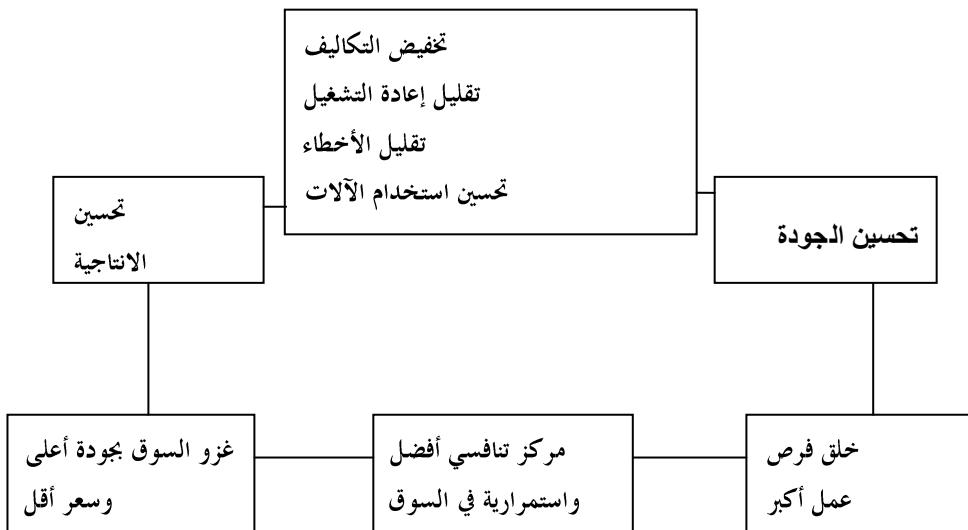
¹- محمد عبد العالى النعيمى وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، مرجع سابق، ص 44.

²- إبراهيم شكري، إستراتيجية الجودة الشاملة، مرجع سابق ذكره، ص 122.

³- إبراهيم شكري، إستراتيجية الجودة الشاملة، مرجع سابق ذكره، ص 122.

- 1 - مدخل إدارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة التي لاقت رواجاً و أصبحت اتجاهًا عالمياً لتطوير إدارة المنظمات عن طريق بناء ثقافة عميقه عن الجودة بمعناها الشامل.
- 2 - تواجه البنوك التجارية صعوبات و مشاكل معاصرة تحد من قدرتها على مواجهة المنافسة سواء على المستوى المحلي و ذلك في عدم القدرة على تقديم كافة الخدمات المصرفية المستحدثة المتاحة في السوق المصرفي العالمي نظراً لوجود بعض القصور في الإمكانيات البشرية و التكنولوجية، أو على المستوى الخارجي و عدم القدرة على منافسة البنوك العالمية و الحصول على حصة من السوق المصرفي العالمي لضمان النمو والتوسيع و زيادة الأرباح. و يعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم التسويرية الحديثة التي يجب تبنيها في هذه المرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و خاصة إصلاح و تحديث و عصرنة النظام المصرفي.
- 3 - أن أشكالاً عديدة من المنافسة بدأت تقترب السوق التقليدية للخدمات المصرفية إلى جانب تزايد المؤسسات المالية من غير البنوك و مباشرتها للوظائف التقليدية للبنوك، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى تطوير الخدمات الحالية التي تقدمها البنوك بهدف ملاحقة التطور التكنولوجي في هذا الميدان، و القدرة على منافسة البنوك الأخرى و المحافظة على الحصة السوقية. أما مزايا الجودة فيلخصها "ديمنج" (DEMING) في الشكل التالي:

الشكل رقم (11) مزايا الجودة الشاملة



الفرع 02: سبل التميز بجودة الخدمة المصرفية ضمن مدخل الجودة الشاملة

مع تزايد حدة المنافسة وتنوع و تزايد رغبات الزبائن أصبح من الأهمية بمكان خلق قدرة تنافسية للبنك تتيه له تميزاً على منافسيه في مجال أو أكثر وبدرجة أو أكثر، و تنشأ سبل و مقومات تقييم و تقويم القدرة التنافسية للبنك من المصادر التالية¹:

- تحليل البيئة الديموغرافية من حيث هيكل و خصائص الزبائن بما يساعد في دراسة و تحليل اتجاهاتهم و رغباتهم و معرفة الخدمات التي يرغبونها.
- تحليل اتجاهات المنافسة المصرفية تكنولوجيا و تسويقيا، و ذلك بدراسة و تقييم المنافسة في السوق المصرفية و التعرف على الخدمات المقدمة من طرف البنوك و المؤسسات المالية الأخرى، و التعرف على الإستراتيجيات التسويقية التي يتبعها المنافسون.
- تصميم أو تبني استراتيجيات تنافسية مثل إستراتيجية الجودة، و التميز و التركيز و التحالف الإستراتيجي و غيرها.
- تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة كخيار استراتيجي.
- اعتماد مبدأ جودة الخدمة و التحسين المستمر و تطوير الخدمة في هيكل الخدمات المقدمة كضرورة أساسية من ضرورات الأداء المصرف.
- اعتبار الزبون كحجر الزاوية في تصميم الخدمة المصرفية و قياس جودتها و تطويرها. استخدام تكنولوجيا المعلومات كسلاح تنافسي، مع مراعاة تناسب مدى استيعاب التكنولوجيا المصرفية المستعملة من طرف الزبائن، و من أمثلة المجالات التي يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها لإثراء مزيج الخدمات المصرفية، خدمات الصرف الآلي ATM و البطاقات البنكية و الهاتف المصرفي و البنك المتربي و البنك عبر الإنترنت.
- و على الرغم من تعدد الإستراتيجيات التنافسية تبقى إستراتيجية الجودة من أهم الإستراتيجيات التنافسية التي يجب على البنك تبنيها لزيادة و تطوير قدراته التنافسية و الصمود في وجه المنافسة الحادة التي أصبحت تميز السوق المصرفية، فجودة الخدمة المصرفية هي أساس

¹ - بريش عبد القادر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: مرجع سابق، ص 262.

ثقة العميل في صناعة قائمة أساساً على الثقة، و جودة الخدمة المصرفية لا تأتي إلا نتاجاً لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

مقدمة:

تمثل موريتانيا في حدودها الحالية إقليماً شاسعاً معظمه صحراوي، وقد ظل هذا الإقليم بدون سلطة سياسية مركبة حتى عهد الاستعمار، ولم يكن يقطنه سوى تجمعين سكانيين من البدو الرحيل، كانوا يتعاشان جنباً إلى جنب منذ عدة قرون، ومنقطعين عن باقي العالم، حيث وسائل الاتصال كانت نادرة ومحدودة، والحالات الاستثنائية التي كان يتم عن طريقها التبادل غير المنتظم، هي الحدود في الجنوب، أو أثناء مرور القوافل عبر المناطق الشمالية¹، وبقيت موريتانيا على هذه الوضعية إلى أن نالت الاستقلال السياسي سنة 1960، كما لم تعرف موريتانيا لفترة طويلة المؤسسات المالية والاقتصادية الحديثة.

وسنتناول هذا البحث من خلال مطلبين: الأول نخصصه لمرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني ، على أن نتناول في المطلب الثاني وحدات البنك التجاري الموريتانية .

المبحث الأول: نشأة وتطور البنك التجاري الموريتاني

المطلب الأول : مرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني

لقد كان الاعتقاد سائداً آنذاك في أن الاستقلال الاقتصادي والمالي هو جزء لا يتجزأ من الاستقلال السياسي لذلك عمدت الحكومة الموريتانية في إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين موريتانيا والاتحاد النجدي لدول غرب إفريقيا ، وسعياً منها للاستقلال الاقتصادي قامت الحكومة بتأميم شركة استخراج الحديد (ميفرما) وتم إعلان إنشاء العملة الموريتانية المستقلة والتي عرفت باسم الأوقية سنة 1973، وإنشاء البنك المركزي الموريتاني.

1 - إنشاء البنك المركزي الموريتاني:

¹ علي توفيق صادق وأخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي 1996، ص498.

القانون رقم 73/136، الصادر بتاريخ 20 مايو 1973، وقد تم تحديد رأس ماله بـ 200 مليون أوقية مسدد بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، وقد حدد في المادة الأولى¹ طبيعة هذا البنك حيث نصت بأنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله الحق في استخدام بعض موارده في الحالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية.

ويوجد المقر الرئيسي للبنك المركزي الموريتاني، في المقر السابق لفرع البنك المركزي لغرب إفريقيا بنواكشوط وله ثلاثة فروع أخرى في (أنواذيبو، رووصو، النعمة)، وله مكتب في مدينة سيليبابي، وقد روّعي في هذا التوزيع منافذ التعامل مع العالم الخارجي، ويسمح لهذه الفروع بإعطاء الإذن بتصريف العملات الصعبة للقادمين، دون أن يسمح لها بتصريف العملة المحلية وتحويلها للراغبين في السفر إلى عملات صعبة.

2 - إنشاء العملة الوطنية:

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 20 مايو 1973 رقم 73 على إصدار عملة وطنية، وقد أطلق عليها **الأوقية*** وأنشأت هذه العملة مرتبطة بسلة من العملات الأجنبية وهي (الفرنك الفرنسي، والليرة الإيطالية، المارك الألماني، البسيطة الإسبانية، الفرنك البلجيكي، الدولار الأمريكي) ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من (الحديد، الجلود، السمك، الحيوانات، الصمغ العربي، ...).

وتم وضع هذه العملة للتداول في 29 يوليو 1973، وهو يوم فتح البنك المركزي لأبوابه، وقد حددت قيمة الأوقية بـ **0.016** غرام من الذهب الخالص، وسعر صرف يعادل **0.1** فرنك فرنسي للأوقية الواحدة ($10\text{UM}=1\text{FF}$)، و **5** فرنكات أفريقية للأوقية الواحدة ($1\text{UM}=5\text{CFA}$) و **47** أوقية للدولار الأمريكي الواحد ($1\text{\$}=47\text{UM}$) وساد الاعتقاد آنذاك أن هذا السعر قد وضع لطمأنة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولإبقاء نظام العد كما هو لدى الموريتانيين حيث كانوا قبل الأوقية يطلقون على كل خمس فرنكات أوقية، ولذلك لم يستخدمو الفرنك كوحدة للعد أبداً، وبتبني هذا السعر للصرف لم يشعر المواطن العادي بتغيير كبير وخاصة في أسعار المواد والسلع والخدمات.

¹ البنك المركزي الموريتاني، النظام الأساسي 1973، ص 04.
* العملة الوطنية لموريتانيا

وقد استمدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني، في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحججة حماية رؤوس الأموال المحلية، وال الحاجة إلى العملات الصعبة، كما بدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل (الفرنك الفرنسي والفرنك غرب أفريقي)، وللسسيطرة على إنجاح النظام النقدي الجديد، تبني البنك المركزي الموريتاني وكما أسلفنا رقابة شديدة على الصرف، وذلك من أجل المحافظة على رؤوس الأموال الوطنية، وعدم إعطاء الفرصة للمهربيين بقللها إلى الخارج.

المطلب الثاني: وحدات البنوك التجارية الموريتانية

لم تكن البنوك التجارية الموريتانية تتعذر السبعة بنوك وذلك قبل القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادي ، حيث تضمنت عمليات الإصلاح تخفيض عددها، وذلك بتصفية الوحدات الفاشلة والتي بلغت ديونها الجمدة درجة مرتفعة ، وتشمل البنوك التجارية الموريتانية عددا محدودا لا يزيد على **10** وحدات مصرافية وفيما يلي إشارة سريعة على هذه البنوك:

1 - البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI) : تم إنشاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية على أنقاض البنك العربي الإفريقي الموريتاني الذي تم إنشاؤه سنة 1974 في إطار إستراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الاتجاه العربي الإفريقي في مجال الاستثمارات، وقد بلغ رأسمال هذا الأخير **150** مليون أوقية موزعة كالتالي¹:

51% البنك العربي الإفريقي بالقاهرة .

49% البنك المركزي الموريتاني.

وكان مقر هذا البنك في انواكشوط وله ثلاثة فروع داخلية (انواذيبو، النعمة، العيون) وبعد إفلاس البنك العربي الإفريقي تم بيعه للقطاع الخاص في 1986/12/15 ليصبح على شكل شركة مساهمة وطنية، يملك القطاع الخاص **50%** والحكومة الموريتانية **10%**، وقد بلغ رأسمال هذا المصرف إبان إنشائه **500** مليون أوقية إلا أنه ومنذ بداية سنة 1993 تمت

¹ ولد الحسن سيدنا، دور النظام المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2006-2007، ص99.

خوخصته بنسبة **100%**، وهو مؤسسة خاصة منظمة وجوباً في شكل شركة ذات رأس مال مختلط خاضعة للإطار القانوني المطبق على مؤسسات القرض. ويبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك في سنة **2006** أربعة مليارات أوقية مملوكة كلاً من طرف خصوصيين موريتانيين.¹

كما أن البنك الموريتاني للتجارة الدولية يعتبر مصرف للتجزئة . لصالح الزبناء وهو يملك أكبر شبكة من الوكالات موزعة على التراب الوطني قدرها **27** وكالة كما يضم إلى غاية **31** دجنبر **2009** ما مجموعه **350** عاملًا .

وعلى المستوى الدولي فإن البنك يمتلك فرعاً في جمهورية غامبيا، وشبكة واسعة من المراسلين الأجانب المتواجدين في مختلف القارات.

وفي مجال دعم البنك للقطاعات الاقتصادية وجه البنك إلى قطاع الصيد التقليدي والتجارة والصناعة أكثر من **56%** من القروض الإجمالية التي منحها سنة **1996**.²

وهذا ما سوف نتطرق له في البحث الثاني من هذا الفصل باعتباره موضوع البحث.

2 - البنك الوطني الموريتاني (BNM): تم إنشاء البنك الوطني الموريتاني في **6** فبراير **1989**، وذلك نتيجة للدماج بين أول مصريين في البلاد، الشركة الموريتانية للبنك، والبنك الدولي الموريتاني.

وقد كان رأس المال البنك الوطني الموريتاني عند إنشائه **500** مليون أوقية ويكون من **100** ألف سهم، القيمة الاسمية لكل سهم **5000** أوقية.

وقد تعرض هذا المصرف إلى أزمات ناتجة عن سوء التسيير، وارتفاع حجم الديون الجمدة، وفي كل مرة يوشك على الإفلاس تقوم الحكومة بدعمه مالياً لتغطية النقص الحاصل في السيولة حيث استفاد سنة **1989** من مساعدة بمقدار **50.32** مليون أوقية، ثم مساعدة أخرى سنة **1990** بمقدار **197** مليون أوقية، لكن هذه الإسعافات لم تنقذ هذا المصرف من

¹ البنك الموريتاني للتجارة الدولية ، التقرير السنوي 2007-2008.

² Jeune Afrique, Économie, Avril 1996. P332.

الهزات العنيفة فقد سجل خسارة سنة **1990** بقدر **68** مليون أوقية، لكن نتيجة لتقليل عدد المصارف التجارية الموريتانية بفعل ظاهرة الدمج حيث كانت لا تتعدي أصابع اليد جعلت احتمال إغلاقه أو دجمه يعرض السوق النقدية لعملية احتكار.

وفي ظل هذه الوضعية لم يقى أمام الدولة إلا أن تعلن عن خوصصته، وهو الحل السحري الذي تنقذ به الدولة الموريتانية مؤسستها المنهارة.

وفي أغسطس **1991** تولى القطاع الخاص الموريتاني والقطاع الخاص الأجنبي امتلاك أسهمه، وفي نهاية **1992** اكتمل امتلاك رأس المال لهذا المصرف للقطاع الخاص الموريتاني، وتمت زيادة رأسماله لتصل إلى **1.5** مليار أوقية، أما السياسة الائتمانية التي يت hé gها البنك منذ إنشائه وحتى انتقاله إلى التسيير الخاص، فتمتاز بالتركيز على القروض القصيرة الأجل، وخاصة القروض الممنوحة للقطاع التجاري.

3 - بنك شنقيط (CB): هو البنك العربي الليبي الموريتاني بعد أن تم تعديل اسمه سنة **1992**، وقد أنشأ هذا المصرف بموجب القانون رقم **72/252** الصادر بتاريخ **27** نوفمبر **1972**، ويزاول المصرف أعماله تحت وصاية السلطات النقدية، ومسجل بالسجل التجاري تحت الرقم **2062**، ومسجل في قائمة المصارف بالبنك المركزي تحت الرقم **1**، وذلك حسب متطلبات القانون، وقد تلازم إنشاء هذا المصرف مع بداية الاستقلال النقدي وقد بلغ رأس المال هذا المصرف عند التأسيس **520** مليون أوقية موزعة كالتالي:

51% المصرف العربي الليبي الخارجي.

49% الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وقد تمت زيادة رأس المال هذا المصرف سنة **1995** ليصل إلى **2** مليار أوقية، موزعة على **40** ألف سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد **50.000** أوقية مدفوعة بالكامل وموزعة كالتالي:

الجمهورية الإسلامية الموريتانية **20.000** سهم أي ما نسبة **50%**.

المصرف العربي الليبي الخارجي **20.000** سهم أي نسبة **50%**.

4 - البنك العام الموريتاني (GBM): أنشأ هذا المصرف في 27 نوفمبر 1995 على شكل

شركة مساهمة برأسمال قدره **500** مليون أوقية موزعة كالتالي:

65% القطاع الخاص.

30% الشركة العامة البلجيكية.

5% الشركة المالية الدولية.

وقد بدأ هذا المصرف نشاطه سنة 1996، وهو يتدخل في جميع النشاطات التي يسمح بها

القانون المغربي المنظم للمهمة المصرفية.

5 - بنك التجارة والصناعة (BCI): يعتبر هذا المصرف أحدث البنوك التجارية في

موريتانيا حيث أعلن عن إنشائه في بداية 1999، وذلك برأسمال قدره **500** مليون

أوقية، موزعة على الشكل التالي:

68% القطاع الخاص الموريتاني.

32% مجموعة بنوك هولندية.

ويتدخل هذا المصرف في إطار التعاون المغربي بين القطاع الخاص الموريتاني ونظيره الأوروبي

حيث يعتبر هذا المصرف ثاني مصرف بعد البنك العام الموريتاني يشارك فيه رأسمال أوروبي.

وقد مول هذا البنك مشروع لصالح التعاون الموريتاني الألماني (JTZ) بقيمة قدره **400**

مليون أوقية وذلك في إطار برنامج مكافحة الفقر في موريتانيا.

ويوجد مقر هذا البنك في نواكشوط، ولها فروع: أنواذيبو وتحكجة.

6 - بنك البركة الإسلامي الموريتاني (BAMIS) : تأسس بنك البركة الموريتاني الإسلامي في 21 ديسمبر 1985 على شكل شركة مساهمة، وكان ذلك بتخريص من السلطات المختصة على أن لا يتعامل بما حرم الله، وخاصة الربا—أخذنا وعطاء— وباسم بنك البركة الموريتاني الإسلامي للاستثمار والتنمية، أما الغرض من البنك فهو القيام بجميع الأعمال والخدمات المصرفية بما فيها قبول الودائع المحلية والأجنبية وكذلك القيام بأعمال التمويل والاستثمار وإنشاء المشروعات الصناعية والعمارية والمساهمة فيها، وذلك وفقا للاستثمارات الإسلامية من مشاركة ومرابحة ومضاربة وتأجير وغيرها. ولكي يتمكن البنك من القيام بأعماله على أحسن وجه تم تخريص مبلغ 500 مليون أوقية كرأسمال مقسمة إلى 50 ألف سهم قيمة السهم الواحد 10.000 أوقية، موزعة كالتالي:

البنك المركزي الموريتاني 5000 سهم بقيمة 50 مليون أوقية ونسبة 10%.

القطاع الخاص الموريتاني 20.000 سهم بقيمة 200 مليون أوقية ونسبة 40%.

شركة البركة للاستثمار والتنمية بجد 25.000 سهم بقيمة 250 مليون أوقية ونسبة 50%.

7 - بنك التجارة والاستثمار في موريتانيا: BACIM BANK

لقد تم تأسيس هذا البنك في 9/03/2002 ويبلغ رأس ماله 150.000.000¹ أوقية وجميع أسهم البنك مملوكة 100% من طرف القطاع الخاص الموريتاني وقد حقق هذا البنك أرباحاً معتبرة، وفي السنوات الأخيرة وبسبب الديون والسياسة التي كان يدار بها البنك تراجع مستوى الأرباح بل كاد أن تتم تصفيته لو لا تدخل البنك المركزي الموريتاني.

¹ بنك التجارة والاستثمار ،التقرير السنوي منشور بتاريخ 31/12/2009،ص10.

8 - بنك الأمانة للتنمية والإسكان **B.A.D.H**) : تأسس هذا البنك سنة 1996 برأس مال قدره **1.500.000.000**¹ أوقية موزعة كالتالي :

27.5%	البنك المركزي الموريتاني
20%	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
10%	بنك شنقيط
10%	البنك الموريتاني للتجارة الدولية
10%	البنك الوطني لموريتانيا
10%	شركة التامين وإعادة التامين "نصر"
5%	شركة البناء والإنشاءات الموريتانية
5%	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
2.5%	البنك العام لموريتانيا.

ويعتبر أول مصرف متخصص في البلاد حيث يقوم هذا المصرف بإعطاء قروض قصيرة الأجل موجهة لحدودي الدخل وكذلك قروض السكن.

9 - المؤسسة العامة لموريتانيا **(S.G.M)**: تأسس هذا البنك حديثاً أي سنة 2005 برأس مال قدره **400.000.000** أوقية مملوكة بالكامل من طرف القطاع الخاص.

BNP.PARIBAS Mauritanie – 10

تأسس هذا البنك سنة 2006 برأس مال قدره **3.220.000.000** أوقية مملوكة بالكامل من طرف **BNP.PARIBAS**². وهو آخر بنك يتم تأسيسه حتى الآن.

المبحث الثاني: مكانة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ضمن الهيكل المصرفي الموريتاني
المطلب الأول: نشأة البنك وتطوره

¹ البنك المركزي الموريتاني، تقرير منشور بتاريخ 2008، ص 02.

² نفس التقرير المذكور أعلاه، ص 3

للبحث عن أصول هذه المؤسسة التي أصبحت فيما بعد أكبر بنك في البلاد يجب أن نعود إلى سنة 1974. حيث ولد هذا البنك في إطار إستراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الاتجاه العربي الإفريقي في مجال الاستثمارات ، حيث كان اسم هذا البنك BAAM (البنك العربي الإفريقي الموريتاني) برأس مال قدره 150 مليون أوقية مكتوبة بالكامل وموزعة كما يلي : 51% للبنك المركزي الموريتاني . 49% للبنك العربي الإفريقي الدولي.

وفي سنة 1984 قرر البنك العربي الإفريقي بيع نسبة 40% من حصته في البنك ليصبح رأس مال البنك في تلك السنة 500 مليون أوقية مدفوعة بالكامل، وتغيير اسم البنك ليصبح البنك الموريتاني العربي الإفريقي (BMAA). وفي سنة 1986 فشل البنك في تحقيق مستوى مردودية أفضل حيث بلغت خسارته 81 مليون أوقية، وفي الواقع فقد بلغت ودائع العملاء 1.789.000.000 اوقية في حين بلغ حساب الدائنين 1.536.000.000 اوقية ، وكانت الحالة المؤسفة للبنك أن النتائج أظهرت فشلاً في انتشال البنك من هذه الحالة ، عند ذلك تنازلت الدولة عن حصتها لصالح القطاع الخاص، كما تنازل البنك العربي الإفريقي عن باقي حصته والمتمثلة في 9% وبذلك أصبح رأس ماله مملوكاً من طرف القطاع الخاص ليتم تحويل اسمه إلى الاسم الحالي (BMCI) البنك الموريتاني للتجارة الدولية .

في هذه المرحلة اتخذ البنك تدابير صارمة وإدارة فعالة للمساعدة في إمكانية تعويض البنك عن الخسارة المؤلمة التي تعرض لها . وقد تم تعيين موظفين مؤهلين لتولي إستراتيجية الإدارة الجديدة ، وقد ساهمت هذه الخطوة في نتائج ممتازة للبنك .

إن السياسة المتبعة من طرف البنك مكنته من اكتساب ثقة الفاعلين الاقتصاديين والشركاء على المستويين المحلي والدولي ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال شبكة وكالات تمت تعميمها وسرعة دخول البلد ، وكذلك تم افتتاح فرع في الخارج في جمهورية غامبيا سنة 1997 وفي سنة 1998 شارك البنك بنسبة 15% من رأس مال البنك الدولي للتجارة والصناعة في جمهورية مالي . وهذا ما أكده بوضوح سلامة البنك المالية وتخطيه الأزمة التي كان يعاني منها.

إن الجهد والتضحية والتصميم وإدارة قادرة على بعض التحديات كانت كفيلة بنقل البنك من مركز تنافسي متاخر قليلاً إلى مركز ريادي داخل البلد ، رغم العديد من العقبات التي لا تزال

¹ التقرير السنوي ، البنك الموريتاني للتجارة الدولية ، 2008، ص17.

تعاني منها موريتانيا حتى الآن وذلك فيما يخص القوانين المنظمة لتطوير الأعمال المصرفية ، بالإضافة إلى أن موريتانيا حتى الآن لم تنتقل بشكل كامل إلى العصرنة والحداثة. في سنة 2000 قمت إعادة النظر من طرف البنك وعلى نطاق واسع في السياسات المتبعة، وتم وضع خطة لتنمية المهارات وال Capacities البشرية. وهذه تعتبر بداية جدية من البنك في محاولة منه لتجديد هيكل البنك وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وأدوات التطوير ، والخدمات المصرفية عن بعد ، بالإضافة إلى التوسع في شبكة الفروع (في سنة 2002 ازداد عدد الوكالات من 8 إلى 15 وبلغت 23 وكالة سنة 2006 وفي عام 2008 بلغت 27 وكالة). ومع إنشاء نظام إدارة الجودة الشاملة أصبح البنك الموريتاني للتجارة الدولية أول بنك في البلاد يحصل على شهادة الجودة BVQI (9001).

إن الخدمات التي يقدمها البنك هي خدمات متنوعة استطاع البنك من خلالها أن يحصل على ميزة تنافسية وذلك حسب حزمة من الخدمات تمثل فيما يلي :

- مراقبة الجودة.
- تعزيز شبكة الوكالات.
- إثراء خط المنتجات.
- مفهوم الخدمات المصرفية المباشرة.

وبحسب البنك فإن الضمان الوحيد لحصوله على أكبر حصة في السوق الموريتانية هو الاستمرار في تقديم خدمات مميزة تفي بمتطلبات العملاء وتحقيق التنمية للبلد

المطلب الثاني: نشاطات البنك ومرونته:

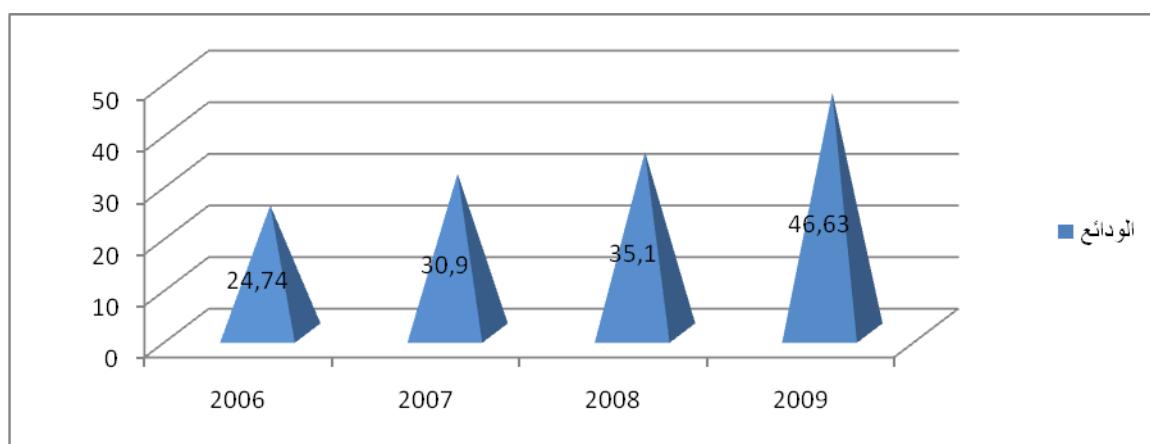
ترتکز نشاطات البنك خلال سنة 2009 على مجموعة من الانجازات التي يعتبرها البنك ضرورية لاستمرار نشاطاته بالوتيرة السريعة ، هذا في الوقت الذي تزداد فيه المنافسة وذلك نتيجة افتتاح السوق ودخول بنوك عالمية في السوق الموريتانية وهذه الانجازات تمثل فيما يلي :

- ✓ التحسين التجاري المستمر.
- ✓ تطوير شبكة الوكالات وإعادة تنظيمها، وكذلك دعم كفاءات العمل.

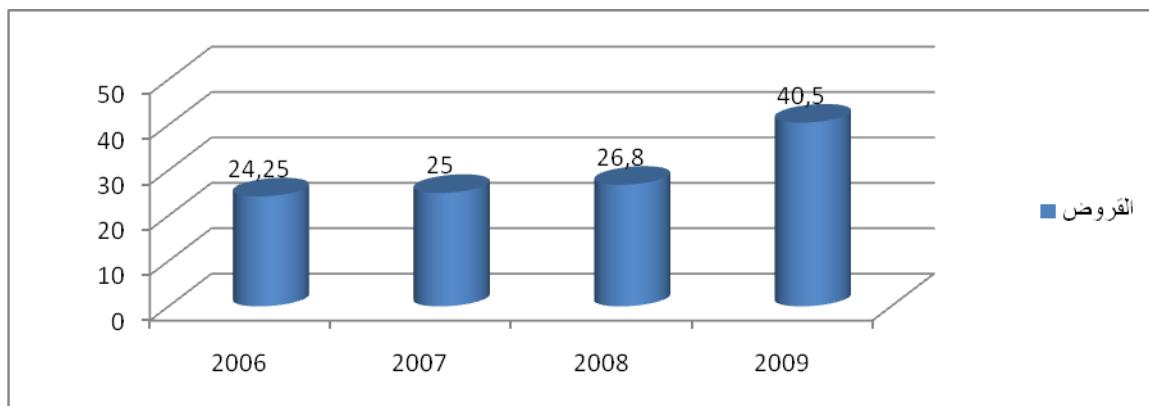
✓ تطوير تقنيات الإعلام والاتصال المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية.

1 الودائع : لقد زاد حجم الودائع لدى البنك بأكثر من **11** مليار أوقية مسجلًا بذلك زيادة قدرها **33%** على مدى سنة ومعدل زيادة شهرية قدرها **2.75%** خلال نفس الفترة مما يعزز موقعه على المستوى الوطني، كما أن محمل الودائع التي تحصل عليها البنك تحتل مركزاً مهماً ، إذ تمثل نسبة **22%** من مجموع الودائع لدى النظام المصرفي الموريتاني.

جميع الأشكال في هذا الفصل من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق البنك

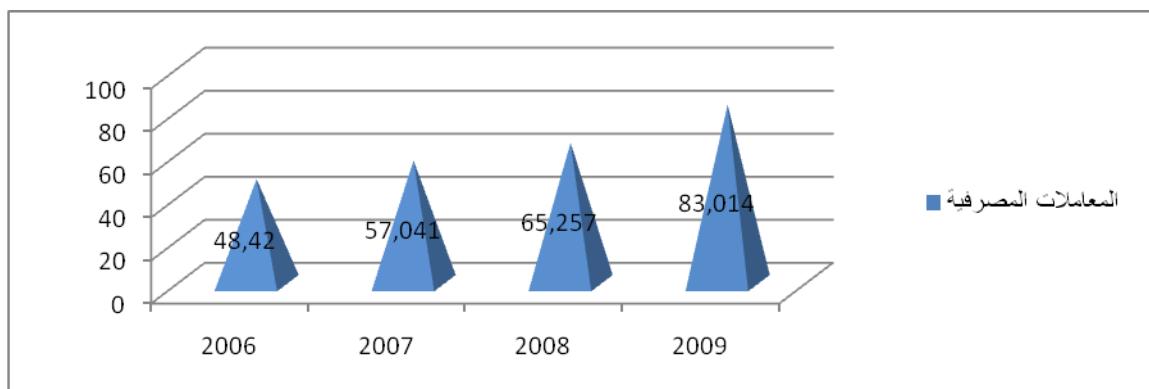


رسم يوضح نمو الودائع على مستوى البنك (2006-2009) ب مليارات الأوقية
القروض: تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا أولوية البنك حيث قدم سنة 2009 أكثر من **40** مليار أوقية في مجال تمويل الاقتصاد مسجلًا بذلك زيادة تزيد نسبتها على **21%** على مدى سنة واحدة ولقد استفادت من هذه الجهد جميع شرائح السكان على مستوى التراب الوطني مع التركيز على التمويل الإسلامي . كما أن محمل القروض التي قدمها البنك تحتل مركزاً مهماً في الحيز المالي للبنك ، إذ تمثل **21.5%** من مجموع القروض التي قدمها النظام المصرفي الوطني لغاية **2009/12/31**.



رسم يوضح نموذج القروض على مستوى البنك (2006-2009) بليارات الأوقية

2 المعاملات المصرفية: وفاءاً لخصوصيته كمصرف يعتمد مبدأ محاذة الزبائن، قام البنك بمواصلة الجهود من أجل أن يستفيد أكبر قدر ممكن من المواطنين من خدمات الحساب المصرفية وفي هذا الإطار واستعانت بقدرات شبكة الوكالات المتعددة والموزعة على عموم التراب الوطني فقد سجلت دفاتر البنك 17847 حساباً جديداً وهو ما يمثل زيادة قدرها 27% على مدى سنة ووتيرة شهرية يبلغ معدله 2%， كما ان البنك يحتل المركز الأول من حيث عدد الحسابات المصرفية ، اذ يمتلك نسبة 38% من مجموع الحسابات المصرفية لدى النظام المالي الموريتاني.

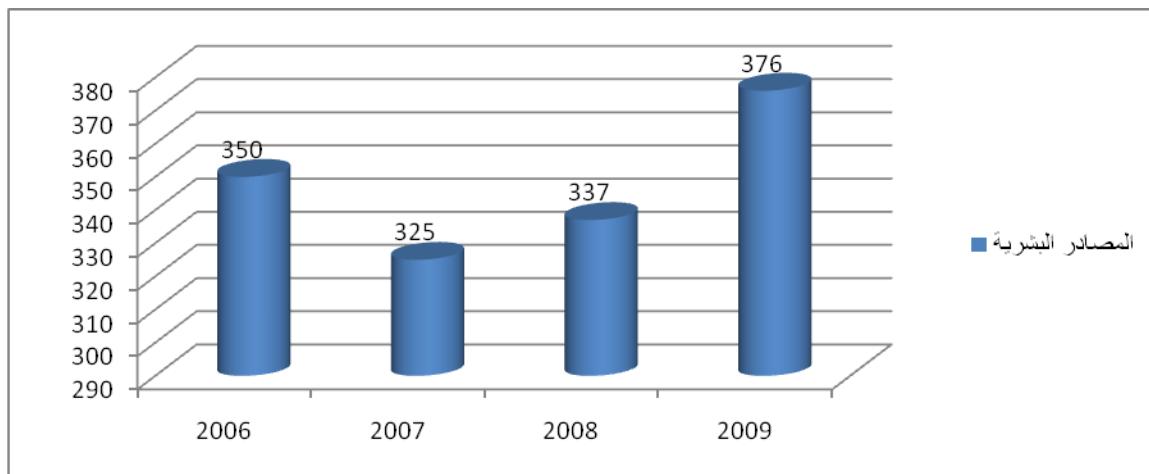


رسم يوضح تطور عدد الحسابات المصرفية لدى البنك (2006-2009) بليارات الأوقية

3 شبكة الوكالات: إن البنك الموريتاني للتجارة الدولية يمتلك أكبر شبكة للكوالات على مستوى النظام المصرفي الوطني (26 وكالة) موزعة على جميع أنحاء البلد أي ما يمثل ثلث الشبكة الوطنية للكوالات. وقد أنجزت دراسات بمدف تطوير وتعزيز الشبكة مع إعطاء عناية خاصة للمناطق التي لم تتم تغطيتها وذلك من أجل تمكين كافة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من الحصول على خدمات مالية جديدة، كما ان البنك يمتلك نسبة 33% من شبكة الوكالات الموجودة لدى النظام المصرفي الموريتاني

4 المصادر البشرية: يشكل رأس المال البشري العامل الحاسم في كل نجاح لذلك عمل البنك على مواصلة سياساته الديناميكية في مجال تسيير المصادر البشرية والمرتكزة على:

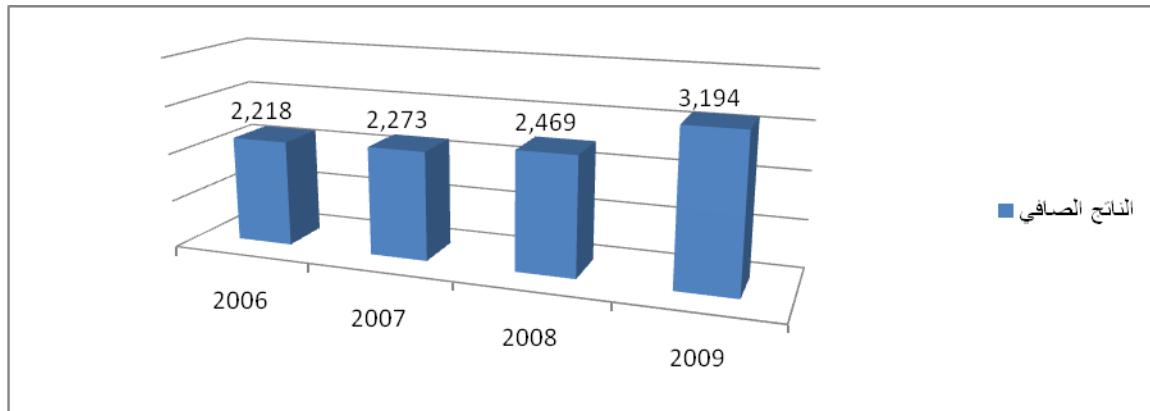
✓ اكتتاب كفاءات جديدة من أجل مواكبة التطورات الحامة في مجال نشاطاته ، قام البنك بتدعيم طاقمه بـ 39 عاملا متخصصين في مختلف ميادين عمله . وهو ما يرفع مجموع عمال البنك إلى 376 عاملا لتبلغ أكبر حجم بشري في النظام المصرفي الموريتاني.



رسم يوضح تطور عدد عمال البنك (2006-2009)

5 الناتج المصرفي: لقد شهدت مؤشرات المردودية لدى البنك تحسينا ملحوظا بفضل نجاح سياسة تجارية قائمة على حسن التسيير والتحكم في المخاطر، فقد عرف الناتج الصافي المصرفي الذي يعتبر المؤشر الرئيسي العالمي لقياس المردودية تحسينا بنسبة 35% على مدى

سنة أي ما قيمته 3 مليارات من الأوقية ، موازاة مع ذلك استمرت النتيجة الصافية في الازدياد بنفس الوتيرة.



رسم يوضح حجم الناتج الصافي المصرفي (2006-2009) بمليارات الأوقية

6 عصرنة وسائل التسديد:

لقد قام البنك الموريتاني للتجارة الدولية بحملة تسويقية واسعة بهدف التعريف بالخدمات المصرفية الآوتوماتيكية ، ولقد وصل ارتفاع نسبة بطاقة السحب الآوتوماتيكي المؤمنة على اثر هذه الحملة الى 300% على مدى السنة ، كما تم دعم مصلحة البناء بفرق أمنية تسهر على متابعة وتأمين شبكة السحب الآلي.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين المصارف ، فقد أفضت تجربة ربط البنوك بالنظام الآلي المدمج إلى نتائج إيجابية ، وقد تم ربط جميع البنوك بهذه الشبكة مطلع 2007.

وموازاة مع ذلك تم اعتماد البنك الموريتاني للتجارة الدولية كعضو رئيسي في هذه الهيئة يتمتع بصلاحية إصدار بطاقات السحب (VISA) ذات الاستخدام المحلي والدولي . أما رخصة المصادقة على قبول البطاقات الأجنبية فقد حصلت عليها شبكة الدفع والسحب الآليتين التي تمثل الجهاز المصرفي ككل .

7 - خدمات تكنولوجية جديدة: أطلق البنك الموريتاني للتجارة الدولية سنة 2006 بطاقة (ليريس) وهي بطاقة أوتوماتيكية يتم التسديد بواسطتها من خلال أجهزة الكترونية موفرة بقدر كاف .

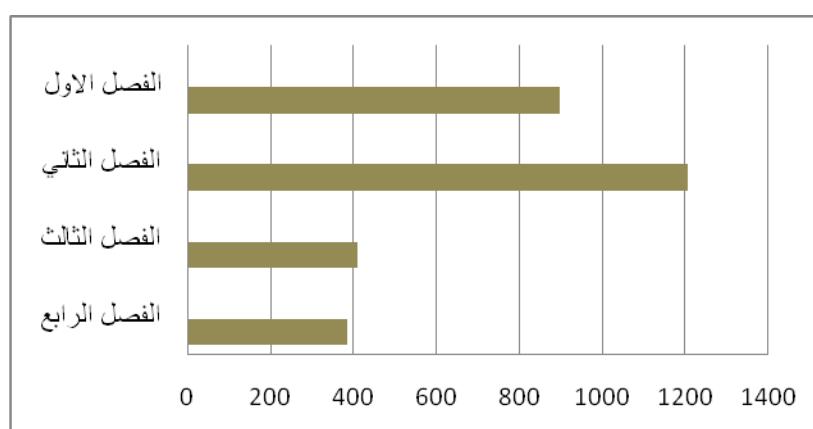
أما اعتماد خدمة الانترنت فقد استكملت سنة 2007، وقد انطلقت الخدمة منذ ذلك التاريخ ، مما مكن البنك من محاذاة زبنائه بواسطة الانترنت.

أما فكرة إقامة الرسالة المصرفية الالكترونية فقد رأت النور سنة 2006 وتمت انطلاقتها الفعلية في مطلع 2007 مشكلة بذلك دليلا إضافيا على عصرنة خدمات البنك، انطلاقا من أدوات وتقنيات الإعلام والاتصال الحديثة.

وقد قام البنك بعمليتين من شأنهما عصرنة وسائل التسديد بما اقتناء برنامج مصرفي جديد سنة 2009 معروف ب (دلتا بانك)، وقد انطلق مشروع العمل بهذا البرنامج في شهر سبتمبر 2009 ، على أن يبدأ الإنتاج بواسطته في أكتوبر 2010 .

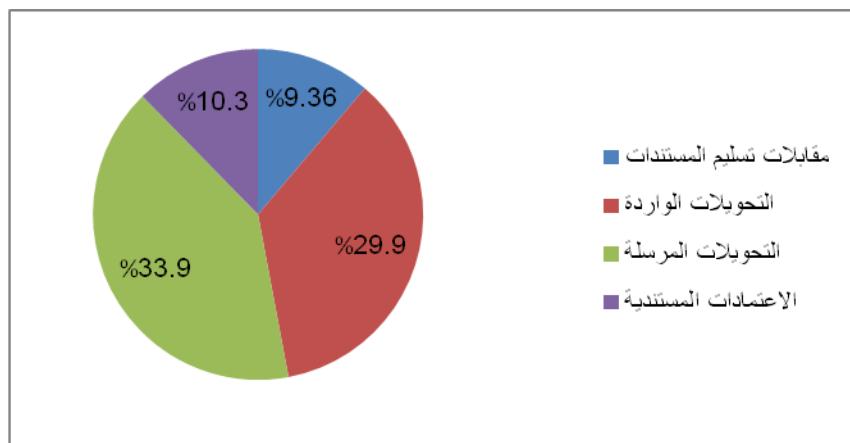
وقد حصل المصرف أيضا على إمكانية السحب بواسطة بطاقة السحب الدولية (visa) لدى جميع شبكاته .

كما أطلق موازاة مع ذلك مشروع إصدار بطاقات للسحب قابلة للاستخدام الدولي.



رسم بياني يوضح تطور إنتاج بطاقات السحب الآلية لسنة 2008

8 - المبادلات مع الخارج : قام البنك بمواصلة تصدير المبادلات مع شركائه في الخارج وقد وصل حجم هذه المبادلات إلى **63.9** مليار من الأوقية في سنة **2009** ويصل مبلغ التحويلات إلى الخارج **33.9** مليار ، أما الواردات فتبلغ **29.9** مليار ، أي ما يمثل زيادة قدرها **1281** مليون أوقية مقارنة مع **2008**. أما مجموع الاعتمادات المستندية المفتوحة هذه السنة فقد بلغت **10.3** مليار من الأوقية وتبعد مقابلات تسليم المستندات **9.36** مليار في نفس السنة .



رسم بياني يوضح توزيع حجم المبادلات بعشرات الملايين الدولار
المبحث الثاني: دراسة ميدانية لمدى تنافسية البنك الموريتاني للتجارة الدولية
منهجية الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: عينة الدراسة و خصائصها

❖ عينة الدراسة

يعتبر البنك الموريتاني للتجارة الدولية من أوائل البنوك المؤسسة في موريتانيا ، ولأنه أحد البنوك التي تبذل جهداً في تحسين نوعية خدماتها المصرفية ، فقد تم اختياره كعينة من مجموع المصارف الموجودة بالبلد، و ذلك لتعذر الدراسة الميدانية على كل البنوك الموريتانية لما يتطلبه الأمر من مجهد و وقت قد لا يكونا متوفرين.

و بالاعتماد على أدوات جمع المعلومات و الأساليب الإحصائية، تم قياس اثر تطبيق النشاطات التسويقية للبنك و تقييم مستوياتها و من ثم تحديد أثرها على الرفع من القدرة التنافسية وذلك من خلال معرفة مستويات الأداء التي يقدمها البنك لزبائنه.

وعليه فان مجتمع الدراسة يتمثل في زبائن البنك على اختلاف أنواعهم من زبائن عاديين من لديهم حسابات حاربة ، وحسابات لأجل، أو مؤسسات عامة ،ومنا بأخذ عينة عشوائية من مجتمع البحث و التي كانت بمثابة مصادر معلومات مفيدة و كانت العينة مكونة **160** عميل.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لمدى تنافسية البنك الموريتاني للتجارة الدولية منهجية الدراسة التطبيقية

المطلب الأول : عينة الدراسة و خصائصها

❖ عينة الدراسة

يعتبر البنك الموريتاني للتجارة الدولية من أوائل البنوك المؤسسة في موريتانيا ، ولأنه أحد البنوك التي تبذل جهدا في تحسين نوعية خدماتها المصرفية ، فقد تم اختياره كعينة من مجموع المصادر الموجودة بالبلد، و ذلك لتعذر الدراسة الميدانية على كل البنوك الموريتانية لما يتطلبه الأمر من مجهد و وقت قد لا يكونا متوفرين.

و بالاعتماد على أدوات جمع المعلومات و الأساليب الإحصائية، تم قياس اثر تطبيق النشاطات التسويقية للبنك و تقييم مستوياتها و من ثم تحديد أثرها على الرفع من القدرة التنافسية وذلك من خلال معرفة مستويات الأداء التي يقدمها البنك لزبائنه.

وعليه فان مجتمع الدراسة يتمثل في زبائن البنك على اختلاف أنواعهم من زبائن عاديين من لديهم حسابات حاربة ، وحسابات لأجل، أو مؤسسات عامة ،ومنا بأخذ عينة عشوائية من مجتمع البحث و التي كانت بمثابة مصادر معلومات مفيدة و كانت العينة مكونة **160** عميل .

❖ خصائص عينة الدراسة

لقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث، و هذه العينة هي بسيطة، معنى أننا أخذنا عينة بالصادفة من مجموع عناصر مجتمع البحث، ولم نركز على فئة معينة من العملاء ، أو نشاط محدد ، و حددت العينة العشوائية المأخوذة في **160** عميل من زبائن البنك.

و تميزت عينة البحث في مجموعة من الخصائص نوردها في الجدول التالي:

المجال النشاط			الوظيفة			الحالة الاجتماعية			المستوى التعليمي			السن			الجنس		
%	F ₀	النوع	%	F ₀	النوع	%	F ₀	الحالة	%	F ₀	المستوى	%	F ₀	الفئة	%	F ₀	النوع
42	2	تجاري	60	9	حاكمي	70	112	أعزب	15	24	أقل من ثانوي بكالوريا	54.75	86	-2030	77.5	124	ذكر
	16	خدمات	40	6	خاص	30	48	متزوج	20	32	جامعي دراسات عليا	35	56	-3140	22.5	36	أنثى
	12	زراعي							47.5	17.5		1.25	16	-4150			
	30	أعمال								2			02				
	6	حرفة								8							
	1																
	5																
	100	50		100	160		100	160		100	160		100	160			

حيث أن **F₀** تشير إلى مجموع التكرارات المتحصل عليها من أفراد عينة البحث.
ونلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

124 إن المعاملين مع البنك الموريتاني للتجارة الدولية كان أكثرهم ذكور إذ بلغ عددهم بنسبة 77.5% كما أن معظم أعمارهم تتراوح بين 30 - 40 سنة، بينما تتميز المستوي التعليمي لأفراد العينة بان اغلبهم جامعيين بنسبة 47.5% والحاصلين على شهادة البكالوريا بلغت نسبتهم 20%， ثم يليهم الأفراد للذين لديهم دراسات عليا بنسبة 28%， وبقية نسبة 24% من لديهم مستوى تعليم أقل من الثانوي، وتبين خصائص العينة أن 70% هم متزوجون وان 30% هم عزاب ، أما من الناحية الوظيفية فان اغلب أفراد العينة يشغلون وظائف حكومية حيث بلغ تمثيلهم 60% في حين كانت نسبة 40% في القطاع الخاص.

❖ أدوات جمع المعلومات:

ومن أهم الأدوات المعتمدة في هذه الدراسة التطبيقية نذكر ما يلي :

1 - الملاحظة: وتعد منطلق أي بحث وتستخدم قبل أي أداة أخرى حيث تسمح الملاحظة للباحث بفحص المحيط البنكي ، والتشخيص المباشر للعلاقات التفاعلية بين الموظفين والعملاء خاصة العاملين بالشبايك من هم في اتصال مباشر مع العملاء، وقد سمحتنا فترة تواجدنا في البنك طيلة شهر من معاينة مدى توفر المعايير المرتبطة والمساعدة في إشباع رغبات العملاء وهو ما ساعدنا في الوقوف على :

- ✓ التصميم الداخلي والخارجي للبنك ومواقع الانتظار.
- ✓ التجهيزات المادية خاصة التقنية منها المتوفرة لدى البنك.
- ✓ المظهر العام للموظفين ، أصناف العملاء، وسلوكاتهم التفاعلية فيما بينهم.

2 - المقابلة: وهي تقنية مباشرة تستعمل من أجل دراسة سلوك الأفراد والتعرف على آرائهم وموافقهم واتجاهاتهم والاطلاع على الظروف المحيطة بهم . وانصبنا مقابلتنا في استجواب رؤساء المصالح والموظفين، ومن ثم العملاء في شكل أسئلة متنوعة ومتفرقة عن الخدمات المصرفية المقدمة والتعديلات المستحدثة، والتحاور والنقاش عن مدى تطبيق الأنشطة التسويقية بصفة عامة ، ومدى إشباع رغبات العملاء متمثلة في

جودة الخدمات المقدمة لهم، وقد اعتمدنا على المقابلة بشكل أكثر من الملاحظة وبطريقة مرنّة وسهلة سمحت لنا بالتعرف على أصناف العملاء ، ومدى رضاهم عن الخدمات المصرافية وهو ما ساعدنا في الحصول على بعض الاقتراحات والحلول سواءً من طرف العاملين في البنك بصفة اقتراحات غير مكتوبة، أو من طرف العملاء أنفسهم وذلك قصد تحسين الخدمات المصرافية.

3 - الاستمارة: إلى جانب الأدوات السابقة، اعتمدنا على الاستمارة للتقصي العلمي والكشف عن جوانب الموضوع ، والاستمارة أو سبر الآراء هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجهة في طرح مباشر للأفراد بصيغ واضحة محددة مسبقاً من أجل معالجة كمية تسمح باكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية ، وقمنا بتوزيع مائة وتسعين استمارة على العملاء مكونة من جزأين يتضمن الجزء الأول ماهية الخدمات المصرافية المتوقعة من طرف العميل، أما الجزء الثاني فيشتمل على تقييم الخدمات المصرافية المقدمة فعليها من طرف البنك الموريتاني للتجارة الدولية.

وبعد تحليل الاستمارة تقرر إلغاء ثلاثة استمارة منها اثنى عشر غير صالحة وستة عشر لم تسترجع وبالتالي تم الاعتماد على المائة والستين استمارة الصالحة للتحليل وتقييم مدى استحسان العملاء للخدمات المصرافية المساعدة في الإجابة على فرضيات الدراسة .

4 - الوثائق والمطبوعات: وتعلق بالبيانات الموثقة في سجلات البنك والتقارير السنوية والتي اعتمدتها كمصادر معلومات مفيدة لتوضيح نشاطات البنك وموارده المالية ومختلف المنتجات المصرافية القديمة والمستحدثة، إلى جانب أنها ساعدت في تحليل المركز المالي للبنك في الفترة الأخيرة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

❖ المعالجة الإحصائية و أدوات التحليل الإحصائي:

بعد تطبيق أداة الدراسة و جمع البيانات تم معالجة البيانات في الحاسوب باستخدام برنامج **SPSS** و ذلك حسب أغراض الدراسة، و اعتماداً على أساليب قياس المتغيرات تم توظيف الأساليب الإحصائية التالية التي تناسب فرضيات الدراسة و متغيراتها:

1. النسب والتكرارات: وذلك لآجل توزيع خصائص أفراد العينة ، فضلا عن تقدير جودة الخدمات المصرفية المتوقعة والخدمة فعليا ، وتقدير مدى تطبيق معايير الأداء بالبنك الموريتاني للتجارة الدولية .

2. الانحراف المعياري S : وذلك لقياس درجة تشتت قيم إجابات العملاء عن الوسط الحسابي ، ويتم استخراجه بأخذ الجذر التربيعي للتباين الذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$S = \sqrt{S^2} ; S^2 = F_i (X_i - \bar{X})^2$$

3. الوسط الحسابي \bar{X} : وتم الاعتماد عليه لتقدير الفجوة بين مستوى الجودة الفعلية لخدمات البنك الموريتاني ومدى تطابقها مع مستويات الخدمات المصرفية المتوقعة والمقدمة فعليا ، وتقدير مدى تطابقها مع مستويات الخدمات المتوقعة من طرف العملاء وهو معرف بالعلاقة التالية :

$$\bar{X} = \frac{\sum F_t X_t}{\sum F_t}$$

حيث:

$$\sum F_i \quad \text{مجموع مراكز الفئات}$$

$$n = f_1 + f_2 + \dots + f_n$$

حيث:

$$\sum X_i \quad \text{مجموع التكرارات}$$

$$X_1 + X_2 + \dots + X_n$$

4. استخدام الاختبار الإحصائي الخاص بالتوزيعات الطبيعية كاختبار (t)

5. اختبار X^2 مربع كاي

ويسمى أيضاً توزيع كاي تربيع ويعتبر من التوزيعات الاحتمالية المستخدمة لمعرفة الدلالة الإحصائية للنتائج المتحصل عليها عن طريق الاستمار، وبالتالي اختبار كون المتغيرين قيد الدراسة مستقلين أم لا ، ويمكن حسابه وفق الصيغة التالية :

$$X^2 = \frac{\sum(F_0 - F_e)}{F_e}$$

التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها فعلا)

F_e

التكرارات المتوقعة(التكرارات النظرية)، وتحسب كما يلي :مجموع التكرارات مقسم على مجموع الاختبارات .

❖ فرضيات الدراسة :

بناءاً على إشكالية البحث الرئيسية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات ، من بينها الفرضيتين التاليتين للتيين تدرسان الجانب التطبيقي من البحث ، وعلى هذا الأساس قمنا باختبارهما والتأكد من مدى صحتهما وهاتين الفرضيتين هما على التوالي:

- إن تبني السياسات التسويقية في القطاع المصرفي من شأنه أن يؤدي بالبنوك إلى زيادة ربحيتها في نفس الوقت الذي يحدد فيه ميزة تنافسية على المستويين المحلي والعالمي.
- يختلف تقييم عملاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم فعلياً عن مستوى الجودة المتوقعة.
- وانطلاقاً من هاتين الفرضيتين والتيين تعتبران من جهة إجابة مفترحة لإشكالية البحث ومن جهة أخرى فهما تتضمنان تصريحاً يتبايناً بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ، فالفرضية في مضمونها ثلاثة خصائص هي:
 - التصريح في جملة العلاقة بين متغيرين أو أكثر .
 - التنبؤ بما ستحقق منه في الواقع وبالتالي هي جواب مفترض ومعقول للسؤال المطروح .
 - وسيلة للتحقق يتم من خلالها معرفة مدى مطابقة التوقعات من المتحقق ميدانياً.

وبغية اختبار صحة مدى الفرضيات والإجابة على تساؤلات البحث ، اعتمدنا على المنهج الإحصائي وذلك لتحليل النتائج المتحصل عليها ب مختلف الأساليب الإحصائية ، ومنه تقديم مستوى تطبيق الأنشطة التسويقية وعلاقتها بتنافسية البنك.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

هدف التعرف على تقييم العملاء لمستوى تطبيق الأنشطة التسويقية من خلال جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم من خلال البنك، قمنا بتوزيع استثمارات ثم صنفناها في جداول وعملنا على ضبطها إحصائيا ، من أجل تحليلها وتفسيرها وبذلك نستطيع استخلاص نتائج الدراسة التطبيقية ، وهو ما سنقدمه ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول : تحليل نتائج الاستثمارة

بعد أن اعتمدنا على الاستثمارة في جمع المعلومات، قمنا بتبويب نتائج الاستثمارة المقدمة لعملاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية في جداول وعرضها للتحليل وفق أساليب إحصائية وهو ما سنقدمه في النقاط التالية.

أولاً : تحليل نتائج استثمارة تقييم الخدمات المصرفية المتوقعة من قبل العملاء(الأداء المتوقع)

1 يجب أن يكون البنك في مكان ملائم

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات	
9.49	111.25	35	56	+ 5	موافق بشدة
		45	72	+4	موافق
		05	08	+3	محايد
		8.75	14	+ 2	غير موافق
		6.25	10	+1	غير موافق بشد

يتضح من خلال الجدول أن X^2 ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن اغلب توقعات العملاء في تقديرهم للجودة المتوقعة من البنك يوافقون على انه يجب أن يكون في مكان ملائم بنسبة 45% وان 06% لا يتوقعون أن يكون لمكان البنك تأثير على جودة الخدمات المقدمة لهم من طرف البنك بينما 5% هم محايدون

2 يجب أن يتميز التصميم الداخلي للبنك وموقع الانتظار بالجاذبية

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	21.72	32.5	52	موافق بشدة
		40	64	موافق
		7.5	12	محايد
		11.25	18	غير موافق
		8.75	14	غير موافق بشدة

يبين من خلال تحليل الجدول أن X^2 ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني ، مما يعني أن اغلب العملاء والذين يمثلون نسبة 40% يعتقدون أن التصميم الداخلي للبنك وموقع الانتظار تميز بالجاذبية وهذا يؤثر تأثرا كبيرا في جودة خدمات البنك ، في حين يرى 11.25% أنهم غير موافقين على أن التصميم الداخلي للبنك يتميز بالجاذبية ، في حين أن 7.5% هم محايدون في توقعاتهم.

3 يجب أن يكون لدى المصرف تجهيزات تقنية حديثة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	77.00	26.75	40	موافق بشدة
		39.50	54	موافق
		11.25	20	محايد
		15	24	غير موافق
		07.5	12	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتبين أن X^2 ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 46.25% من العملاء للذين يقيمون مستوى جودة الخدمات المصرفية في توقعاتهم بضرورة أن يكون لدى المصرف تجهيزات تقنية حديثة ، في حين يرى 21.5% أن التجهيزات غير ضرورية ، كما أن 11.25% هم محايدون في توقعاتهم .

4 يجب أن يقدم البنك كشوف واضحة ودقيقة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	104.50	35.625	57	موافق بشدة
		39.375	63	موافق
		10.625	17	محايد
		8.75	14	غير موافق
		5.625	09	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتضح أن X^2 ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني والذي يمثل نسبة 57% من العملاء الذين يوافقون على أن البنك يجب أن يقدم كشوف واضحة ودقيقة ، بينما تعتقد ما نسبته 09% أن تقديم الكشوف الواضحة والدقيقة لا يؤثر على مستوى جودة خدمات البنك ، في حين يرى ما نسبته 18% أنهم محايدون في توقعاتهم.

5 يجب أن يعني موظفو المصرف بملابسهم وأناقتهم

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	59.40	33.75	54	موافق بشدة
		45	72	موافق
		06.25	10	محايد
		15	24	غير موافق
		00	00	غير موافق بشدة

يتبيّن من خلال الجدول أن X^2 ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني تُمثل نسبة 72% من العملاء الذين يقيّمون مستوى أداء الخدمات المصرفية في توقعاتهم بالتزام موظفي البنك بملابسهم وأناقتهم ، في حين يرى 15% أنهم غير موافقين على أن موظفي البنك مهمّتين بملابسهم وأناقتهم ، كما أن 06% هم محايدون في توقعاتهم .

6 - يجب أن يكون التقسيم الإداري للمصرف يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
		11.25	18	موافق بشدة
		41.25	66	موافق
9.49	79.93	2.5	04	محايد
		32.5	52	غير موافق
		12.5	20	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 41.25% من العملاء الذين يتوقعون أن يتناسب التقسيم الإداري للبنك مع نوع الخدمات المقدمة ، في حين أن 32.5% غير موافقين على ضرورة أن يتناسب التقسيم الإداري للمصرف مع نوع الخدمات وان 2% هم محايدون.

7 عندما يكون لدى الزبائن أية مشكلة بنكية فإنه يجب على إدارة المصرف أن تتعاطف معهم وتدعمهم

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
		35.62	57	موافق بشدة
		43.12	69	موافق
9.49	57.15	11.25	18	محايد
		5.62	09	غير موافق
		4.37	07	غير موافق بشدة

نلاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني بنسبة 69% من العملاء الذين يوافقون على أن البنك يدعمهم ويتعاطف معهم عند ما تكون لديهم مشكلة بنكية ، في حين أن 5% غير موافقين على أن المصرف يجب أن يتعاطف معهم ويدعمهم، في حين يرى 11% أنهم محايدون.

8 - من الواجب على موظفي البنك تجاه العملاء تقديم النصائح والإرشادات

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	170.93	35.6	57	موافق بشدة
		53.1	85	موافق
		5.0	08	محايد
		3.8	06	غير موافق
		2.5	04	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة **53.1%** من العملاء الذين يقيّمون أداء البنك الموريتاني للتجارة الدولية في توقعاتهم على ضرورة أن يقدم موظفو البنك النصائح والإرشادات ، في حين يرى **04%** أنهم لا يتوقعون أن يقدم لهم موظفو المصرف النصائح والإرشادات ، في حين أن نسبة **04%** هم محايدون.

9 - يجب على موظفي البنك الرد على استفساراتي

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	111.56	33.125	53	موافق بشدة
		46.25	74	موافق
		9.375	15	محايد
		7.5	12	غير موافق
		3.75	06	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتضح أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة **46%** من العملاء الذين يعتقدون في تقييمهم أن موظفي البنك على استعداد للرد على استفساراتهم ، في حين يرى ما نسبته **7%** من العملاء أن الموظفين ليسوا على استعداد للرد على استفساراتهم ، بينما **9%** من العملاء هم محايدون .

10 - يجب أن تكون المعاملات سرية و خالية من الخطورة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	148.5	32.125	61	موافق بشدة
		48.125	77	موافق
		8.125	13	محايد
		4.375	07	غير موافق
		1.25	02	غير موافق بشدة

يتبيّن من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 48% من العملاء للذين يوافقون في توقعاتهم أن المعاملات سرية و خالية من الخطورة ، بينما يرى 4% أنهم لا يوافقون على سرية المعلومات و خلوها من الخطورة ، في حين 8% هم محايدون.

11 - يجب أن يكون الاهتمام بالزبون و مساعدته من أولويات الإدارة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	158.12	35	56	موافق بشدة
		51.875	83	موافق
		5.625	09	محايد
		4.375	07	غير موافق
		3.125	05	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 51% من العملاء هم موافقون في تقييمهم على أن الاهتمام بالزبون يجب أن يكون من أولويات الإدارة، بينما 4% من العملاء هم غير موافقين على أن الاهتمام بالزبون من أولويات الإدارة ، في حين أن 3% هم محايدون.

12- يجب أن يتحلى موظفو المصرف الذي أتعامل معه بالأدب والأخلاق الحسنة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	137.00	40	64	موافق بشدة
		45	72	موافق
		05	08	محايد
		7.5	12	غير موافق
		2.5	04	غير موافق بشدة

نلاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة **45%** من العملاء يتوقعون أن يتحلى موظفو المصرف بالأدب والأخلاق الحسنة ، في حين يرى **7%** أنهم لا يتوقعون أن يتحلى موظفو البنك بالأخلاق الحسنة ، في حين أن **5%** هم محايدون .

13 - يجب أن يولي البنك رعاية فردية بي كعميل

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	57.15	26.25	42	موافق بشدة
		35	56	موافق
		15	24	محايد
		16.25	26	غير موافق
		7.5	12	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتبيّن أن ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني بنسبة **35%** من العملاء للذين يتوقعون أن يولي البنك رعاية فردية بهم كعملاء، في حين **16%** غير متوقعين أن يولي البنك رعاية خاصة بهم، وان **15%** هم محايدون.

14 - يجب على موظفي المصرف تلبية طلباتي فورا

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	77.00	31.9	51	موافق بشدة
		40.6	65	موافق
		13.8	22	محايد
		9.4	15	غير موافق
		4.4	07	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 40% من العملاء للذين هم غير موافقين على ضرورة استجابة الموظفين لطلباتهم فورا ، بينما 09% هم موافقون على انه يجب أن يستجيب الموظفون لطلباتهم فورا، في حين أن 12% هم محايدون في توقعاتهم .

15 - يجب أن يقدم المصرف الخدمة بشكل دقيق وصحيح

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	95.31	25	40	موافق بشدة
		47.5	76	موافق
		4.375	07	محايد
		15	24	غير موافق
		8.125	13	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية بنسبة 47% من العملاء للذين يتوقعون أن يقدم البنك خدماته بشكل دقيق وصحيح ، بينما 15% لا يعتقدون أن البنك يقدم خدماته بالشكل المطلوب ، في حين 04% هم محايدون .

16- يجب أن احصل على الخدمة بمجرد تقديم الطلب

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	30.62	18.125	29	موافق بشدة
		33.125	53	موافق
		15.625	25	محايد
		25.625	41	غير موافق
		8.125	12	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتضح أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 33% من للذين يعتقدون أن الخدمة يتم الحصول عليها بمجرد تقديم الطلب ، في حين يرى 25% أنهم لا يتوقعون الحصول على الخدمة بمجرد تقديم الطلب ، بينما 15% هم محايدون .

17- يجب أن يكون لدى الموظفين في البنك معلومات كافية عن المصرف

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	125.81	10.6	17	موافق بشدة
		54.4	87	موافق
		16.2	26	محايد
		15	24	غير موافق
		3.8	06	غير موافق بشدة

من خلال الجدول تبين أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 54% من العملاء للذين يعتقدون توفر معلومات كافية لدى الموظفين في البنك ، في حين يرى 15% أنهم لا يتوقعون أن تكون هناك معلومات كافية لدى العمال عن المصرف، وهناك 4% هم محايدون.

18- أتوقع أن يحرض موظفو البنك على حسن استقبالي

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	101.75	29.375	47	موافق بشدة
		46.875	75	موافق
		11.25	18	محايد
		8.125	13	غير موافق
		4.375	07	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني أي ما نسبته **46%** يتوقعون أن يحرض موظفو المصرف على حسن استقبالهم ، في حين يرى **8%** أنهم لا يتوقعون استقبالهم بحفاوة من قبل موظفي المصرف ، بينما **11%** هم محايدون.

19- يجب أنأشعر بالأمان عند تعاملني مع موظفي المصرف

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	133.25	30	48	موافق بشدة
		51.2	82	موافق
		10	16	محايد
		05	08	غير موافق
		3.8	06	غير موافق بشدة

نلاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني بنسبة **51%** من يوافقون على أن إدارة البنك يجب أن تشعر العميل بالأمان عند التعامل معها ، في حين يرى ما نسبته **05%** أنهم غير متوقعين من إدارة البنك أن تشعرهم بالأمان عند تعاملهم ، بينما نسبة **10%** هم محايدون.

20- البنك ملزم بتوفير عدد كافي من الموظفين.

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	69.43	29.4	47	موافق بشدة
		39.4	63	موافق
		16.3	26	محايد
		13.6	22	غير موافق
		01.3	02	غير موافق بشدة

يتبيّن من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية بتمثيلها بنسبة **39%** من يعتقدون أن البنك ملزم بتوفير عدد كافي من الموظفين ، بينما نسبة **13%** هم غير موافقين على أن البنك ملزم بتوفير عدد كافي من الموظفين، في حين نسبة **16%** هم محايدون.

21- ينبغي على البنك أن يحرض على إعلامنا بمواعيد تقديم الخدمات والانتهاء منها

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	66.31	28.125	45	موافق بشدة
		41.25	66	موافق
		10	16	محايد
		13.75	22	غير موافق
		6.875	11	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة **41%** من يتوقعون ضرورة أن يحرض البنك على إعلامهم بمواعيد تقديم الخدمات ، في حين **13%** غير موافقين على انه يجب أن يحرض البنك على إعلامهم بمواعيد تقديم الخدمات ، بينما **10%** هم محايدون.

22- لا توقع أن تكون أوقات البنك ملائمة لكافة العملاء

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	26.32	21.3	34	موافق بشدة
		36.3	58	موافق
		17.5	28	محايد
		14.4	23	غير موافق
		10.6	17	غير موافق بشدة

من خلال الجدول نلاحظ X^2 ذات دلالة إحصائية تمثل 36% من العملاء للذين هم موافقون في توقعاتهم على أن أوقات البنك ملائمة لكافة العملاء، في حين يرى 14% أنهم غير موافقين على أن أوقات البنك ملائمة، وان 17% هم محايدون في توقعاتهم.

ثانياً: استماراة تقييم جودة الخدمات المصرفية المقدمة (الأداء الفعلي)

1- يوجد البنك في مكان ملائم

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	77.68	15.0	24	+5 موافق بشد
		43.1	69	+4 موافق
		28.1	45	+3 محايد
		7.5	12	+2 غير موافق
		6.3	10	+1 غير موافق بشدة

يتبيّن من خلال الجدول أن X^2 ذات دلالة إحصائية لصالح الخيار الثاني والذي يمثل نسبة 43% من العملاء للذين يقيّمون أداء البنك الذي يتعاملون معه من خلال موقعه ، كما أن نسبة 7% هم غير موافقين أن البنك يتواجد في مكان ملائم ، في حين نجد أن 28% هم محايدون .

2 - يتميز التصميم الداخلي للبنك ومواقع الانتظار بالجاذبية

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	35.56	8.8	14	موافق بشدة
		26.3	42	موافق
		23.1	37	محايد
		32.5	52	غير موافق
		9.4	15	غير موافق بشدة
				يتضح من خلال أن X^2 ذات
تحليل الجدول				
دالة إحصائية				

، مما يعني أن اغلب العمالء والذين يمثلون نسبة 32% يعتقدون أن التصميم الداخلي للبنك ومواقع الانتظار لا تميز بالجاذبية وهذا يؤثر تأثيراً كبيراً في أداء البنك ، في حين 26% يوافقون على أن التصميم الداخلي للبنك يتميز بالجاذبية ، وأن 23% هم محايدون في توقعاتهم.

3 - لدى المصرف تجهيزات تقنية حديثة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	101.06	10.6	17	موافق بشدة
		9.4	15	موافق
		22.5	36	محايد
		50.0	80	غير موافق
		7.5	12	غير موافق بشدة

من الملاحظ من خلال الجدول أن X^2 ذات دالة إحصائية تمثل نسبة 50% من العمالء للذين هم غير موافقين على أن لدى المصرف تجهيزات تقنية حديثة ، في حين يوافق 9% على أن البنك لا يمتلك تجهيزات تقنية حديثة ، كما أن 11.25% هم محايدون في توقعاتهم .

4 - يقدم البنك كشوف واضحة ودقيقة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات

9.49	121.06	15.0	24	موافق بشدة
		8.8	14	موافق
		53.1	53.1	محايد
		3.8	06	غير موافق
		19.4	31	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتضح أن ذات دلالة إحصائية تمثل **53%** هم غير موافقين على أن البنك يقدم كشوف واضحة ودقيقة ، كما أن نسبة **69%** هم موافقون على أن البنك يقدم كشوف واضحة ودقيقة ، بينما **4%** هم محايدون .

5- يعني موظفو المصرف بملابسهم وأنماطهم

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	42.18	10.0	16	موافق بشدة
		17.5	28	موافق
		11.9	19	محايد
		38.8	62	غير موافق
		21.9	35	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل **39%** من العملاء للذين يرون أن المظهر العام لموظفي البنك لا يتميز بالأناقة ، في حين يرى **17%** أن موظفي البنك يعتنون بأنماطهم ، وان نسبة **12%** هم محايدون .

6- التقسيم الإداري للمصرف بتلاعيم مع نوع الخدمات المقدمة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	26.68	20.0	32	موافق بشدة
		14.4	23	موافق
		8.8	14	محايد
		32.5	52	غير موافق
		24.4	39	غير موافق بشدة

يتبيّن من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة **32%** من العملاء هم غير موافقين على أن التقسيم الإداري للبنك يتلائم مع نوع الخدمات المقدمة ، في حين يرى **14%** أنهم موافقون على أن التقسيم الإداري يتلائم مع نوع الخدمات المقدمة، أما **09%** فإنهم محايدون .

7- عندما يكون لدى الزبائن أية مشكلة بنكية أو مالية فإن إدارة المصرف تتعاطف معهم وتدعمهم

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	43.62	16.9	27	موافق بشدة
		34.4	55	موافق
		8.1	15	محايد
		30.0	48	غير موافق
		10.6	17	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتضح أن ذات دلالة إحصائية تمثل **34%** من العملاء للذين يعتقدون أن إدارة المصرف تتعاطف معهم وتدعمهم في حالة حصول مشكلة ما ، بينما يرى **30%** أن إدارة المصرف لا تتعاطف معهم عند حصول مشكلة، في حين يرى **8%** أنهم محايدون .

8- يقوم موظفي المصرف بتقديم النصائح والإرشادات

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	73.81	10.0	16	موافق بشدة
		14.4	23	موافق
		7.16	12	محايد
		45.0	72	غير موافق
		23.1	37	غير موافق بشدة

من الملاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل X^2 45% من العملاء للذين يرون أن موظفي المصرف لا يقدمون النصائح والإرشادات ، في حين أن نسبة 14% هم موافقون على أن موظفي المصرف يقدمون لهم نصائح والإرشادات ، بينما 70% هم محايدون.

9- موظفو البنك يردون على استفساري

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	128.81	5.6	9	موافق بشدة
		11.3	18	موافق
		9.4	15	محايد
		55.0	88	غير موافق
		18.8	30	غير موافق بشدة

كما نلاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل 5% من العملاء للذين يعتقدون أن موظفي البنك لا يردون على استفساراهم ، في حين يرى 11% منهم موافقون على أن موظفي البنك يردون على استفساراهم، بينما 90% هم محايدون .

10- المعاملات المصرفية سرية وخالية من الخطورة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	48.81	21.3	34	موافق بشدة
		40.6	65	موافق
		12.5	20	محايد
		16.3	26	غير موافق
		9.4	15	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل 40% من العملاء للذين هم موافقون على أن المعاملات المصرفية سرية وخالية من الخطورة ، في حين أن 16% من العملاء غير موافقين على سرية وخلو المعاملات من الخطورة ، بينما 12% هم محايدون .

11- الاهتمام بالزبون ومساعدته من أولويات الإدارة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	107.25	27.5	44	موافق بشدة
		48.8	78	موافق
		11.3	18	محايد
		7.5	12	غير موافق
		5	08	غير موافق بشدة

يبين من خلال الجدول أن X^2 ذات دلالة إحصائية تمثل 48% من العملاء للذين يعتقدون أن الإدارة تعتبر الزبون من أولوياتها، في حين أن 12% غير موافقين على أن الاهتمام بالزبون ومساعدته من أولويات الإدارة، بينما 11% هم محايدون.

12- يتحلى موظفو المصرف الذي أتعامل معه بالأدب والأخلاق الحسنة

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	67.93	15.6	25	موافق بشدة
		40.0	64	موافق
		28.8	46	محايد
		2.5	4	غير موافق
		13.1	21	غير موافق بشدة

نلاحظ من خلال الجدول أن X^2 ذات دلالة إحصائية تمثل 64% من العينة المستحثبة وللذين يعتقدون أن موظفي المصرف يتحلون بالأدب والأخلاق الحسنة ، في حين يرى 2% أن موظفو المصرف لا يتحلون بالأدب والأخلاق الحسنة، ويرى 28% أنهم يلتزمون الحياد .

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات

البنك رعاية كعميل					
					موافق بشدة
					موافق
فردية بي	13 - يولي	9.49	32.50	14.3 21.3 9.4 40.625 14.4	23 34 15 65 24
					محايد
					غير موافق
					غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتبين أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة **%40** من العملاء للذين يعتقدون من خلال تقييمهم أن البنك لا يولي لهم الرعاية الفردية الكافية ، في حين أن **%21** يعتقدون أن البنك يولي رعاية فردية خاصة بهم ، بينما نجد أن **%09** هم محايدون.

14- يهتم موظفو المصرف بتلبية طلباتي فورا

X_t^2	X^2	%	F_0	خيارات
				موافق بشدة
				موافق
				محايد
				غير موافق
				غير موافق بشدة

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن ذات دلالة إحصائية تمثل **%36** من العملاء للذين لا يوافقون على أن موظفي المصرف يقومون بتلبية طلباتكم فورا، في حين **%11** من العملاء موافقون على أن موظفي المصرف يقومون بتلبية طلباتكم فورا ، بينما يرى **%9** أنهم محايدون .

15- يقدم المصرف الخدمة بشكل دقيق وصحيح

X_t^2	χ^2	%	F_0	الخيارات
9.49	61.25	11.3	18	موافق بشدة
		15.0	24	موافق
		10.0	16	محايد
		43.8	70	غير موافق
		20.0	32	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 43% من العملاء يعتقدون أن المصرف لا يقدم الخدمة بشكل دقيق وصحيح ، في حين أن ما نسبته 15% يوافقون على أن المصرف يقدم الخدمة بشكل دقيق وصحيح، بينما 10% هم محايدون.

16- يتم الحصول على الخدمة بمجرد تقديم الطلب

X_t^2	χ^2	%	F_0	الخيارات
9.49	71.91	10.6	17	موافق بشدة
		15.0	24	موافق
		7.5	12	محايد
		45.0	72	غير موافق
		21.9	35	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتضح أن ذات دلالة إحصائية تمثل 45% من العملاء من هم غير موافقين على أن الحصول على الخدمة يتم بمجرد تقديم الطلب، في حين يرى 15% أن الحصول على الخدمة يتم بمجرد تقديم الطلب، بينما يرى 7% هم محايدون.

X_t^2	χ^2	%	F_0	الخيارات

الموظفون في معلومات المصرف					
موافق بشدة					
موافق					
محايد					
غير موافق					
غير موافق بشدة					
موافق بشدة					
موافق					
محايد					
غير موافق					
غير موافق بشدة					

نلاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل $\chi^2 = 43$ % من العملاء للذين هم غير موافقين على أن الموظفين في المصرف يمتلكون معلومات كافية عن المصرف ، في حين يعتقد 16% أن الموظفين يمتلكون معلومات كافية عن المصرف ، وان نسبة 10% محايدون.

18- يحرص موظفو البنك على حسن استقبالي

X_t^2	χ^2	%	F_0	الخيارات
		13.1	21	موافق بشدة
		48.1	77	موافق
9.49	89.18	3.8	06	محايد
		17.5	28	غير موافق
		17.5	28	غير موافق بشدة

من خلال الجدول نلاحظ أن ذات دلالة إحصائية تمثل $\chi^2 = 48$ % من العملاء غير موافقين على أن موظفي المصرف حريصون على حسن استقبالهم ، بينما يعتقد 17% من العملاء أن موظفي البنك هم حريصون على حسن استقبالهم، في حين يرى 04% أئمه محايدون.

19- أشعر بالأمان عند تعاملني مع موظفي المصرف

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	23.75	21.3	34	موافق بشدة
		12.5	20	موافق
		26.3	42	محايد
		30.0	48	غير موافق
		10	16	غير موافق بشدة

من خلال الجدول يتبين أن ذات دلالة إحصائية تمثل **30%** من العملاء للذين يعتقدون أنهم يشعرون بالأمان عند التعامل مع موظفي المصرف، في حين نجد **12%** غير موافقين على أن موظفي المصرف يشعرونهم بالأمان ، بينما **26%** هم محايدون .

20- يتتوفر المصرف على عدد كافي من الموظفين

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	40.93	18.1	29	موافق بشدة
		38.8	62	موافق
		20.6	33	محايد
		10.0	16	غير موافق
		12.5	20	غير موافق بشدة

يتضح من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل **39%** من العملاء للذين يوافقون على أن المصرف يتتوفر على عدد كافي من الموظفين ، في حين أن **10%** غير موافقين على أن المصرف يتمتلك عدد كافي من الموظفين ، بينما **20%** هم محايدون.

21- يحرص المصرف على إعلامنا بمواعيد تقديم الخدمات والانتهاء منها

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	31.56	23.8	38	موافق بشدة
		34.4	55	موافق
		13.1	21	محايد
		20.0	32	غير موافق
		8.8	14	غير موافق بشدة

يبين من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية تمثل نسبة 34% من العملاء للذين يوافقون على أن المصرف حريص على إشعارهم بمواعيد تقديم الخدمات والانتهاء منها، في حين يرى 20% أن المصرف لا يعلمهم بمواعيد تقديم الخدمات والانتهاء منها، في حين يرى 13% أنهم محايدون.

22- أوقات البنك ملائمة لكافية العملاء

X_t^2	X^2	%	F_0	الخيارات
9.49	34.06	13.75	29	موافق بشدة
		22.5	36	موافق
		09.375	15	محايد
		36.25	58	غير موافق
		13.75	22	غير موافق بشدة

نلاحظ من خلال الجدول أن ذات دلالة إحصائية بتمثيلها لنسبة 36% من العملاء للذين يرون أن أوقات البنك غير ملائمة لكافية العملاء ، في حين أن 22% موافقون على أن أوقات البنك ملائمة لكافة العملاء ، بينما 9% هم محايدون.

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الاستثمارة

بعد أن قمنا بعرض نتائج الاستمارة الموزعة على العملاء في جداول وتحليلها إحصائيا، نصل إلى تفسيرها على ضوء التحليل المقدم ونختبر مدى صحة الفرضيات المقدمة ضمن النقاط التالية.

أولاً: تفسير نتائج استمارة تقييم الخدمات المتوقعة

الجوانب الملموسة: من خلال نتائج الاستمارة ترتفع توقعات العملاء بشأن جودة الخدمات المصرفية التي ينبغي للبنك الموريتاني للتجارة الدولية تقديمها ، حيث أن أفضل العوامل في نظرهم كانت هو أن يتواجد البنك في مكان ملائم بنسبة 45% من العملاء، وان يتميز التصميم الداخلي للبنك و مواقع الانتظار بالجاذبية والتميز للتيتن تتناسب مع التقسيم الإداري للبنك بنسبة 40% كما أكد 39% من العملاء على ضرورة أن يتتوفر البنك على تجهيزات تقنية حديثة وان يستخدم تكنولوجيا عالية ، في حين يرى 45% من العملاء أن الخدمة المقدمة من قبل المصرف للعملاء تتأثر تأثيراً واضحاً باهتمام الموظفين بأناقفهم.

الاعتمادية: من خلال تحليل نتائج الاستمارة تبين أن نسبة 41% من العملاء يوافقون على أن يقدم البنك خدماته للعملاء في الوقت المحدد الذي وعد به سابقا، وان تقدم بشكل صحيح بما يمثل 47% ، وأشار 39% إلى أنهم يتوقعون أن يكون عدد الموظفين كافياً للاستماع إلى طلباتهم و حل مشاكلهم ، كما أن نسبة 39% يتوقعون أن تقدم لهم الإدارة كشف واضحة ودقيقة عند الحاجة إليها.

الاستجابة: من خلال تحليل نتائج الاستمارة تبين أن نسبة 46% موافقين على انه يجب أن يستجيب موظفو المصرف لطلباتهم فورا ، كما أن نسبة 40% هم موافقون على أن الحصول على الخدمة يجب أن يتم بمجرد تقديم الطلب ، وانه من واجب البنك تقديم النصائح والإرشادات بما يمثل نسبة 53% من العملاء ، بينما 38% من العملاء يتوقعون أن يحرص البنك على إعلامهم بمواعيد تقديم الخدمات وموعد الانتهاء منها.

الأمان: من خلال تحليل نتائج الاستمارة تبين أن نسبة 51% من العملاء يشعرون بالأمان عند التعامل مع المصرف ، كما أن نسبة 54% تعتقد أن الموظفين لديهم معلومات كافية عن المصرف، كما تتوقع نسبة 45% أن المعاملات مع البنك سرية وخالية من الخطورة ، بينما يعتقدون أن موظفي البنك يجب يتحلوا باللباقة والأخلاق الحسنة بنسبة 48% من العملاء.

التعاطف: من خلال تحليل نتائج الاستماراة تبين أن نسبة 46% من العملاء يتوقعون حسن استقبال من طرف الموظفين ، كما تبين من خلال تحليل النتائج أن ما نسبته 35% من العملاء يتوقعون أن يتم الاهتمام بهم من قبل الإدارة بصورة فردية، كما أن نسبة 41% يعتقدون أن أوقات البنك يجب أن تكون ملائمة.

ثانياً: تفسير نتائج استماراة تقييم جودة الخدمات المصرفية المقدمة(الأداء الفعلي)

الجوانب الملموسة: يتضح من خلال تحليل نتائج الاستماراة أن العملاء يقيمون جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم فعلياً في أن البنك يتواجد في مكان ملائم بنسبة 43% ، إلا أن تقييمهم سلبي بنسبة 32% للتصميم الداخلي للبنك الذي لا يتميز عندهم بالجاذبية ، وان التقسيم الإداري لا يتناسب مع نوع الخدمات بنسبة 32% ، ونجد أن 50% منهم من خلال تقييمهم للأداء الفعلي يعتقدون أن المصرف لا يتوفر على تجهيزات تقنية حديثة ولا يستخدم تكنولوجيا عالية ، أما نسبة للذين لا يهتمون بأناقتهم فقد بلغت 38% ، وبالتالي فإن تقييمهم لكل ما يقدم لهم من الأشياء الملموسة كان سلبي رغم تأثيرها وأهميتها بشكل مباشر على الأداء.

الاعتمادية: من خلال تحليل نتائج الاستماراة تبين أن 45% من العملاء راضين على أن البنك يقدم الخدمة في المواعيد المحددة ، وان 43% محابيدين في تقييمهم بعدد الموظفين، وهناك نسبة 53% من العملاء غير موافقين أن البنك يقدم كشوف واضحة ودقيقة ، أما تقديم الخدمة فيقيمهما نسبة 43% بأنها سلبية نتيجة حدوث أخطاء عند التقديم ، في حين 40% من هؤلاء العملاء لا يحظون بالاهتمام من قبل الموظفين للاستماع لطلباتهم والاهتمام بها .

الاستجابة: من خلال تقييم نتائج الاستماراة يتضح أن تقييم العملاء لجودة الخدمات المصرفية المقدمة كان سلبي ، إذ أن نسبة 45% يرون أن الحصول على الخدمة لا يتم ب مجرد تقديم الطلب ويظهر ذلك واضحاً من خلال عدد الشبابيك وحجم ضغوط المعاملات ، وكذلك فان نسبة 55% من العملاء يرون أن موظفي البنك ليسوا على استعداد دائم للرد على استفساراتهم ، كما أن موظفي البنك لا يهتمون بتقديم النصائح والإرشادات اللازمة بنسبة 45% ، في حين نجد أن نسبة 34% من العملاء يرون أن المصرف يحرص على إعلامهم بمواعيد تقديم الخدمات والانتهاء منها عن طريق الملصقات والإعلانات الدورية، إلا أن تقييمهم

لهذا بعد يبقى سلبي وناتج عن عدم الاهتمام بهم بشكل كافي والمبادرة إلى تقديم النصائح والإجابة على استفساراتهم وهو ما يؤدي إلى خلق فجوة سلبية.

الأمان : من خلال تحليل نتائج الاستماراة تبين أن نسبة 30% من العملاء لا يشعرون بالأمان عند تعاملهم مع البنك وقد يكون ذلك نتيجة ضعف المعلومات لدى موظفي المصرف والتي كانت إيجابية العملاء عنها سلبية بنسبة 43% ، إلا أن نسبة 40% من العملاء يرون أن موظفي المصرف يتحلون باللباقة والأحلاق الحسنة ، وان نسبة 40% منهم يرون أن المعاملات ن المصرفية تميز بالسرعة وعدم الخطورة .

التعاطف : من خلال تحليل نتائج الاستماراة تبين أن نسبة 48% من العملاء يرون أن الاستقبال من طرف موظفي البنك يتم بالطريقة المطلوبة والمرضية ، كما أن تقديرهم كان سليماً وذلك نتيجة عدم الاهتمام من طرف إدارة البنك بصالحهم الخاصة وتعاطفها معهم بشكل فردي بنسبة 34% ، في حين أن 36% يوافقون على أن أوقات العمل ليست ملائمة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة بواسطة برنامج SPSS

الفجوة	جودة الخدمات الفعلية						جودة الخدمات المتوقعة						رقم العباره
	مستوى المعنوية	درجات الحرية	T	S	\bar{X}	مستوى المعنوية	درجات الحرية	T	S	\bar{X}			
-0.4	3.35	159	42.96	1.03	3.53	3.35	159	43.40	1.14	3.93			1
-0.84	3.35	159	32.26	1.14	2.92	3.35	159	37.48	1.26	3.76			2
-0.32	3.35	159	30.56	1.09	2.65	3.35	159	28.13	1.32	2.95			3
-2.54	3.35	159	23.79	1.31	1.46	3.35	159	48.36	1.04	4.00			4
-1.42	3.35	159	25.14	1.28	2.55	3.35	159	50.13	1.00	3.97			5
-0.16	3.35	159	23.37	1.47	2.73	3.35	159	28.23	1.29	2.89			6
-0.92	3.35	159	30.50	1.31	3.16	3.35	159	59.43	0.68	4.08			7
-1.18	3.35	159	24.27	1.26	2.43	3.35	159	46.25	0.98	3.61			8
-1.67	3.35	159	27.07	1.07	2.30	3.35	159	48.64	1.03	3.97			9
-0.69	3.35	159	35.12	1.25	3.48	3.35	159	62.06	0.58	4.17			10
-0.25	3.35	159	46.05	1.06	3.86	3.35	159	56.25	0.92	4.11			11
-0.22	3.35	159	36.57	1.18	3.42	3.35	159	32.72	1.23	3.20			12
-1.19	3.35	159	23.17	1.46	2.67	3.35	159	44.33	1.10	3.86			13
-0.3	3.35	159	25.11	1.27	2.53	3.35	159	23.97	1.23	2.33			14
-0.54	3.35	159	24.48	1.27	2.47	3.35	159	33.51	1.24	3.28			15
-0.14	3.35	159	25.48	1.16	2.35	3.35	159	25.56	1.23	2.49			16
-1.28	3.35	159	25.01	1.31	2.60	3.35	159	46.47	1.05	3.88			17
-0.20	3.35	159	34.83	1.23	3.40	3.35	159	35.25	1.14	3.20			18
0.2	3.35	159	34.40	1.24	3.40	3.35	159	45.36	0.96	3.45			19
-0.30	3.35	159	33.83	1.28	3.44	3.35	159	38.61	1.21	3.70			20
-0.01	3.35	159	25.60	1.22	2.34	3.35	159	32.50	1.15	2.35			21

-1.12	3.35	159	24.58	1.17	2.10	3.35	159	26.32	0.86	3.22	22
7-0.6			29.73	1.23	2.8			38.53	1.076	3.47	

*t:توزيع لاختبار المعنوية. * مستوى المعنوية: درجة الاحتمال التي على أساسها نقبل أو نرفض الفرضية. * درجات الحرية -

(n-1) حيث تمثل n عدد العينة المدروسة

بالاعتماد على برنامج SPSS في استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتطبيقه على مقياس ليكرت ذي الخمس درجات ، والمقياس المستخدم في اختبار الفروق المعنوية بين الجودة الفعلية واجودة المتوقعة تم استخلاص النتائج التالية:

* إن تقييم العملاء لمستوى جودة الخدمات المصرفية المتوقعة كان مرتفعاً وبلغ الوسط الحسابي العام (3.47) والذي يقع بين درجة الحياد (+3) ودرجة الموافقة (+4) ، وان اكبر وسط حسابي كان للعبارة رقم عشرة حيث بلغ (4.17) وبانحراف معياري (0.58) ، وهي تمثل توقعات العملاء من حيث سرية المعاملات وخلوها من الخطورة .

وأقل وسط حسابي كان للعبارة 21 والتي تمثل إشعار العملاء بتوقيت تقديم الخدمات والانتهاء منها حيث بلغ (2.15) وبانحراف معياري بلغ (1.15) ،

وتتوزع المتوسطات الحسابية لباقي أفراد العينة على العبارات 22 بين هذين الحالين.

*إن تقييم العملاء لجودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم كان منخفضاً ، وبلغ الوسط الحسابي العام (2.8) والذي يقع بين درجة عدم الموافقة (-2) ودرجة الحياد (3) ، وان اكبر وسط حسابي كان للعبارة رقم 11 والتي تمثل توقعات العملاء حول اهتمام الإدارة بالزبون ومساعدته ، حيث بلغ (3.86) وبانحراف معياري بلغ (1.06) ، وأقل وسط حسابي كان للعبارة 04 والتي تمثل توقعات العملاء حول دقة ووضوح الكشوف المقدمة من طرف البنك ، إذ بلغ (1.46) وبانحراف معياري بلغ (1.31) ، وتتوزع المتوسطات الحسابية لباقي أفراد العينة على العبارات 22 بين هذين الحالين .

باستخدام نظرية الفجوة وحساب الفرق بين الأداء الفعلي وتوقعات العملاء عن هذا الأداء يمكن استخدام المعادلة التالية:

مجموع الوسط الحسابي العام للجودة الفعلية - مجموع المتوسط الحسابي للجودة المتوقعة

$$\text{وبالتعبير الرياضي } = 3.47 - 2.80 = -0.67$$

و بما أن الفرق يمثل مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI ، ووفقاً لذلك فإن الأداء المتوقع هو أكبر من الأداء الفعلي (فجوة سالبة) ، فان جودة الخدمة المقدمة من طرف البنك الموريتاني للتجارة الدولية تختلف عن جودة الخدمة المتوقعة من طرف

العملاء وتجه نحو الخدمة الغير مرضية ، وبالتالي نقبل فرضية أن مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة فعليا من طرف المصرف تختلف عن مستوى الجودة المتوقعة.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة

* إن تقييم عملاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية مستوى الأداء الفعلي للخدمات المصرفية

المقدمة لهم كان سلبيا ، وبالتالي فإن الجودة الفعلية كانت منخفضة.

* إن الجودة المتوقعة من طرف عملاء البنك كانت مرتفعة.

* ليس هناك اختلاف بين نتائج قياس جودة الخدمات المصرفية باستخدام مقياس الأداء الفعلي ، وبين نتائج القياس باستخدام نظرية الفجوة ، فكما تشير النتائج فإن نتائج القياس في الحالتين كانت متوافقة ، إذ طالما أن الربون يعتمد في تقييمه لجودة الخدمة المصرفية على خبراته السابقة مع المصرف ، والاتجاهات التي يكون قد كونها عن مستوى الخدمة خلال تلك الخبرات، فإن هذه كلها تشكل الكيفية التي يقيم بها الربون جودة الخدمة المصرفية، وكذلك فإن التوقعات التي يكُونها الزبائن حول جودة الخدمة المصرفية تعتمد على تلك الخبرات والاتجاهات، وهذا فإن المقياس الاتجاهي يعتبر مقياساً مناسباً وبسيطاً من الناحية التطبيقية، ولأغراض قياس جودة الخدمات المصرفية

* يبدو أن هناك تفاوت واضح في الأهمية النسبية التي يوليهها التي يوليهها عملاء المصرف عند تقييمهم لجودة الخدمات المصرفية، والحقيقة أن لهذه النتيجة دلالات تطبيقية فيما يتعلق بتحديد الأولويات عند تطوير الخدمات المصرفية ، حيث تعتبر الأهمية النسبية لكل بعد مؤشراً على درجة الأولوية التي يجب أن يوليهها صانع القرار للتطوير بالنسبة لكل بعد من أبعاد الأداء .

* قد تتفاوت الأهمية النسبية للعملاء من وجهة نظر البنك إلا أنها تتساوى من وجهة النظر التسويقية ، لذلك فإن تقييم العملاء فيما يخص اهتمام البنك بهم لم يكن ايجابيا ، كما أن تطبيق الأنشطة التسويقية للبنك سيكون له تأثير كبير واضح على جودة الخدمات المقدمة ، والتي بدورها ستتعكس على الميزة التنافسية للبنك ، إذ أن الجودة تعتبر البعد الأهم في الرفع من مستوى الميزة التنافسية ، وكما تمت الإشارة سابقاً فإن المصرف لم يولي الاهتمام الكافي بالعملاء حسب التقييم الفعلي للأداء ، وهو ما يعتبر ضعفاً واضحاً من قبل إدارة المصرف في تطبيق الأنشطة التسويقية . وبما أن أكثر المعايير النوعية شيوعاً في قياس مستوى الميزة التنافسية يتم على أساس مدى درجة رضا العملاء عن خدمات المؤسسة قياساً بالمنافسين الآخرين، ويمكن للزبائن أن يدركوا جودة الخدمات المقدمة لهم من خلال التمييز بين عدد من المستويات المختلفة للنوعية والتي تمثل الميزة التنافسية ، لذلك فإن قدرة البنك على التنافس لم تزل ضعيفة على الأقل من وجهة نظر الزبائن من

خلال تقييمهم للجودة الفعلية والتي كانت سالبة في نظرهم ، أما من حيث المقاييس الكمية فان التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يتم إنفاقها على النشاط التسويقي بمحمله قياسا بالمنافسين تعتبر مؤشر مهم على الوضع التنافسي ، وكما هو معتمد من طريقة تكافئ المنافسة في تقدير ميزانية النشاط الترويجي (الإعلان) في المؤسسة ، فان البنك الموريتاني للتجارة الدولية يعتبر الأعلى من حيث تكاليف الإعلان مقارنة بالمنافسين .

كذلك فان تقدير حصة البنك من المبيعات قياسا بالمنافسين يعتبر مؤشرا مهما في قياس الميزة التنافسية ، وبالتالي فان البنك الموريتاني للتجارة الدولية يمتلك اكبر حصة في السوق الموريتانية قياسا بالمنافسين من حيث عدد الحسابات المفتوحة ، كذلك شبكة الوكالات ، و مجموع الودائع، إلى جانب القروض المقدمة ، وبطبيعة الحال فان ارتفاع هذه النسب قياسا بالمنافسين يعطي مؤشر مهم على تحقيق الميزة التنافسية.

خاتمة الفصل الثالث:

إن البنوك الناجحة والمتميزة في العالم ، هي البنوك التي تركز على جودة الخدمة أكثر من تركيزها على الخدمة لأن جميع البنوك تتشابه إلى حد بعيد في خدماتها التي تطرحها في الأسواق ، ومن هنا المنطلق بادرت البنوك الموريتانية إلى إصلاح القطاع المصرفي وعصرته كجزء من مرحلة الحداثة التي تمر بها موريتانيا، أين أصدرت قوانين مصرافية جديدة تدعو إلى هيكلة القطاع المصرفي والارتقاء نحو مسؤوليات أهمها وضع التشريعات والتوجهات التي تساعده على انطلاق هذه الصناعة للتحرك المرن في بيئه عالمية تتيح لهذه الصناعة استيعاب التقنيات الحديثة وإنتاج خدمات ذات ميزة تنافسية.

ورغم الجهد المبذول في هذا الجانب إلا أنها تبقى دون المستوى الذي يتحقق لهذه المصارف قوة تنافسية على المدى الطويل ، وقد لوحظ ذلك من خلال انخفاض مستوى جودة الخدمات المصرافية المقدمة من طرف البنك ، وغياب التكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى عدم اعتبار الزبون من أولويات العمل المصرفي. هذا من وجهة نظر العملاء في تقييمهم لمستوى جودة هذه الخدمات.

خاتمة عامة:

كان الهدف الرئيسي من تسويق الخدمات المصرفية هو التوجيه المنظم للخدمات المصرفية إلى العملاء بالطريقة التي تحقق رضا العملاء وأهداف البنك ، إلا أن الزيادة الكبيرة في حجم ونوعية الخدمات المصرفية، والتغيرات المستمرة في المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي تغير حاجات ورغبات العملاء وزيادة خبرة القائمين على البنوك التجارية ، كل ذلك حداً بالبنوك إلى إعادة تنظيم نفسها على أساس تسويقية والحرص على أداء مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية غير التقليدية . من هنا بدا الفكر التسويقي يتحمل مسؤولية الانتشار المصرفى ودراسة الاختيار المناسب لمكان وحدات البنك . ودراسة أساس الاقتراب من العملاء ، ودراسة حاجاتهم المتغيرة ، ورغبتهم في راحة أكثر وفي خدمات أكثر ، وفي مساعدة شخصية وفنية أكثر .

ومن هنا فقد أصبح لزاماً على البنوك مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال إعادة صياغة استراتيجيتها واتهاب سياسيات أكثر تطوراً وشمولاً بهدف التكيف مع الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي ، وتطوير جودة الخدمة المصرفية ورفع كفاءة الأداء بما يعزز قدراتها التنافسية .

إن اشتداد حدة المنافسة بين البنوك من جهة ومؤسسات المالية من جهة أخرى حداً بهذه البنوك إلى التفكير في صناعة خدمات متميزة تستطيع من خلالها كسب أكبر حصة من السوق مع تحقيق هدف الربحية ، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية .

إن مسؤولية إشباع رغبات واحتياجات العملاء تعتبر المبرر الاقتصادي لوجود البنك .
يعنى أن العميل هو أصل النشاط ذاته ، لذا تعبا الجهود لإرضاء وإشباع حاجات العملاء المتغيرة والمتطورة ، ووفقاً لمتغيرات المجتمع ، ومن خلال ذلك فإن المنطق التسويقي يرى أن معظم هذه التغيرات تمثل مشاكل تسويقية للبنك يجعله يبحث باستمرار عن تقديم خدمات جديدة.

فالمؤسسة الناجحة هي القادرة على تلبية احتياجات عملائها من الخدمات التي تتحقق رغباتهم وتكون منسجمة مع قدراتهم وتفوق توقعاتهم ، وتقدم إليهم خدماتها بجودة عالية

ومنافسة ، من هتنا نجد بان العميل هو محور الارتكاز في العملية والجهد التسويقي لأي مؤسسة .

إن قدرة البنك على خلق ميزة تنافسية ليست بالأمر الصعب لكن المحافظة عليها تعتبر أمرا في غاية الصعوبة نظرا لعدم وجود براءة احتراع في مجال الخدمات ، إلا أن البنك تبقى في سباق مرير من اجل كسب الرهان والحصول على خدمة اكبر عدد ممكن من العملاء.

يواجه القطاع المصرفي الموريتاني صعوبات جمة ترتكز أهمها في انخفاض مستويات جودة الخدمات المقدمة وعدم تحقيقها لتوقعات العملاء ، ومن خلال دراستنا التي انصبت على قياس أداء الخدمات المصرفية من خلال اخذ البنك الموريتاني للتجارة الدولية كعينة من البنوك التجارية الموريتانية وبين أن تقييم العملاء لجودة الخدمات المصرفية المتوقعة كان مرتفعا بالمقارنة مع الجودة الفعلية ، وتنسج إلى الجودة الغير مقبولة ، ونتيجة لهذه الفجوة التي تعتبر سالبة فان البنك لم يستطع تقديم المزيج التسويقي المناسب والذي بدوره يشبع الحاجات المتنوعة للعملاء.

الوصيات المقترنة:

إن النتائج المتوصل إليها لا تدع مجالا للشك في أن التسويق المصري يعتبر من الوظائف الأساسية في العمل المصرفي وعلى الرغم من الجهد الذي بذلته البنك في سبيل الارتقاء بجودة خدماتها إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وستظل هذه الجهود محدودة النتائج ما لم يتم تطبيق الأنشطة التسويقية والتركيز على تحقيق رغبات العميل أولا وقبل كل شيء.
*إن البنك الموريتانية عموما والبنك الموريتاني للتجارة الدولية يفتقد إلى وضع إستراتيجية تسويقية قائمة على أساس تحقيق الأهداف الكلية للمصرف، وهذا يتquin على الإدارة المكلفة بالأنشطة التسويقية مهام وواجبات نذكر منها

* إعداد الإستراتيجية التسويقية للبنك

* إجراء بحوث ودراسات خاصة بالمنافسين للتعرف على خدماتهم وقدراتهم التنافسية ومقارنتها بخدمات البنك ، وقياس مستوى أداء الخدمة مقارنة بالمنافسين ، وقياس منافذ توزيع الخدمات والتعرف على أي المنافذ أكثر تفضيلا لدى العملاء.

* إعداد إستراتيجية ترويجية متكاملة لختلف خدمات البنك ، تنسجم وتنتفق مع الأهداف الإستراتيجية العامة للبنك ، ومع طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها ، مع القيام بخطيط الحملات الإعلانية المختلفة ليتمكن الجمهور من التعرف على خدمات البنك المتنوعة . وذلك من خلال قياس فاعلية وسائل الإعلام لمعرفة الوسائل الأكثر فاعلية في إيصال الرسالة الإعلانية وتحقيق المدف .

* رسم سياسة الخدمات التي يقدمها البنك على ضوء التطورات في رغبات العملاء والتطورات العالمية في الفن المصري ، والعمل على تقديم الخدمات المصرفية الجديدة للسوق وتحديد وقت التقديم وكيفيته ، والمغريات بالتعامل في كل خدمة ، ودراسة وتطوير الخدمات الحالية للبنك، بهدف جذب اكبر عدد من العملاء ، بالإضافة إلى دراسة الخدمات التي تقدمها البنوك المنافسة والتعرف على حجم نشاط هذه البنوك وخططها المستقبلية.

* تطوير شبكة الوكالات ومحاولة تحديثها بالاعتماد على الأجهزة الحديثة وتجهيز قاعات الانتظار بصورة أفضل ، والاهتمام بعدي الاستجابة والاعتمادية وذلك من اجل تقليل الفجوة الظاهرة بين جودة الخدمة المتوقعة والخدمة الفعلية وبالتالي تحقيق رغبة العملاء على أحسن وجه .

* ضرورة تخصيص شباك خاص بالشكاوى والاقتراحات المقدمة من طرف العملاء وأخذه بعين الاعتبار ، لأنه يعبر عن تقييم العملاء بما يقدم لهم فعليا من خدمات لا تتحقق الإشباع الكامل لديهم وبالتالي محاولة اكتشاف الفجوات وتصحيحها.

قائمة المراجع:

العربية:

- حميد الطائي ، بشير العلاق "إدارة عمليات الخدمة" دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان الطبعة العربية 2009.
- تيسير العجارة ، التسويق المصرفي ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2004.
- ناجي معلا، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، عمان ، الطبعة الثانية 2001.
- محمود جاسم الصميدعي ، ردينه عثمان يوسف، التسويق المصرفي ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، 2005.
- محمد عبد العظيم أبو النجا، إدارة التسويق، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2008.
- صباح محمد أبو تاية ، التسويق المصرفي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- محسن أحمد الخضيري، التسويق المصرفي، إيتراك للنشر، القاهرة، 1998.
- الصميدعي (محمود جاسم) ، " مداخل التسويق المتقدم " ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ، 2000.
- حداد عوض بدیر، تسويق الخدمات المصرفية ، دار البيان للنشر والطباعة،القاهرة 1999.
- بازربعة محمود صادق، إدارة التسويق ،الجزء الأول ،دار النهضة ، القاهرة 1998.
- طلعت اسعد عبد الحميد، إدارة البنوك المتكاملة،لاتوجد دار نشر ولا تاريخ إصدار قحطان العبدلي ، بشير العلاق، إدارة التسويق، زهران للنشر، عمان 2007.
- عامر عبد الله موسى، إدارة التسويق، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ، الطبعة الأولى، 2009.
- زكريا عزام، عبد الباسط حسونة، مصطفى الشيخ، مبادئ التسويق الحديث ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2008.

- ـهاني حامد الضمور، ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
- ـعماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة في التسويق، الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2005.
- ـروبرت .أ.بنس، الإدارة الإستراتيجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- ـثيل مرسى خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998 .
- ـ حسن محمد احمد محمد مختار، الإدارة الإستراتيجية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2008 .
- ـ محمد فريد الصحن، التسويق المفاهيم والاستراتيجيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 .
- ـ طارق طه ، إدارة البنوك وتقنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإزاريطة 2007 .
- ـ محمد عبد حافظ، التسويق عبر الانترنت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 .
- ـ قاسم نايف علوان الحياوي ، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان . 2006
- ـ رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرافية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، . 2007
- ـ محمد عبد العالى النعيمى، وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
- ـ ثابت عبد الرحمن، جمال الدين مرسى، قياس جودة الخدمات، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة،طنطا. 1993.
- ـ مدحت أبو النصر ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، . 2008
- ـ محمود جاسم الصميدعي، ردينه عثمان يوسف، التسويق المصرفي دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

سعالي توفيق صادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 1996.

الرسائل والأطروحات :

- ولد الحسن سيدنا، دور النظام المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان 2006-2007.
- بلوافي محمد ،مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير ، تلمسان ، 2005-2006 .
- فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2005-2006.
- نايلي إلهامي، تطوير المتوج المصرفي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، قسنطينة 2008-2007.
- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2004-2005
- زوزو ابراهيمي ، فعالية التسويق البنكي —دراسة حالة البنك الوطني الجزائري " وكالة تبسة"—مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 2002-2001.
- ساهل سيدي محمد، أفاق تطبيع التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2003-2004
- ميلودي أم الخير، تحليل النشاط التسويقي للخدمات الاشهارية في المؤسسة العمومية للإذاعة المسموعة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 2001-2002.

المراجع الأجنبية:

- 1- GERARD, Tocquer, Michel-langlois , « le Marketing des services : le défi relationnel », éd dunod, paris , 1992
- 2- René Y Darmon ,Michel Laroche,John V.Petrof ,(Marketing (fondement et application) ,2 éme édition ,copyright , 1982
 - P.Kotler, B.Dubois , Marketing Management ,9^{ème} édition ,publi union , Paris , 1997
 - Michel Badoc, marketing management pour les société financière, les éditions d'organisation paris.1995.
 - Tournoi Nadine, le marketing bancaire fac eaux nouvelles technologie, Editions ,Paris,1989.
 - Jean- François cusey, revue banque (la direction de marketing), N°526, Avril 1992.
 - Monique Zollinger : Marketing Bancaire (Vers une Banque du troisième type), Dunod, Paris, 1985
 - Alain DERRAY ,l'analyse stratégique, Ellipses édition Marketing,paris, 2001
 - Olivier TORRES-BLAY E 'conomie d' Enterprise Organisation et Stratégie à l'Aube de la nouvelle Economie , E'd E'conomica-paris-2000

التقارير :

- البنك المركزي الموريتاني، النظام الأساسي .1973
- البنك الموريتاني للتجارة الدولية ، التقرير السنوي 2008-2007.
- البنك الوطني الموريتاني، التقرير السنوي 1995 .
- مصرف شنقيط التقرير السنوي 1996-1999.

- بنك البركة الإسلامي الموريتاني، التقرير السنوي الأول، 1986.
- بنك التجارة والاستثمار ،التقرير السنوي منشور بتاريخ 31/12/2009

الدوريات والملتقيات:

- مجلة اقتصadiات شمال إفريقيا، بريش عبد القادر، العدد الثالث، ديسمبر 2005.
 - بن أحميـة محمدـ، دفاتـر إدارـة المؤسـسات وتسـيير رـأس المال الـاجتماعـيـ، جـامـعـةـ ابوـبـكرـ بلـقاـيدـ، تـلـمسـانـ، العـدـدـ 3ـ اـبـرـيلـ 2007ـ.
 - مـجـلـةـ الـاقـتصـادـ وـالـماـنـجـمـنـتـ ، تـسيـيرـ الـمعـارـفـ وـتـنـمـيـةـ الـكـفـاءـاتـ ، جـامـعـةـ ابوـبـكرـ بلـقاـيدـ، تـلـمسـانـ، عـدـدـ 3ـ مـارـسـ 2004ـ.
 - جـمـعـيـ عـمـارـيـ، مـلـتـقـىـ المنـظـومـةـ المـصـرـفـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ وـالـتـحـوـلـاتـ الـاقـتصـادـيـةـ ، بـجـامـعـةـ حـسـيـةـ بنـ بوـعـلـيـ، يـوـمـيـ 14ـ وـ15ـ دـيـسـمـبـرـ 2004ـ.
- Jeune Afrique, Économie, Avril 1996.

الملحق رقم 01

نقوم بإعداد بحث حول "دور التسويق في الرفع من الميزة التنافسية في القطاع المصرفي حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية"، فالرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية، بوضع إشارة في الخانة التي تتفق مع رأيكم كمساعدة منكم في إنجاز هذا البحث مع الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات واستخدامها لغيات علمية فقط، ونشكركم على تعاونكم معنا.

بياناً شخصية

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	ذكر	الجنس
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	السن 20-30 سنة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	أقل من الشانو
متزوج	أعزب	المستوى التعليمي	
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	قطاع
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	موظف حكومي
تجاري	زراعي	أعمال حرة	الوظيفة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	خدمات
مجال النشاط			

الجزء الأول :

نرجو منكم توضيح درجة تقييم جودة الخدمات المصرفية المتوقعة تقديمها من طرف البنك الموريتاني للتجارة الدولية " ما يجب على البنك تقديمها فيما يخص مستويات الجودة " وذلك بوضع إشارة في إحدى الخانات المدرجة أمام كل عبارة .

سلم الإجابة						العبارة
غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
						- يجب أن يتميز التصميم الداخلي للبنك وموقع الانتظار بالجاذبية 12
						- يجب أن يكون البنك في مكان ملائم 13
						- يجب أن يكون لدى المصرف تجهيزات تقنية حديثة 14
						- يجب أن يقدم البنك كشوف واضحة ودقيقة 15
						- يجب أن يعتني موظفو المصرف بملابسهم وأناقتهم 16
						- يجب أن يكون التقسيم الإداري للمصرف يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة 17
						- عندما يكون لدى الزبائن أية مشكلة بنكية فإنه يجب على إدارة المصرف أن تعاطف معهم وتدعيمهم 18
						- من الواجب على موظفي البنك تجاه العملاء تقديم النصائح والإرشادات 19
						- يجب على موظفي البنك الرد على استفسارات 20
						- يجب أن تكون المعاملات سرية وخالية من الخطورة 21
						- يجب أن يكون الاهتمام بالزبون ومساعدته من أولويات الإدارة 22
						- يجب أن يتحلى موظفو المصرف الذي أتعامل معه بالأدب والأخلاق الحسنة 23
						- يجب أن يولي البنك رعاية فردية في كعميل 24
						- يجب على موظفي المصرف تلبية طلبات فورا 25
						- يجب أن يقدم المصرف الخدمة بشكل دقيق وصحيح 26
						- يجب أن الحصول على الخدمة بمجرد تقديم الطلب 27
						- يجب أن يكون لدى الموظفين في البنك معلومات كافية عن المصرف 28
						- أتوقع أن يحرص موظفو البنك على حسن استقبالي 29
						- 30
						بأن أشعر بالأمان عند تعاملني مع موظفي المصرف
						- البنك ملزم بتوفير عدد كافي من الموظفين 31
						- يتبع على البنك أن يحرص على إعلامنا بمواعيد تقديم الخدمات والاتهاء منها 32
						- لا أتوقع أن تكون أوقات البنك ملائمة لكافية العملاء 33

سلم الإجابة					العبارة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
					- 34 - يتميز التصميم الداخلي للبنك وموقع الانتظار بالجاذبية
					- 35 - يوجد البنك في مكان ملائم
					- 36 - لدى المصرف تجهيزات تقنية حديثة
					- 37 - يقدم البنك كشوف واضحة ودقيقة
					- 38 - يعني موظفو المصرف ملابسهم وأناقتهم
					- 39 - التقسيم الإداري للمصرف يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة
					- 40 - عندما يكون لدى الزبائن أية مشكلة بنكية فإن إدارة المصرف تعاطف معهم وتدعهم
					- 41 - يقوم موظفي البنك بتقديم النصائح والإرشادات النصائح والإرشادات
					- 42 - موظفي البنك يردون على استفسارات
					- 43 - المعاملات سرية وخالية من الخطورة
					- 44 - الاهتمام بالزبون ومساعدته من أولويات الإدارة
					- 45 - يتحلى موظفو المصرف الذي أتعامل معه بالأدب والأخلاق الحسن
					- 46 - يولي البنك رعاية فردية بي كعميل
					- 47 - يقوم موظفي المصرف تلبية طلباتي فورا
					- 48 - يقدم المصرف الخدمة بشكل دقيق وصحيح
					- 49 - يتم الحصول على الخدمة بمجرد تقديم الطلب
					- 50 - لدى الموظفين في البنك معلومات كافية عن المصرف
					- 51 - يحرص موظفو البنك على حسن استقبالي
					- 52 - شعر بالأمان عند تعاملني مع موظفي المصرف
					- 53 - يوجد لدى البنك عدد كافي من الموظفين
					- 54 - يحرص على إعلامنا بمواعيد تقديم الخدمات والانتهاء منها
					- 55 - أوقات البنك ملائمة لكافة العملاء